م . براجينسكى
ى . لوكونين

تاريخ حركة التحرر الوطنى

فى شرق أفريقيا

تعريب
محمد خليل قاسم

م . براجينسكي
ي . لوكونين

تاريخ حركة التحرر الوطني

في شرق أفريقيا

تعريب

محمد خليل قاسم

المحتـــويات

صفحة

تقـــديم

لقد اختفت الى الأبد صورة القارة الأفريقية كما كان يصـــورها المستعمرون وأذنابهم . وأصبحت افريقيا اليوم وكذلك آسيا وأمريكا اللاتينية ، مركزا هاما من مراكز النضال ضد الاستعمار والتخلف .

وشـعوب هذه القارات الثلاث تلعب اليوم دورا كبيرا فى تصفية الاستعمار والتخلف ، وبالتـالى فهى تقوم بدور كبير مجيد فى دفع الحضارة الانسانية الى الامام فى مسار التقدم . وهذه الشعوب بتحـريرها لأنفسها انما تحرر الشعوب فى البـلدان الاستعمارية ذاتها من وصمة الاحتكارية ومن وصمة الاستعمار ، وبالتالى تؤدى خدمة كبرى لنضال الشعوب فىبلدان مثل امريكا وانجلترا وفرنسا والبرتغال .

لقد أتى الاستعماريون الى القارة الافريقية ، دون دعوة من أحد ، أتوا اليها معتدين ، يحملون مــع بنادقهم وأسلحتهم النارية ســلاح الخديعة والتفرقــة العنصرية ، ويملأون جعبتهم بشعارات جـــوفاء عن الرجل الأبيض « كرسول للحضارة » الخ .

ولكن الأحداث ووقائع التاريخ ، قد أثبتت تماما أن « الرجل الأبيض » كما يزعمون لم تطأ أقدامـــه

القارة الأفريقية الا جريا وراء الثروات المعدنيةوتكديس الأرباح واستغلال ونهب الشعوب الأفريقية ، تلك الأهداف التى كان يسعى اليها الاستعمار ، وما زال يحارب وهو اليوم ـ فى لحظة اندحاره ـ مستميتا فى الدفاع عنها بشتى الطرق وكل الوسائل الممكنة .

وان تزييف تاريخ أفريقيا ونضالها كما يصوره المستعمرون وأذنابهم فيه اجحاف كامل بالحق والواقع والتاريخ ، لا يمكن أن يقبله اى ثائر ضد الاستعمار والتخلف .

ونحن هنا فى ج.ع.م. نقف على باب افريقيا ، حاملين مشعل الحرية والصداقة والوحدة والاشتراكية بين الشعوب ، كما تربطنا بأفريقيا صلات تاريخية وجغرافية وروحية ونضالية لا يمكن أن تنفصم . كما أننا شعبا وحكومة وثورة نؤمن بأن الاستعمار الذى داس حرياتنا واستقلالنا فى أواخر القرن التاسع عشر هو نفسه بلحمه ودمه الذى داس وما زال يدوس استقلال وحرية الشعوب الأفريقية فى مناطق عديدة من القارة .

فالعدو واحد بالنسبة لشعوبنا .

وهـــدف شعوبنا واحد : القضاء على الاستعمار والتخلف والسعى نحو اقامة مجتمعات متقدمة تحقق مطامح الشعوب فى الرخاء الاجتماعى والاقتصـــادى والثقافى .

ووحدة الهـــدف فى اطار من الكفاح المشترك هى الكفيلة بتحرير القارة من الاســـتعمار وأذنابه ـ وهى الكفيلة بانجاز عمليات البناء والتنمية الاقتصــــادية والثقافية .

والكتاب الذى بين أيدى القارىء ، يعرض لموجـز تاريخ النضال الوطنى لمجموعة من شعوب شرق افريقيا منذ منتصف القرن التاسع عشر . ولا شك أن هذا الكتاب بما فيه من معلومات صادقة ـ فيه احيـــاء لتراثنا الوطنى ، واحياء لتاريخ نضال شعوب القارة ، وتمجيد لمعاركها وثوراتها ، وشحذ لهمم نضال الثائرين فى معركتهم الفاصـــلة الدائرة فى ربوع القارة ضـــد الاستعمار والأنظمة المتخلفة .

وما أحوجنا اليوم ـ ونحن شعب الطليعة وثورة الطليعة فى قارة أفريقيا أن نعيد كتابة هذا التاريخ . فتاريخ الاستعمار مع افريقيا تاريخ مجلل بالســواد تفوح منه رائحة الخيانة والغــدر والابتزاز والنهب .

وهذا التاريخ كما كان يدرس لنا فى المدارس والجامعات ـــ قبل ثورة يوليو المجيدة لم يكن يقدم الا على اساس دراسة لجغرافيا القـــارة المناخ والطقس والوديان والأنهار والجبال وخطوط عرض وطول ، ورحـــلات استكشاف ووضع اعلام الدول الاستعمارية على مناطق القـــارة المختلفة واطلاق أســـماء فيكتوريا وسبيرز وجرانت الخ . على معالمها الجغرافية . وكانت تدرس لنا الثورة المهدية فى السودان على سبيل المثـــال ـ على أساس أنها ثورة تعصب دينى وهمجية ووحشـــية من الثوار الناكرين للجميل ، الذين اغتالوا غوردون باشا !

ان احياء تراث الشعوب الأفريقيـــة واعادة كتابة تاريخ نضال شعوبها ، والتعريف بحضارتها ، وتقـديم دراسات عن ماضيها ، وحاضرها ومستقبلها ، هو احد المعارك التى يجب أن يخوضها المثقفون الاشتراكيون ، وهى جزء مكمل لمعارك شعوبنا المختلفة ضد الاستعمار والتخلف . ونحن نعتقد أن هذا الكتاب ـ وأمثاله ـ مساهمة مباشرة فى هذه المعركة الثقافية .

فؤاد عبد الحليم

يوليو ١٩٦٦ .

الفصل الاول

مقاومة التوسع الامبريالى

لتبرير توسعهم الاستعمارى استحدث الامبرياليون نظرية عنصرية مفادها أن الشعوب الافريقية لا تستطيع اذ ما تركت بمفردها التغلب على التخلف الذى تعانيه مضيا الى الحالة الحضارية المنشودة ، مع التذرع بأن حب الاحسان والخير هو الذى ساق البلدان الرأسمالية سوقا للقيام بهذا « العبء الجديد » . ولقد دأب امبرياليو بريطانيا والمانيا على ترديد مزاعمهم بأن شرق افريقيا كان فى حاجة الى بريطانيا العظمى والمانيا أكثر من حاجتهما اليه .

ولكن القيام بتحليل الفترة التى سبقت الاستعمار حينما كانت الشعوب فى شرق افريقيا تمضى فى مدارج التطور المستقل ، ودراسة السياسات التى جرت عليها بريطانيا العظمى والمانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حيال هذه المنطقة ليفندان هذه الذرائع والافكار تفنيدا كاملا .

عشية الاحتلال الامبريالى

والى وقت قريب للغاية كان الامبرياليون ما يزالون يرفضون الاعتراف بأن لهذه الشعوب الافريقية اى تاريخ أو ثقافة الا بالنسبة لبوغندا وبونيورو وانكولى ، ولكنهم كانوا حتى فى هذه الحالات يزيفون الحقائق تبريرا لما قاموا به من احتلال لشرق أفريقيا ، ولكن فى يد التاريخ الآن حقائق لا تدحض ومعلومات وافية تجعل تزييف التاريخ من جديد أمرا مستحيلا .

ففى الفترة التى سبقت الاستعمار مباشرة كان النظام القبلى قد وصل عند الغالبية من الشعوب الافريقية الى مرحلة التداعى والانقراض . ورغم ذلك فان هذه الشعوب لم تكن من ذلك النمط المثير من القبائل الوحشية التى صورها كتاب أوروبا ، بل كانت تعمل بالزراعة والرعى والصناعات الحرفية بعد أن كانت منذ زمن قديم قد طرقت الحديد وصنعته ، فاشتهرت بالحرفيين الحاذقين واقامت فيما بينها نوعا نشطا من التبادل التجارى .

ومن المسلم به ان هذه الشعوب لم تصل بعد الى نفس الشأو الذى بلغته الشعوب الاوروبية من تطور ،

لكن هذا لا يمكن أن يعزى ، كما يطيب للعنصريين أن يزعموا ، الى نوع خاص من التطور الجسدى والعقلى اختص به الافريقيون دون غيرهم ، فان هذا التخلف يرتد فى حقيقة أمره الى عزلة هذه الشعوب وافتقادها الى الاتصال ببقية أركان العالم .

ولقد كان عدد من شعوب شرق أفريقيا قد توصل قبل الاستعمار الاوروبى الى درجة عالية من التطـور الاجتماعى والاقتصادى . كان ذلك هـو حال بوغندا وبونيورو وانكولى وتورو وبوسوجا . ففى أواسط القرن التاسع عشر كانت الاولى قد تفوقت على جاراتها الى حد كان فى وسعها معه أن تؤسس دولة مركزية كبرى فى شرق أفريقيا ، لولا التدخل الامبريالى الذى أعاق تحويل ذلك الى أمر واقع .

ويرجع السبب فيما حققته بوغندا من نجاح الى اتصادها الذى كان قد تطور فى ذلك الحين الى درجة عالية ، وكذلك الى مؤسساتها الاجتماعية السياسية. ولم يكن الشعب هناك يمتهن الزراعة والرعى وحدها ، فقد أخذت صناعاته الحرفية تنبثق لتشكل ميدانا قائما بذاته تصب فيه محاولات هذا الشعب ، فأخذ ابناؤه الحرفيون ينتجون سلعهم الحرفية وفاء بحاجياتهم المباشرة ، وبحاجيات القبيلة والسوق معا .

ثم جاء وقت بدأت فيه مناطق مختلفة من هـذه البلاد تتخصص فى انتاج أنواع معينة من المحاصيل والبضـائع دون غيرها ، ممـا هيأ لقيـام المستلزمات الضرورية الممهدة للاتساع فى التجارة الداخلية ، ولتطوير العلاقات السلعية النقدية . واتخذ الشعب من الودع وحدته النقدية ، وأصبح ثمن الرأس من القطعان يقدر حسب ما يعادله من القيمة السلعية ، كما تأسس فى بوغندا نظام موحد للاوزان والمقاييس والمكاييل الى جانب النظام العشرى فى الترقيم والحساب .

ذلك يعنى أن التقسيم الاجتماعى للعمل كان قد بلغ فى بوغندا درجة من التطور فى ذلك العهد .

ولم تكن بوغندا هذه الا دولة اقطاعية شبيهة الى حد كبير بالدول الاقطاعية التى قامت بآسيا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فسادها نظام ملكية الدولة للارض ، وتصدر حاكمها « الكاباكا » نظامها الهـرمى الاقطاعى ، وكان هو المالك الاعلى للارض وصـاحب السلطان المطلق على الاراضى الموضوعة فى حوزة السادة الاقطاعيين ، وعلى الاراضى التى كان الفلاحون ينتفعون بهـا .

ومنذ القرن الثامن عشر بدأ حكام بوغندا يقطعون الاراضى على أسس مؤقتة لرؤساء القبائل وكبار الموظفين ورجالات الحرب مشترطين الولاء العسكرى والسياسى من هؤلاء . ثم نشأ ببوغندا فى القرن التاسع عصر نظام جديد من الملكية الاقطاعية للارض يسمح بوراثتها .

وفى بوغندا التى نتحدث عنها كان السكان على ذلك العهد يتشكلون من فلاحين احرار يعيشون على أرض القبيلة خاضعين لحكم الكبار منهم . ولا ينفى ذلك أن هؤلاء الفلاحين الاحرار كانوا ملزمين بأن يدفعوا مقابل انتفاعهم للارض نقدا وعينا للدولة والكاباكا ، فو قما كانوا يقومون به من أعمال فى اقامة المرافق العامة .

وقد شهد القرن التاسع عشر فى بوغندا نشوء مرتبة الفلاحين التابعين للسادة الاقطاعيين ، الا أن هؤلاء الاتباع لم يكونوا مرتبطين بالارض ، بل كانت لهم الحرية فى مغادرتها ما لم يكونوا مقيدين بدين يؤدونه .

اما أسرى الحرب واولئك المستأجرون الذين يعجزون عن الوفاء بديونهم قبل السيد الاقطاعى فقد

كانوا يتحولون الى عبيد ، الامر الذى لا يعنى أن الرق كان نظاما شائعا فى بوغندا .

ذلك بالنسبة لبوغندا .

أما بونيورو واذكولى فان النظام الاقطاعى فيهما كان لا يزال آخذا فى التشكل على ذلك العهد ، لكن الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى هاتين الدولتين كانتا ما تزالان تحت تأثير بقايا العلاقات القبلية ، كما كانت الفروق السلالية ما تزال موضع الاعتبار ، مما جعل ممثلى المجموعة التى تتحدث باللغة النبلوتية هم الذين الذين يشكلون دائما طبقة الحكام بينما ظل فلاحو البانتو يشكلون طبقة دافعى الضرائب الاساسيين .

كل ذلك سقناه لانه يوضح لنا أن بعض الشعوب فى شرق أفريقيا كانت تعيش المجتمع الطبقى ، وأن بعضها كان قد أشرف على المراحل الاولى لهذا التطور الطبقى .

وعلى اساس من هذ ه البنية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الافريقى كانت تتطور مؤسساته السياسية والقانونية والفكرية (الايديولوجية) .

فالدولة الاقطاعية فى بوغندا وبونيورو وتورو وبوسوجا كانت هى التى تتكفل بحماية مصالح الطبقات الاقطاعية ، فتمتع حكامها بالسلطان المطلق والحق الكامل فى اتخاذ القرارات فى كل ما يتعلق بحيازة الاراضى وبالضرائب والقضاء والحرب والسلام ، تساندهم فى ذلك الطبقات الاقطاعية قاهرة الفلاحين .

وفى أيدى هؤلاء الحكام كان جهاز قوى للدولة ، يتألف من مجلس يشكله الاعيان وكبار المسئولين ورجال الدين ، وهيئة أخرى من رؤساء القبائل الذين يعينهم الحكام ، وجيش ونظام قضائى .

وقد قام هذا الجهاز على أساس من المركزية المطلقة ، فالحكام أنفسهم هم الذين كانوا يعينون ولاة الاقاليم (بوغندا كانت مقسمة الى عشر زازات) من بين السادة الاقطاعيين ، ولم يكن هؤلاء الولاة يسألون الا أمامهم .

واستمر هذا الوضع الى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حين أحدث موبتسا الاول كاباكا بوغندا تغييرا ، فقد أخذ يختار هؤلاء الولاة من بين الاحرار الاكفاء لخشيته من النفوذ المتفاقم للسادة الاقطاعيين .

وكان هؤلاء الولاة يمارسون سلطتهم على رؤساء الوحدات الادارية الصغرى . وكانوا جميعا هم الذين يشرفون على جباية الضرائب وحشد الجنود للحملات العسكرية الداخلية ، أو للدفاع من هجمات الاعداء الخارجين ، وكانوا جميعا مسئولين عن حالة الامن والطرق فى مناطقهم .

ولقد كان الجيش أداة فعالة فى يد الطبقة الاقطاعية تدفعه لا الى محاربة الدول المجاورة فحسب بل كذلك الى الدفاع عن امتيازات المجموعة الاجتماعية الحاكمة .

وكان هذا الجيش يتشكل من قسمين : وحدات نظامية تشكل الحرس بقيادة الحكام أنفسهم أو اللوردات الاقطاعيين ، وفرق غير نظامية تستدعى عند الحاجة فى وقت الحرب أو الاضطرابات الداخلية . ولقد كان حرس موتيسا الاول المؤلف من ٣٠٠٠ جنديا مسلحا بالاسلحة النارية ، وفى وقت من الاوقات بلغ عدد افراد الجيش غير النظامى والذين كان ممكنا حشدهم بأمر من الكاباكا ١٠٠ الفا من الرجال . وكان لبوغندا أسطول فى بحيرة فيكتوريا من ٣٠٠ قطعة فى وسعها نقل ٢٠ الفا من المحاربين .

وقد وصل الى اعماق افريقيا الشرقية فى منتصف القرن التاسع عشر مكتشفون اوربيون ، بينهم بعض الروس تمتعوا بنظرة موضوعية ، فاتاحوا بما سجلوه معلومات هامة عن الثقافات المادية والروحية التى تهيأت لهذه الشعوب ، معلومات عكست لنا بأشغالهم من الحديد والخشب والصلصال والزجاج مدى الحذق الذى تمتع به الحرفيون من ابناء هذه الشعوب . وقد دلت الملابس المصنوعة والجواهر والادوات المنزلية على السوق واحتياجاتها ، وعلى ثراء اصحابها وأوضاعهم الاجتماعية ، مما يقدم برهانا على أن شعوب افريقيا الشرقية كانت تمضى فى تطورها على نفس المنوال الذى درجت عليه كل الشعوب فى أوروبا وآسيا وامريكا . ففى هذه المناطق كانت تتم تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية شبيهة بما تم من قبل فى هذه القارات .

اذن فان لشعوب شرق أفريقيا تاريخا عريقا وثقافة مادية وروحية ، وكان بوسعها المضى فى مدارج التقدم بحياتها الاقتصادية والروحية ، فقط لو اتيحت لها

الفرصة فى التطور الحر وفى اقامة العلاقات الطبيعية مع البلدان والشعوب الاخرى ، وما حال دون ذلك الا السياسة التوسعية التى انتهجتها امبرياليتا بريطانيا والمانيا .

الانقسام الامبريالى

وقد تم أول غزو أجنبى لشرق أفريقيا فى العصور الوسطى . فحينذاك أسس الاقطاعيون والتجار العرب ، فى القرنين السابع والثامن والعاشر سلطانهم . أما أوائل الاوروبيين فقد وصلوا الى شرق أفريقيا فى اواخر القرن الخامس عشر واوائل السادس عشر ، فوقعت معظم الدول العربية التى قامت على الساحل فريسة فى قبضة الغزاة البرتغاليين الذين كانوا تواقين الى دعم مستعمراتهم فى الهند بالارتكاز الى مواقع منيعة يقيمونها لانفسهم فى أفريقيا .

وقد أنزل الغزو البرتغالى آلاما لا تحصى بالسكان الاصليين الذين تكررت ثوراتهم ضد هؤلاء الغزاة ، فخاضوا بتأييد من سلطان مسقط فى الجزيرة العربية

معارك مريرة نجحوا بعد سنوات طويلة منها فى طرد الغزاة من مراكزهم على طول الساحل ، لكن الاقطاعيين والتجار العرب هم الذين جنوا ثمار هذا الانتصار . فلم يؤد التحرر من البرتغاليين الى التخفيف من أعباء الشعب ، كما ظل الساحل الشرقى يتعرض للغارات البربرية التى شنها تجار العبيد . وكانت زينزيبار واحدة من اكبر أسواق العبيد فى منتصف القرن التاسع عشر اذ كان يمر بها فى كل سنة اكثر من عشرة آلاف منهم .

وفى هذا الوقت تبدى المستعمرون البريطانيون والفرنسيون ، الذين شحنوا ملايين العبيد من غرب أفريقيا الى أمريكا الشمالية والجنوبية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، تبدوا وكأنهم « أبطال » مناهضة تجارة العبيد فى شرق أفريقيا . ولم تكن حملتهم هذه ضد تجارة العبيد فى حقيقة أمرها الا ذريعة للتوغل فى شرق أفريقيا ولاخضاعه .

وتنص اتفاقية مبرمة بين بريطانيا وفرنسا على اعتبار المحيط فى الهندى منطقة نفوذ لبريطانيا .

وفى سنة ١٨٤٠ ضغطت بريطانيا على سلطان زينزيبار حتى وافق على اقامة محمية بريطانية فوق الجزيرة تحولت فيما بعد الى رأس الجسر الذى اخضعت فيه كينيا وأوغندا .

وفى نفس الوقت اخذت الشعوب الافريقية المستاءة من غارات تجار العبيد تحشد قواها ، فلاقى هؤلاء التجار مقاومة هائلة من شعب نياموېزى سكان المنطقة التى عرفت فيما بعد بتنجانيقا . هذه المقاومة قادها رئيسا هذا الشعب مانواسيرا وميرامبو اللذان هاجما بفرقهما قوافل العبيد فحرروا الاسرى ممن كانوا يساقون الى العبودية . وفى سنة ١٨٧٠ تمكن ميرامبو من الاستيلاء على تابورا ــ القاعدة الاساسية لتجارة العبيد ثم ما لبث أن أقام فى مجرى نضاله ضد هذه التجارة دولة نياموېزى ، فأصبحت حاجزا منيعا فى وجه هذه التجارة ، مما حدا بسلطان زينزيبار الى شن هجوم عنيف لتدمير هذه الدولة انتهى بالفشل الذريع . لكن بموت ميرامبو بدأت هذه الدولة تتداعى لتنهار نهائيا فى آخر الامر .

ولقد انزلت تجارة الرقيق هذه أضرارا فادحة

بتطور شعوب المنطقة ، فهى المسئولة بما تهيئه ، وبتجريد مناطق كاملة من سكانها ، عن عرقلة هذا التطور ، وهى المسئولة كذلك عن مفاقمة النزاعات القبلية فأعاقت وحدتها الضرورية ضد الخطر المعلق فوق الرءوس من جانب امبرياليى بريطانيا والمانيا .

ولقد كانت بريطانيا العظمى والمانيا المتنافسان الاساسيان فى النزاع على السلطة فى شرق افريقيا .

ففى سنة ١٨٨٤ نزلت فى زينزيبار بعثة استكشاف المانية بقيادة كارل ببترز ، هدفها ضم المناطق الداخلية . وقد استخدم كارل پيترز كل وعيد ورشوة وخداع ليفرض على رؤساء القبائل فى منطقة تانزانيا الحالية معاهدة حماية المانية . وفى الحالات التى فشلت فيها الرشوة كان الامبرياليون الالمان يلجأون الى السلاح . ولذلك شنوا الحرب على شعب الواهيهى وغيره من القبائل فى الفترة من ١٨٩١ الى ١٨٩٨ ، فنجحوا فى أواخر القرن من الاستيلاء على قطاع كبير من شرق أفريقيا .

ولقد كانت عملياتهم الناجحة هذه مصدر قلق

شديد عند منافسيهم البريطانيين الذين كانوا قد اعدوا خطتهم لانشاء سلسلة من الممتلكات البريطانية تبدأ من القاهرة وتنتهي فى الكيبتاون ، فأوفدوا بسرعة الى المنطقة بعثة استكشاف بقيادة هارى جونستون كانت تهدف أساسا شأن بعثة بيترز الى فرض صكوك الاسترقاق على رؤساء كينيا .

ثم توصل الامبرياليون البريطانيون والالمان فى نوفمبر ١٨٨٦ الى اتفاقية قسمتا بمقتضاها « مناطق النفوذ » . وبموجبها استولى البريطانيون على كينيا التى عرفت فيما بعد بمحمية شرق أفريقيا البريطانية، بينما وضع الالمان أيديهم على تانجانيقا واعادوا تسميتها بشرق أفريقيا الالمانية .

وقد استبعدت هذه الاتفاقية كل الاراضى الواقعة غربى بحيرة فكتوريا من مناطق النفوذ ، فتحولت هذه الاراضى لما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة الى مسرح للنزاع العنيف بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا .

فقد سعت كل واحدة منها جاهدة الى الاستيلاء

على مساقط النيل الابيض ، للسيطرة من بعد على وادى النيل .

وبذلك أصبحت بوغندا محور التنافس الامبريالى، لان النجاح فى الاستيلاء عليها كان يعنى الاستحواذ على مفتاح الموقف لكل المناطق الواقعة الى شمال وغرب بحيرة فيكتوريا .

وحسمت هذه المشكلة نهائيا فى سنة ١٨٩٠ بتوقيع اتفاقية امبريالية جديدة تنازلت بريطانيا بموجبها لالمانيا على هلجولاند ، كما تنازلت ألمانيا لبريطانيا عن زينزيبار ، معترفة بالحكم البريطانى فى المناطق التى شملتها فيما بعد محمية أوغندا البريطانية .

وهكذا أتم الامبرياليون فيما بينهم اقتسام منطقة شرق افريقيا .

كفاح الشعوب الافريقية ضد الامبريالية

وفى هذا الاقتسام لم يكن الامبرياليون الالمان والبريطانيون يراعون رغبات سادة المنطقة الحقيقيين ،

فهبت الشعوب فى كينيا وتنجانيقا واوغندا تناهض هذه الاتفاقيات الامبريالية ، وتخوض مقاومة عنيدة ضد الغزاة مما اثبت أن توقيع الاتفاقيات كان امرا أسهل بكثير على لندن وبرلين من نجاحهما فى تدعيم سلطتهما الحقيقية فى شرق افريقيا .

ولجأ البريطانيون ، وقد وضعوا فى اعتبارهم كل الظروف المتغيرة ، الى تعزيز حكمهم . ولان دولتى بوغندا وبونيورو كانتا أقوى من انتزاعهما عن طريق هجوم مباشر ، فقد لجأوا — تمكينا لانفسهم من غزو أوغندا — الى اشعال نار المنازعات الداخلية .

اما بوغندا فقد استخدموا معها وسائل مغايرة تماما . وكانت الارساليات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستنتية هى التى قامت ، بتدبير وتعضيد من الشركة الامبريالية البريطانية لشرق أفريقيا ، باثارة الحروب الدينية فى بوغندا . وتحول الصليب بذلك الى اداة لاغتصاب الدول الافريقية .

كانت الارساليات البروتستنتية تعمل لمصلحة

الامبرياليين البريطانيين ، بينما دافعت الارساليات الكاثوليكية عن مصالح خصومهم الفرنسيين .

وللسيطرة على بوغندا أثارت بريطانيا البروتستنت الافريقيين ضد مواطنيهم من الكاثوليك ، فاندلعت الحرب بين الاخوة ثلاث سنوات تقريبا (من ١٨٨٨ الى ١٨٩٠) منتهية الى نهب المناطق وتجريدها من سكانها . وأصبحت بوغندا التى كانت ذات يوم دولة قوية ، مخربة عاجزة عن مواجهة خطر الاسترقاق الاستعمارى .

وقد بذل الكاباكا الشاب موانجا مع قلة خبرته كل ما فى توقه لانقاذ بلاده من الامبرياليين ، لكن السادة الاقطاعيين الذين لم يهتموا مطلقا الا بامتيازاتهم الخاصة قد خانوه ، كما أنه لم ينجح فى الحصول على مساعدة من ألمانيا فى كفاحه ضد بريطانيا . وعلى كل فان السيطرة الالمانية لم تكن لتفضل السيطرة البريطانية .

وفي سنة ١٨٩٠ استخدم الكابتن ف . د . لوجارد

ـ من الشركة الامبريالية البريطانية لشرق أفريقيا ـ قوة السلاح لفرض الحماية على وطن ماوانجا .

وربما بدا لنا من هذه التطورات أن الاستيلاء على بوغندا قد وضع فى أيدى الامبرياليين مفتاح الموقف ليخضعوا المناطق المجاورة بسرعة ، لكن سريعا ما خابت آمالهم فمنيت كل محاولاتهم لاخضاع بونيورو بالفشل نتيجة حرب العصابات النشطة التى خاضها الشعب بقيادة حاكمه الشجاع موكاما كاباليجا من ١٨٩٠ الى ١٨٩٩ ، وجدير بالذكر أن الكاباكا موانجا ومجموعة من انصاره لحقوا بهذه الحرب فى عام ١٨٩٧ .

ووجد الامبرياليون البريطانيون قهر هذه المقاومة أمرا عسيرا برغم المساندة التى لاقوها من السادة الاقطاعيين البوغنديين والفرق التى اتاحوها لهم مقابل نصف بورينورو .

وبالاستناد الى مساعدات هؤلاء الاقطاعيين تمكن البريطانيون كذلك من اخضاع شعوب الاتيسو ، والباجيسو ، والباكيدى ، والبوسوجا واللانجى . وانتهوا الى الاستيلاء الكامل على اوغندا مستغلين فرقة

الصفوف التى دبت فى بوغندا ، وخيانة السادة الاقطاعيين ، وافتقاد الشعوب الافريقية الى الوحدة .

وقد استمر هؤلاء الاقطاعيون ، فى بوغندا ، كما كان حالهم فى انكولى وبوينورو وتورو يساندون الامبرياليين الى آخر يوم من أيام الحماية فى محاربة الوطنيين الحقيقيين وتقسيم واضعاف الحركة المعادية للاستعمار فى أوغندا .

وقد لاقى الامبرياليون مقاومة عظيمة فى المنطقة التى تشكل تانزانيا الحالية .

وفيها كان سلطان زينزيبار قد وافق فى ١٨٨٨ بعد ضغط شديد من امبرياليي ألمانيا على تأجير المناطق الساحلية (بما فيها ميناء دار السلام ، وپانجانى) لفترة تمتد خمسين سنة ، ومالبث أن باع الجزر كلها للالمان فى سنة ١٨٩٠ بأربعة مليون ماركا .

واسرعت السلطات الاستعمارية بعد استئجار الساحل مباشرة تفرض على الشعب نظام ضرائبها النقدى

مما أحنق السكان الاصليين والعرب فثاروا بقيادة بوشيرى بن سالم الحارثى ، ومكواوا رئيس شعب الهيهى .

وما أن حل شهر مايو ١٨٨٩ حتى كانت المناطق الساحلية كلها فيما عدا دار السلام وباجا مويو فى قبضة الثوار .

وعرض الامبرياليون الالمان على بوشيرى أن يتقلد منصب الحاكم لاحدى المناطق بمرتب كبير فرفض العرض واستمر فى قيادة الثورة .

وعلى الرغم من التنافس الذى كان قائما بين بريطانيا والمانيا وفرنسا فى سبيل المنطقة ، فسريعا ما توصل الامبرياليون الى التفاهم ، ذلك انهم وجدوا انهم مواجهون بمهمة مشتركة هى كبت الحركة العامة المعادية للاستعمار ، اذ كانت حركة بوشيرى قد اقترنت فى نفس الوقت بالحركة المهدية فى السودان ، مما هدد بتصاعد هبة ثورية عامة ضد الامبريالية على نطاق كل الشعوب فى شرق أفريقيا . هنا عجلت بريطانيا وفرنسا والبرتغال بارسال نجداتها الى الالمان .

وقد اعتمدت المانيا لكبت هذه الهبة الثوريةحوالى العشرة من ملايين الماركات ، كما أرسلت الفرقالتأديبية مسلحة بالمدافع والبنادق الاوتوماتيكية .

وانتصرت ألمانيا انتصارا مرده الاسلحة الحديثة وافتقار الشعوب الافريقية الى الوحدة ، فعلى العكس من الدور النشط الذى لعبته فى هذه الهبة شعوب السواهيلى والهيهى وياو والعرب ، لم تحرك الشعوب الاخرى فى المنطقة ساكنا لنجدتها .

وفى سنة ١٨٨٩ سلمت الخيانة رأس بوشيرى للالمان فأعدموه .

وهل ... ؟

كلا فقد هبت شعوب الشاجا والهيهى ونياموزى وغيرها توجه سلسلة من الضرباتالجسيمة الىالمحتلين الالمان .

وللحفاظ على حكمهم اغرق الامبرياليون الالمان هذه البلاد بالفرق العسكرية الكبيرة فى السنوات من ١٨٩١ الى ١٩٠٠ .

ولكنهم لم ينجحوا على الرغم من كل ذلك فى تعزيز حكمهم الا بعد ١٥ سنة من الدم والحديد .

ذلك هو التاريخ

وهو يثبت على وجه اليقين أن امبرباليى بريطانيا والمانيا لم ياتوا الى المنطقة الا غـزاة قاهرين واعـداء للشعوب الافريقية ، متبعين فى كل ذلك سياسة « فرق تسد » مستخدمين الاكاذيب عمدا ، لائذين فى سبيل قهر السكان الاصليين ، بالقوة المسلحة .

كما يثبت هـذا التاريخ أيضا أن شعوب المنطقـة واجهت الامبرباليين بمقاومة عنيـدة ، وان الغـزو الامبريالى هـو المسئول عن الاحتلال الذى طـرأ على تطورها الطبيعى .

الاسترقاق الاستعمارى

وكثيرا ما يزعم الامبرياليون فى بريطانيا والمانيا أنهم لم يأتوا الى منطقـة شرق أفريقيا الا للقضـاء على تجارة العبيد . والذى فعلوه بحق هو انزال شر أسوأ

من هذه التجارة بالشعوب الافريقية ، فقد أحكموا الاسترقاق الاستعماري على رقابها .

ولقد كان الجشع الى أسواق عريضة للاحتكارات البريطانيــة والالمانية ، ومصادر جديدة للمواد الخام ، ومجالات جزيلة الربح للاستثمارات الرأسمالية هــو القــوة الدافعة فيما قام به الامبرياليــون من ضــم والحاق فى شرق افريقيا ، فان السلطات الاستعمارية البريطانية والالمانية لم تتصرف أبدا الا وفــق شعار واحد :

« الارباح ثم فائض الارباح » للرأسماليين الاوربيين

فقد حرموا شعوب المنطقة من كل حق سياسى أو قانونى وأخضعوها للاستغلال الوحشى والقهر العنصرى وراحوا يصدرون المواد الخام والاغذية من المنطقة الى بلادهم دون أن يدفعوا الا ازهد الاسعار .

ولم يكن للادارة الاستعمارية المبــاشرة (كما كان الحــال فى المستعمرات الالمانيــة) وغير المبــاشرة فى المستعمرات البريطانية من شغل شاغل الا كبت أدنى

محاولة لمقاومة القهر الاوروبى ، وتهيئة أحسن الظروف للرأسماليين البريطانيين والالمان لنهب الثروات القومية فى المنطقة واستغلال سكانها .

وقد ادت الاتفاقيات التى وقعتها بريطانيا مع بوغندا وانكولى وتورو ، وفيما بعد مع بونيورو الى حرمان هذه الدول الافريقية من سيادتها واستقلالها ، مع حقوق وهمية فى ادارة الشئون الداخلية .

كما اصبحت « الادارة غير المباشرة » والتى ابتدعها البريطانيون الا وسيلتهم لتامين حكمهم هنا . وتشكلت المؤسسات الحكومية التقليدية هناك بحيث تخدم مصالحهم . وساهم السادة الاقطاعيون ورؤساء القبائل بجشعهم فى ابقاء الشعب فى القيود .

وقد ارتكزت « الادارة غير المباشرة » على أساس من المبدأ الامبريالى المجرب « فرق تسد » .

وقد وضع الامبرياليون نصب اعينهم منذ البداية تحويل مستعمراتهم فى شرق افريقيا الى مواطن للانتاج

الزراعى ، الامـر الذى كان لا يـمكن أن يتـم الا اذا ما انتقلت أراضى القبائل الى أيدى المستوطنين .

وذلك بالدقة هو ما أتمه الامبرياليون .

وفى سنة ١٨٩٥ أصدر الالمان اعلانا يقضى بتحويل كل الاراضى فى المنطقة التى يستعمرونها الى ممتلكات التاج الالمانى ، وأعقبهم البريطانيون فيما بعـد بتدابير مماثلة فى مستعمراتهم بأوغندا (فيما عدا اراضى المايلو) فى سنة ١٩٠٢ ، وشرق أفريقيا البريطانية (كينيا) فى سنة ١٩١٥ .

وسن الامبرياليون فى مجافاة تامة لمصالح الشعوب الافريقية قوانين وضعت الأسس اللازمة لهم لاغتصاب الأراضى بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ .

ولم يقنع المستوطنون بالأراضى التى منحوها ، بل سعوا فوق ذلك وطالبوا بتمليكهم الأراضى الخصـبة الواقعة فى مناطق معتدلة المناخ ملكية خاصة ، فتحولت بتحقيق ذلك أراضى التانجا وكليمينجارو ووادى نهر الرفت فى كينيا والاراضى المرتفعة الى « موطن للرجل الأبيض » .

ولم تشرق شمس ١٩١٤ الا وكان المستوطنون الألمان قد امتلكوا ما يزيد عن ٣٫٥٠٠ ميلا مربعا من الأراضي الخصبة ، فىنفس الوقت الذى أتم البريطانيون فيه نزع ملكية الأراضى على نطاق أوسع فى محميتهم كينيا .

وعرفت هذه المحمية حينذاك باسم « حديقة الخضروات» فى بيت اللورد .

فقد وضع الايرل أوف بورتسموث يده على مناطق شاسعة (٣٥٠ الف ايكرا (١)) ، واللورد ديلامير على ١٠٠ الف ايكرا ، واللورد فرانسيس سكوت وغيره على مساحات اخرى شاسعة .

وكانت وسيلتهم فى ذلك هى استئجار هذه المساحات ٩٩ سنة ، أصبحت ٩٩٩ سنة بداية من ١٩١٥ ؛ مقابل أموال زهيدة للغاية .

فاللورد ديلامير مثلا لم يكن يدفع سنويا مقابل كل هذه المساحات التى تبلغ ١٠٠ الف ايكرا الا ٢٠٠ جنيها استرلينيا .

---

(١) مقياس انجليزى للارض اصغر من الفدان بقليل (المترجم

ولم يقنع فخامته بذلك ، اذ كان يعتبر هذا المبلغ حملا ثقيلا عليه ، فقسم أراضيه الى شرائح أعطاها لمستأجرين يهيئون له دخلا يربو على ٢٠٠ الف جنيها استرلينيا فى كل سنة .

وفى ١٩٠٣ كانت لمستوطنى هذه المحمية ١٠٠ مستعمرة . ثم قامت السلطات البريطانية فى ١٩٠٤ باستدعاء مستوطنين جدد من جنوب افريقيا وبشروط مجزلة للغاية . فعلى سبيل المثال منح كل مستوطن من هؤلاء فى وادى نهر الرفت ٦٤٠ ايكرا من الأراضى الزراعية بالاضافة الى ٥٠٠٠ ايكرا من المراعى ، دونما اى ايجار بل وخالصة من الضرائب .

وبالطبع لم تهتم السلطات البريطانية وهى تؤجر هذه الأراضى أدنى اهتمام بمصالح مئات الالوف من العائلات الافريقية التى كانت تعيش على زراعتها ، بل وقد لجأت هذه السلطات ، بطرد هؤلاء الافريقيين من اراضى أسلافهم الى المعازل الافريقية التى أقامت أول واحد منها فى ١٩٠٦ . وحينذاك لم تكن هذه المعازل بحدود مرسومة واستمرت كذلك حتى عام ١٩٢٦ ، على أمل انتزاع أراض جديدة منها للمستوطنين .

وعلى كل فان نهب الأراضى لم يبدأ الا قبيل

الحرب العالمية الأولى مباشرة ، ليصل الى ذروته بعد هذه الحرب .

نفى سنة ١٩١٥ أصدرت هذه السلطات مرسوما تعلن به ان كل اراضى هذه المحمية من ممتلكات التاج البريطانى ، مع تحويل الافريقيين الى مجرد مستأجرين .

وراحت اراض شاسعة فى أوغندا التى حول ٩٠٪ منها الى ملكية التاج تنتظر مقدم المستوطنين الاوربيين بل وقد داعبت الامبرياليين حينذاك فكرة اقامة وطن لليهود او اسرائيل الافريقية هناك .

وكانت محمية اوغندا بعيدة عن الموانى وفقيرة فى وسائل النقل العصرية مما جعلها مشروعا غير مجز ؛ فلجأ الامبرياليون الى التحايل فى استغلال السكان الافريقيين . ولذلك تجدهم وقد اتخذوا من اقتصاديات الفلاحين الافريقيين الصغيرة وحدتهم الانتاجية الاساسية فى الزراعة ، عوضا عن المزارع الاوروبية الشاسعة ، واخذ المستوطنون يتعسفون فى اجبار الافريقيين على زراعة القطن والبن يبتاعونها منهم بأسعار بخسة للغاية . فانه لم يكن ممكنا لهم تحويل

الأراضي وحدها ، دون امكانيات استغلال الأيدى العاملة الرخيصة ، الى مشروع راسمالى يدر الربح ، الأمر الذى واجه المستعمرين بمشكلة العثور على وسائل يجبرون الافريقيين بها على العمل ، فقد لاحظوا ان الافريقيين حتى بعد أن حرموا من اجود الأراضي كانوا يعزفون عن العمل فى المزارع والمشاريع الزراعية الأوروبية من تلقاء أنفسهم .

وقد حل الامبرياليون هذه المشكلة عن طريق فرض الضرائب النقدية على الافريقيين الذين اجبروا فى المستعمرات البريطانية مثلا على دفع ثلاث روبيات عن كل كوخ ، وخراج راس يصل الى ٥ روبيات . ورغم ضآلة هذه الضرائب فانها كانت كافية لدفع الفلاحين الى البحث عن اى عمل يقتضون به هذه المبالغ . ولكن هذا النظام الضرائبى نفسه لم يهيىء للراسماليين الاوروبيين ما كانوا فى حاجة اليه من الأيدى العاملة . والسبب هو أن الافريقى كان كثيرا ما يعود الى قريته بعد أن يكتسب مبلغا معينا يكفيه من الوفاء بالضرائب ، ومن شراء بعض السلع ، كما أن الافريقيين فى المناطق المنتجة للمحاصيل الزراعية الصالحة للتصدير كانوا يبيعون محاصيلهم نقدا .

وبذلك وجد المستعمرون أنفسهم فى حاجة الى

وسيلة استغلالية جديدة ، توصلوا اليها بفرض نظام بربرى للسخرة كان فى حقيقــة أمره نوعا جــديدا من الرق . وباتباع هذه الوسيلة يكون الامبرياليون قـد احلوا السخرة محل الطلب والعرض فى مجال الأيدى العاملة .

وفى سنة ١٩٠٨ بدأ بيل حاكم أوغنــدا ، والذى يطيب للدعاة الامبرياليين تقديمه فى صورة « صديق » للافريقيين فى تطبيق نظامه المعروف باسم كازانفو . وبه يلزم كل افريقى بالغ بالعمل دون أجر ثلاثين يوما فى السنة مما أتاح للسلطات الاستعمارية والرأسماليين الاوروبيين فيضا شهريا من العاملين بدون أجر وصل الى ٢٠ الفا . وقد وجد بعض رجال الاعمال فى هــذا القانون وسيلة مجزية للغاية فبذلوا كل ما فى طوقهم لابقائه ساريا حتى عام ١٩٢١ . أما كينيــا فكان قــد صدر بها فى عام ١٩١٠ قانون يخول منح السلطات حق تشغيل الافريقيين لفترات غير محددة .

كما لجأت السلطات الاستعمارية الالمانية الى نفس النظــام فى مستعمراتهم فى شرق افريقيــا حتى أننــا لنجد ان ٩٢ الفا من بين ١٧٠ الفا هم مجموع القوى العاملة هناك كانوا يعملون فى سنة ١٩١٣ فترات تتراوح

بين ١٩٠ ، ٢٤٠ يوما فى كل سنة دون أجر فى مزارع الألمان .

هؤلاء كانوا يعملون ويعيشون فى ظروف قاسية ، ولا يعاملون الا معاملة العبيد ، فانحدر الكدح المتصل القاصم للظهور وسوء التغذية بآلاف الافريقيين الى القبر . وبذلك حرمت مختلف القرى من قواها العاملة الأساسية لفترات طويلة من الزمن مما أنزل بها الدمار والافلاس الكامل .

وكان استخدام السخرة شائعا بشكل خاص فى بناء السكك الحديدية والطرق العامة . وعن طريقها اقامت المانيا ما يزيد عن ١٦٠٠ كيلو مترا ، وبريطانيا زهاء الألف كيلو مترا قبيل الحرب العالمية الأولى كما شيدتا آلاف الكيلو مترات من الطرق العامة تيسيرا للوصول الى مناطق انتاج المحاصيل التصديرية ، وهى نفس الطرق التى تدفقت من خلالها الى خارج البلاد ثروات شرق افريقيا الزراعية والمعدنية .

وبذلك تكون هذه المنطقة قد بدأت حتى من أيام سبقت الحرب العالمية الأولى تمد البلدان الراسمالية بالمواد الأولية الثمينة .

وعلى هذا الأساس بدأ انتاج السيسال فى شرق افريقيا الألمانية منذ عام ١٨٩٢ ، وتمكنت ألمانيا فى عام ١٩١٢ من تصدير ما قيمته ٧ر٥ مليون ماركا من السيسال ، ومليونان من البن ، ٢ر١ مليونا من القطن، ٨ر٤ مليونا من المطاط .

وفى نفس الوقت كانت أوغندا آخذة فى التحول الى مزرعة كبرى للقطن ، وارتفع انتاجها منه من ٥٤ بالة فى عام ١٩٠٥ الى ٣٢٥٠٠ بالة فى سنة ١٩١٥ .

ولذلك بدأ الراسماليون الأوربيون يقيمون محالج للقطن هناك . فبدأ أول محلج عملياته الانتاجية فى سنة ١٩٠٦ ، ليصل عددها الى ٤٢ فى سنة ١٩١٨ .

وبهذا كان قد وضع حتى من قبل الحرب العالمية الاولى بزمن طويل أساس عريض لنهب الثروات الطبيعية ولأبشع انواع الاستغلال التى حلت بشعوب المنطقة .

وكانت سياسة الامبرياليين حيال هذه الشعوب قائمة على اساس الأخذ دون أى عطاء .

رسل الحضارة الامبرياليون

ولم يقم الامبرياليون الالمان أو البريطانيون بانفاق مليم واحد على تعليم الافريقيين فيما قبل الحرب العالمية الأولى ـ ، فقد جعلوا التعليم مهمة الارساليات التبشيرية التى اعتمدت مدارسها اعتمادا كليا على الصدقات ، وقد كان التعليم فى هذه المدارس وقفا على دراسة الانجيل دون الاهتمام بأى نوع من التعليم يزود الافريقيين بالمعارف الضرورية التى توقفهم على التطورات الطبيعية والاجتماعية .

هذه الارساليات كانت تعتبر مجرد تحويل الافريقيين الى المسيحية وتدريب شرائح صغيرة منهم على اداء أعمال لا تحتاج الى دراية كبيرة مهمتها الوحيدة فراحت مدارسها تخرج الكتبة والمترجمين لأدنى وظائف الادارة الاستعمارية .

ولم تقم أية مراكز للعلاج فى أى من ممتلكات بريطانيا أو ألمانيا فحرم الافريقيون حتى من الاسعافات الاولية . ولم يسمع الناس هناك أبدا بمراكز الوقاية من الأمراض . والنتيجة أن مات بمرض النوم ٢٠ ألفا ونيفا من الأوغنديين وحدهم فى الفترة من ١٨٩٦ الى ١٩٠٦ .

أضف الى ذلك ان الأوربيين هم الذين نقلوا معهم الى المنطقة ولأول مرة الأمراض التناسلية والسل .. الخ .

وتكفل المعدل المرتفع للوفيات بحصد الآلاف والهبوط بعدد السكان .

تلك اذن هى طبيعة « الحضارة » التى جلبها الامبرياليون معهم الى شرق افريقيا .

الحركة المعادية للاستعمار فى خطواتها الأولى

ولم تتهاون شعوب شرق افريقيا مطلقا مع الحكم الأجنبى ، ولقد كان نهب الاراضى والسخرة والضرائب والقهر القومى والسياسى من العوامل التى استثارت هذه الشعوب الى الكفاح النشط ضد الامبرياليين .

ففى ١٩٠٥ اندلعت هبة فلاحية فى شرق افريقيا الالمانية نتيجة رفع الضرائب ونطبيق اصلاح نقدى هبط بقيمة النقود المتداولة حينذاك . ولقد كانت لهذه الهبة المعروفة بتمرد الماچى ماچى ، علاوة على ذلك طبيعتها الدينية ، فقد كان عبد الله ماپندا أحد القادة

فى هذه الهبة وأتباعه يشيعون أن فى وسع قطرات من الماء تجلب من بئر مقدسة معينة تجريد الأسلحة الألمانية من فعاليتها ، بل وتحويل الرصاصات الالمانية الى ماء اذا ما خلطت هذه القطرات بالقمح والذرة .

وقد اندلعت هذه الهبة فى أغسطس عام ١٩٠٥ فى احدى مزارع كيباتا حيث سادت السخرة ، ثم انتشرت كما تنتشر النار فى الهشيم الى الممتلكات الالمانية الوسطى والجنوبية ، ونجح الثوار فى تحطيم عديد من الحصون العسكرية وفى الاستيلاء على مزارع المستوطنين الالمان وفى طرد الموظفين ورجال الارساليات التبشيرية .

وفقدت السلطات الاستعمارية سيطرتها على قطاع كبير من البلاد ، لكن استنجاد الحاكم ببرلين أدى الى ارسال مدمرتين الى دار السلام بالاضافة الى فرقة كاملة مسلحة لتأديب السكان . وعلى الرغم من ذلك ومن أسلحتهم العتيقة وافتقادهم الى أية مساندة من سكان الاقاليم الشمالية والغربية من البلاد واصل الثوار نضالهم البطولى زهاء العامين .

فلجأ الالمان الى النيران يشعلونها فى القرى والمحاصيل وقطعان الماشية . وبلغ عدد الذين لاقوا

حتفهم اكثر من ١٢٠ الف افريقيا ، واجتثت قبائل برمتها من الوجود ، كما لم يعفوا النساء أو الأطفال من هذه المجازر .

وقد استاء الفلاحين فى بوغندا (باوغندا) نتيجة حرمان المستوطنين لهم من أراضيهم القبلية ، وتحويلها الى السادة الاقطاعيين ، بعد أن حرمت اتفاقية عام ١٩٠٠ الخاصة بأوغندا على فلاحي بوغندا حقوقهم الطبيعية فى الارض محولة اياهم الى مجرد مستأجرين . وقد أحس الامبرياليون البريطانيون شان الالمان بالقلق الشديد من هذا الاستياء الذى لم يكن قد تطور قبل الحرب العالمية الاولى الى هبة منظمة . لكن ما من سنة مرت بالبلاد دون تمرد يندلع فى هذا الركن أو ذاك من البلاد ، حتى أن الفرق الافريقية من الحرس الملكى التى جهزتها بريطانيا هناك لكبت الحركات المعادية للاستعمار كانت تجد نفسها دائما تزحف بشكل متصل لقهر شعوب أوغندا ، ومحمية شرق أفريقيا البريطانية والسودان .. الخ .

الحرب العالمية الأولى

وفى غضون الحرب العالمية الاولى تحولت هذه المنطقة الى مسرح تدور فوقه الصدامات الوحشية ،

الاستعمارية سلسلة من التدابير هى المعروفة عند الافريقيين باسم « قوانين العمل الشريرة » ، اذ اصدرت هذه السلطات فى عام ١٩١٥ مرسوما يلزم كل افريقى بلغ السادسة عشر من عمره بتسجيل نفسه ، رامية بذلك الى فرض مزيد من الضرائب على السكان كما سنوا فى سنة ١٩١٦ مرسوما نفذ به ما يسمى « بنظام وضع اليد » ، وبمقتضاه اصبح من حق المزارع الاوروبى أن يقطع افريقيا يعيش خارج المعزل شريحة أرض يزرعها مقابل أن يعمل فى ارضه دون اجر من ١٨٠ الى ١٤٠ يوما فى كل سنة . وبهذا أتيح للمستوطنين فيض دائم ومجانى من الايدى العاملة .

كما أدت الحرب العالمية الى تعزيز مراكز الامبريالية البريطانية فى شرق افريقيا فقد أصدر مؤتمر الصلح فى فرساى عام ١٩١٩ مرسوما يمنح شرق افريقيا الالمانية لبريطانيا . وفى سنة ١٩٢٢ منحت عصبة الامم للامبرياليين البريطانيين حق الانتداب على المستعمرات الالمانية السابقة التى عرفت بعد ذلك باسم تنجانيقا ، وتحققت بذلك اخيرا لبريطانيا أحلامها فى اقامة سلسلة من المستعمرات تمتد من القاهرة الى كاب تون .

وقد لجأ الجانبان الامبرياليان : البريطانى والالمانى الى اجبار الافريقيين على الوقوف بجانب كل منهما دفاعا

من مصــالح الاحتكارات الاجنبية ، فحشــدا عشرات الالوف من أبناء شرق افريقيا الالمانية ومحميــة شرق افريقيا البريطانية واوغندا ضمن جيوشهم أو فى كتائب العمل ، وقد لاقى آلاف عديدة من الافريقيين حتفهم دفاعا عن مصــالح أقطاب المال والصــناعة الالمــان والبريطانيين .

وعاني سكان شرق افريقيا الالمانية خسائر فادحة من العمليات الحربية التى جرت فوق أراضيهم . ان لجنــة أرميسبى ـ جور التى شــكلت فى عام ١٩٢٤ للتحقيق فى أموال هذه البلاد قدمت الدليل على ذلك حين انتهت من دراساتها الى انه ما من منطقة افريقبة عانت الخراب من جراء الحرب العالمية العظمى مثلما عانت تنجانيقا ، فقد جرت فوق أراضيها معارك حربية متصلة لأربعة سنوات كاملة ادت الى خسائر جسيمة وفادحة فى ارواح السكان وممتلكاتهم .

بل وقد عانى الافريقيون خلال هذه الحرب مزيدا من القهر والاستغلال يفوق ما كانوا يعانونه قبلها ، ففى محمية شرق افريقيا البريطانية مثلا اتخذت السلطات

* * *

الفصـــل الثانى

حركة التحرر الوطنى بين الحربين العالميتين

مضاعفة الاستغلال الاقتصادى

قبل الحرب العالمية الاولى بزمن طويل كان قـد وضع الاساس « لتطوير » شرق افريقيا ، وبالارتكاز على هذا الاساس بدأ الامبرياليـون فيما بعـد الحرب يفرضون نظاما لتكثيف الاستغلال الاقتصادى . ولم تتغير سياستهم وأساليبهم فى ذلك ، فتوغلت سككهم الحديدية وطرقهم العامة الى أعماق القارة ، وراحت رؤوس الاموال الاوروبيـة تتدفق لاستغلال منـاطق جديدة ومجموعات جديدة من الافريقيين . وفى سـنة ١٩٢٨ وصلت سكك حديد أوغندا الى چينچا ، لتصل الى كامپالا فى سـنة ١٩٣١ ، كمـا امتدت شـبكة من الطرق العامة لتصل بين محطـات السكك الحـديدية الاساسية والمنتجين الاساسيين للقطن والبن والسيسال والبيريثروم ، مستنزفة بذلك المواد الاولية الثمينـة والمنتجات الغذائية من داخل البلاد عبر ميناء ممبسا .

وأخذت شرق افريقيا تتحول الى مزرعة واسعة للمحاصيل التصديرية .

فزادت مساحات الارض المنزرعة قطنا فى أوغندا تسعة أضعاف من ١٤٠ الفا الى ١ر٢٧٠ر٠٠٠ ايكرا فى الفترة من ١٩١٤ الى ١٩٣٩ ، حتى أن أوغندا تشغل الآن المكانة الثانية بين مستعمرات بريطانيا فى انتاج القطن . كما ادخلت زراعة البن فى المحمية بعد الحرب العالمية الاولى لتصل مساحتها فى سنة ١٩٣٩ ١ر٠٥٠ الف ايكرا . ومرت تنجانيقا بنفس الظروف ، فتصل انتاجها من السيسال من ٤ الى ٥ مرات ، والبن ١٧ مرة ، والفول السودانى ٩ مرات ، والقطن مرتين فى الفترة من ١٩١٣ الى ١٩٣٨ . وفى كينيا ارتفعت زراعة السيسال من ٣٧ الف ايكرا فى ١٩٢٢ الى ٩٢ الف ايكرا فى سنة ١٩٢٨ والبن من ٤٣ الف ايكرا فى ١٩٢٢ الى ٨٠ ألفا فى عام ١٩٢٩ .

ولقد كانت مصالح الراسمالية الاحتكارية فى الوطن الام هى التى توجه الحياة الاقتصادية فى مستعمرات شرق افريقيا ، فأصبحت المحاصيل التصديرية انتاجها الاقتصادى الاساسى ، وهى المحاصيل التى تعتمد أسعارها اعتمادا كليا على تقلبات السوق العالمية مما

عرضها لقدر هائل من عدم الاستقرار والثبات فى ظل التهديد الدائم لتدهور الاسعار ، والنتيجة هى تعرض اقتصاديات شرق افريقيا لأزمتين اقتصاديتين قاسيتين .

ففى عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ انتهى الرواج الذى أعقب الحرب الى تدهور مروع فى أسعار المحاصيل التصديرية . وهنا أخذت السلطات الاستعمارية تستخدم كل الوسائل لحماية المستوطنين والملاك الاوروبيين ، بنقل أعباء الأزمة الى الافريقيين . وكان سكان كينيا هم الذين أصيبوا بشكل خاص بافدح الخسائر .

وحالت السلطات بين السكان الافريقيين وبين زراعة المحاصيل التصديرية مثل البن والسيسال ، بهدف حماية ملاك الارض والمزارعين الاوروبيين من أية منافسة من جانب الفلاحين الافريقيين ، كما رفعت هذه السلطات أيام السخرة مقابل «الاجر بوضع اليد» الى ٢٤٠ يوما فى السنة .

وفى سنة ١٩١٩ صدرت « تعليمات » خاصة تلزم مآمير الاقاليم والمناطق والرؤساء الافريقيين المحليين

الخاضعين لهم باستخدام كل سبيل « لتشجيع » السكان الاصليين على العمل فى المشاريع الزراعية والمزارع والمؤسسات الاوروبية .

وفى عام ١٩٢٠ أصدرت «بطاقات العمل» بالنسبة لكل الافريقيين : وهى بطاقات تحمل بصمات الاصابع، ويحتفظ بها « المخدمون » الى أن ينتهى سريان عقد العمل . وأصبح محالا على الافريقى الحصول على اى عمل قبل تقديم « الكيباندا » (بطاقة العمل) . واذا ما ترك العامل الافريقى مكانا يعمل فيه ألقى القبض عليه ليحاكم ويسجن ، وليعاد بعد قضاء الحكم الى سيده السابق .

وفى سنة ١٩٢٠ صدر مرسوم اجاز للسلطات المحلية حشد الايدى العاملة الرخيصة لفترة تمتد الى ٦٠ يوما ، وقد أدى هذا المرسوم الى اضفاء الشرعية القانونية على شكل مقنع لتجارة الرق كان شائعا فى كينيا .

والنتيجة التى افضت اليها هذه التدابير هى القفز بعدد الافريقيين العاملين فى المشاريع الزراعية من ١٢ ألفا فى ١٩١٢ الى ٩٠ الفا فى ١٩٢٠ ، والى ١٨٥,٥٠٠

فى ١٩٢٧ . والى أن يعمل ٣٤٪ من السكان الذكور فى اماكن بعيدة عن قراهم . وقد وصلت هذه النسبة فى معازل قبيلة الكيكويو وقبيلة الناندى الى ٧٥٪ ، فانتهت العائلات الريفية الى الخراب لمصلحة المستعمرين الاوروبيين .

وقد توجت هذه القوانين التى اتخذت ضد الافريقيين فى كينيا بقرار آخر أصدره اتحاد المستوطنين هناك فى عام ١٩٢١ قضى بتخفيض كل الاجور بمقدار الثلث .

وقضى مرسوم العمل الذى صدر فى تنجانيقا فى عام ١٩٢٤ باعتبار ترك العمل دون اذن سابق جناية بحكم على مرتكبها بالجلد وغرامة مقدارها ١٠٠ شلنا أو السجن ستة شهور . وفى ١٩٢٧ كان عددالافريقيين الذين يعملون فى المشاريع الزراعية بتنجانيقا قد وصل الى ١٨٠ الفا مقابل ٩٢ الفا فى ١٩١٣ .

وعلى النقيض من كينيا وتنجانيقا اللتين حظر على الافريقيين فيهما زراعة البن منذ عام ١٩٢٦ كان الفلاحون الافريقيون هم الموردون الأساسيون للمحاصيل التصديرية فى أوغندا . ولكنهم رغم ذلك كانوا محرومين

وتنجانيقا وكينيا حتى بلغ عدد العمال المهاجرين فى أوغندا عام ١٩٢٥ ، ١٧ ألفا ووصلوا فى عام ١٩٣١ الى ٤٥ ألفا وفى ١٩٢٦ الى ١٠٠ ألفا . وكان هؤلاء العمال يتقاضون نصف أجر العامل الأوغندى فعاشوا فى ظروف معيشية قاسية . وبعد الحرب العالمية الأولى رفعت معدلات الضرائب المفروضة على السكان فى شرق افريقيا ، حتى وصلت فى عام ١٩٢٤ الى ١٢ — ١٥ شلنا فى أوغندا ١٥ ٣ فى بوغندا) و١٢ — ٢٠ شلنا فى كينيا ، ١٠ شلنات فى تنجانيقا . كما استمر نزع ملكية الأراضى فى كينيا بسرعة كبيرة حتى وصل الأوربيون فى ١٩٢٣ الى امتلاك حوالى أربعة ملايين ايكرا من أراضى كينيا ، بل وصل ما وضعوا أيديهم عليه فى ١٩٢٨ وحدها الى ما يزيد عن النصف مليون ايكرا .

ولم يكن يزرع من هذه الأراضى الا ما يتراوح بين ٦ ، ١٠ ٪ ثم أصدرت السلطات الاستعمارية فى ١٩٢٦ مرسوما يقضى باقامة معازل الافريقيين رسمت حدودها بدقة حتى ظن الافريقيون بأن أراضيهم أصبحت مأمونة ضد انتزاع الأوربيين لها . وقد أقامت الحكومة فى هذه المعازل الوطنية لجانا خولت حق تأجير الأراضى للمستوطنين الأوربيين لآجال طويلة . واخيرا صدر فى عام ١٩٣٢ مرسوم يقضى بامتلاك هذه الأراضى (مؤقتا) لاستخراج مصادرها المعدنية .

واحتج الافريقيون وما كان من الحكومة البريطانية الا ان ارسلت بعثة كارتر الى كينيا فى ١٩٣٤ ، فقدمت للمستعمرين الأوربيين خدمات جليلة بدلا من مساعدة الافريقيين ، فصـدر قانونان فى عام ١٩٣٨ بالاستناد الى توصياتها وضعا اراضي المرتفعات فى ايدى الأوربيين وبذلك تحولت هذه المناطق نهائيا الى « مناطق للرجل الأبيض » .

وكثيرا ما يقـرأ المـرء فى الصحف الراسمالية عن الخدمات الجليلة التى هيأها راسمال الأجنبى «لتطوير» شرق افريقيـا . ويزعم المدافعون عن الامبريالية ان الراسمال الأجنبى وحده هو الذى مكن لبناء السكك لحـديدية والطرق العـامة والموانى والمدن والمشاريع الصناعية وان الفرصـة قد اتيحت للافريقيين لانتاج المحاصيل التصديرية فتعلموا بذلك تجميع المال وتعرفوا على السلع الأوربية .

ولا يمكن للانسان ان ينكر ان بناء السكك الحديدية والمصـانع عامل موضوعى من عوامل التقـدم ، ولكن الانسان يجب ان يتذكر دائما كذلك أن بناءها تم على جماجم عشرات من الألوف من الافريقيين .

واخيرا فان الامبرياليين لم يكونوا وهم يوظفون

من كل شيء الا زراعة المحاصيل . فقد صدرت مراسيم خاصة فى عامى ١٩٢٦ ، ١٩٣٠ تحدد الفئات المسموح لها بالانتاج فى سبيل البيع وبتصنيع وتسويق القطن والبن والدخان . وبموجب هذه المراسيم كان على الفلاحين أن يبيعوا محاصيلهم فى نطاق فترة زمنية محددة وفى مناطق معينة وبأسعار محددة سلفا كانت اقل من الأسعار العالمية بخمس أو ...ت مرات . والى جانب ذلك فرضت الضرائب على تصدير القطن والبن فى عام ١٩١٩ مما حرم هؤلاء الفلاحين من ٢٥ الى ٣٠٪ من دخولهم . وبداية من ١٩٢٠ طبق فى أوغندا نظام لوفالو وهو يجبر كل افريقى بالغ بالعمل فى بناء الطرق ثلاثين يوما فى كل سنة دون أجر ، ويجيز لملاك الأرض والعمال المأجورين تفادى القيام هذا الواجب بدفع ضريبة تصل الى عشر شلنات .

ولكن المزارعين الأوربيين والملاك فى أوغندا طالبوا الادارة الاستعمارية بأن تمدهم كذلك بالأيدى العاملة الرخيصة فحلت الادارة هذه المشكلة بطريقتين أولاهما وضع حظر على انتاج المحاصيل التصديرية فى المناطق الشمالية من المحمية مما حول هذه المناطق الى مصدر دائم لقوة العمل . ثانيتهما استخدام كل وسيلة لتشجيع العمال على الهجرة من رواندى أورنداى

رؤوس أموالهم مهتمين بتطوير البلدان الافريقية ولا برفع المستوى الاقتصادى والثقافى والاجتماعى للشعوب الافريقيـة ، بل كان همهم الأكبر منصبـا ومركزا على استخلاص الأرباح . تلك كانت فى حقيقـة الأمر هى القوة الدافعة وراء اهتمامهم « بتطوير » المستعمرات، ومع لذلك قد أنفقـوا ما يربو على ٩ مـن ملايين الجنيهات الاسترلينية فى مد خطوط سـكة حـديد كينيا ـ اوغندا . وقـد أخذوا هذا المبلغ من ميزانية الـدولة أى من جيوب دافعى الضرائب البريطانيين وكذلك من البنوك الخاصـة . وقد أنفق ما يزيد عن ٥٠ ٪ من هذا المبلغ على الطلبيات وعمولات السمسرة فى بريطانيا ، ومن ثم كان الممولون البريطانيون واثقين منذ البداية من الأرباح الطائلة التى سيحصلون عليها .

وقد أصدرت الحكومة البريطانية قروضا عديدة منها قرض لكينيا فى ١٩٢١ قيمته ٠٠٠ر٠٠٠ر٥ جنيها استرلينيا وقرض آخـر لكل بلدان شرق افريقيـا فى ١٩٢٦ قيمته ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠ ـ وقد ألقى عبء هذه القروض على دافعى الضرائب البريطانيين بينما كانت الأرباح تذهب الى البنوك الخاصة وهذان المثلان يكشفان لنا بما لا يدع مجـالا للشـك تلك الأطراف المعنيـة « بتطوير شرق افريقيا » .

ويدل على ذلك تماما أنه لا البنـوك ولا الشركات الصناعية كانت مهتمة بالتطوير الحقيقى لافريقيا فان كل ما كانت تسعى اليه هو الطلبيات المجزية وعمولات السمسرة العالية . ويقدم لنا النشاط الذى قامت به رؤوس الأموال الأجنبية فى شرق افريقيا مثلا حيا آخر على ذلك .

فالشركة المسـاهمة لشرق افريقيـا والتى بلغ رأسمالها ٢٦٠ ألف جنيها استرلينيا كانت تملك ٣٥٠ الفا ايكرا من الأراضى ، كما أنها كانت صاحبة كل أسهم الشركة المركزية لمزارع البن والتى اشترت ٢٠ الف ايكرا من الأراضى الخصبة فى أعالى كينيا . ولقـد كان الفيسكونت جوبهام الذى كان يملك ١٥ر٦٠٨ سهما ، والدوق بليماوث الذى كان يملك ٣٦ر٦١٠ من بين أكبر حملة الاسهم . وقد اتضح ان الشركة بانفاق جنيه استرلينى واحـد على الايكر الواحد ربحت بعد بيع محصـول البن فى الاسواق العالميـة ما بين ٢٥ ، ٧٥ جنيهـا استرلينيا عن كل ايكر وكان فى حوزة شركة أمبالى التانجانيقية للمزارع ٦٠ الف ايكرا . ووصلت حصة السهم من الأرباح فى هذه الشركة ١٠ ٪ ارتفعت الى ١٥ ٪ فى أعوام ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ . وفى هذه السنة

الأخيرة حققت الشركة ارباحا صافية قيمتها ٥١ الف جنيها استرلينيا اى ٤٢ ٪ من الراسمال الأصلى الذى لم تزد عن ١٢٠ الف جنيها استرلينيا . وقد استعادت هذه الشركة قيمة استثماراتها الأصلية استعادة كاملة بعد بيع محصولين أو ثلاثة ، واصبح كل عائد بعد ذلك ربحاً صافيا .

وكانت شركة أوغندا مهتمة بانتاج القطن والبن والمطاط والجلود ، وكذلك بعمولات السمسرة . كما كانت تملك سلسلة من المتاجر . وقد بلغ راس مالها الثابت ١٠٠ ألف جنيها استرلينيا ، ولكنها كانت تجنى حوالى ٢٣ الف جنيها استرلينيا من الأرباح الصافية فى كل سنة من ١٩١٨ الى ١٩٢٤ ، وكانت توزع بانتظام ما بين ١٠ ، ١٥ ٪ من الحصص على المساهمين ، وتصدر اقساطا اضافية .

ان العمل الافريقى الرخيص هو مصدر كل هذه الأرباح . ففى سنة ١٩٢٤ مثلا لم تكن الأجور التى دفعت لعمال مزارع السيسال فى تنجانيقا الا ١٠ ٪ من قيمة المحصول فى السوق وبالتالى تكون ارباح المزارعين قد وصلت الى عشرة أضعاف اجور العمال .

وبهذه الطريقة حولت السياسة التى اتبعها الامبرياليون البربطانيون بلدان شرق افريقيا الى جحيم لا يطاق للافريقيين والى فراديس للمستغلين الأجانب.

القهر الوطنى والسياسى

وفيما بعد الحرب العالمية الأولى طرأت بعض التغييرات فى النظام الادارى فى مستعمرات شرق افريقيا .

فحلت « الادارة غير المباشرة » المميزة للحكم البريطانى محل نظام « الادارة المباشرة الألمانية فى تانجانيقا . ولم يكن حظ السكان فى هذه المستعمرة افضل من حظوظ اخوتهم فى كينيا وأوغندا ، وذلك على الرغم من ان الامبرياليين البريطانيين لم يكونوا يحكمونها الا بانتداب من عصبة الأمم ، فقد راح المستعمرون يستغلون ويقهرون كل الشعوب فى مناطق شرق افريقيا دون أى اعتبار للوضع القانونى الخاص بكل محمية أو منطقة انتداب أو مستعمرة . وتركزت السلطة كل السلطة فى أيدى الحكام البريطانيين والمندوب السامى فى زينزبار . ثم حدث تغيير فى هذا الوضع فى سنة ١٩٢٠ اذ عنيت هيئات « مساعدة »

الحكام هى المجالس التنفيذية والتشريعية التى أقيمت فى أوغندا وتانجانيقا وزينزبار على غرار ما كان قائما فى كينيا (١) .

وقد شكل المجلس التنفيذى من كبار الضباط الاستعماريين ، بينما تشكل المجلس التشريعى من هؤلاء الضباط ومن الرأسماليين الأجانب والمزارعين ورجال الاعمال البيض ، الذين طالبوا بتمثيلهم .

ولم يكن لكلا المجلسين من مهام الا العمل كهيئات استشارية فظلت المستعمرات (محمية كانت او مناطق انتداب) تحكم كما كان الأمر ، من قبل الحكام الذين كانوا لا يسألون الا أمام حكوماتهم . وقد ظلت هذه الترسانة من الحكم الامبريالى قائمة الى ان تمكنت شعوب شرق افريقيا من الفوز باستقلالها .

ولم تشهد السياسة الاستعمارية البريطانية أى تغيير مبدئى على الرغم من بعض الاصلاحات الطفيفة فى مجال العناية الطبية والتعليم ، فظهر أوائل الأطباء والمستشفيات فى شرق افريقيا ، لكن بأعداد هزيلة

---

(١) فى كينيا ، نظرا للعدد الكبير نسبيا من السكان الاوروبيين اقيمت هذه الهيئات منذ عام ١٩٠٧ .

للغـاية ، وكانوا فى غالب الامر يعالجون السكان غير الافريقيين .

وحدث ارتفاع فى عدد المدارس والتلاميذ ، الا أن التعليم كان ما يزال فى يد الارساليات وعلى أسـاس مناهج بدائية للغايه اذ لم يكن هناك مدرسون مؤهلون ولا كانت هذه المدارس وكلية ماكاريرى التى تأسست بأوغندا فى سنة ١٩٢١ تقدم لتلاميذها تعليما بالمعنى الذى تعنيه الكلمة ، اذ لم تكن فى حقيقة أمرها تقوم الا بتخريج خدام للمستعمرين من الافريقيين المتعلمين أما الذين كانوا يتلقون بالفعل تدريبا وتعليما كافيين ، وينجحون فى مواصـلة دراستهم القـانونية والعليا فى بريطانيـا أو الهنـد فهم الذين كانوا يتخرجون من المدارس الممتازة مثل مدرسة الملك بودو فى أوغندا .

وعلى الرغم من ذلك فان المدرسة الثـانوية أو العليا لم تكن مفتاح عمل طيب للمثقف الافريقى سواء فى الادارة الاستعمارية أو فى المكتب الافريقى المحلى . فان المستوطنين كانوا يفضـلون الخبراء البريطانيين والهنود ؛ بينما كان السادة الاقطاعيون ورؤساء القبائل يشغلون مناصب الادارة الافريقية المحلية . ولم تكن بهؤلاء اية رغبة فى ترك المجال للشباب الافريقى المتعلم

ويؤيدهم فى ذلك السلطات الاستعمارية كل التأييد ، كما أن المثقف الافريقى لم يكن يمهل لتطبيق معارفه وطاقاته فى مجال الثقافة الوطنية ، بعد أن أعلن المستوطنون والارساليات أن الثقافة الافريقية ثقافة همجية ، يبذلون كل جهد لتدميرها ويحلون بدلها الثقافة البرجوازية والايديولوجية الامبريالية الغربية التى كانت غريبة على الافريقيين روحا ومضمونا .

وكان أعظم « منجزات رسل الحضارة » البريطانيين فى شرق افريقيا هو الدعاية لنظريتهم عن السيادة العنصرية . وقد توصلوا عن طريق اشعار الافريقيين بأنهم اقل منهم الى تبرير سياستهم فى التمييز العنصرى الذى تدرج ليسود كل الحياة الافريقية وليصبح محور النشاط البريطانى كله هناك .

هذا التمييز العنصرى اتخذ أبعادا بشعة فى كينيا اذ اكتسب حماية قانونية . ففيها اعلن بصراحة أن الافريقيين « مواطنون من الدرجة الثالثة » والمهاجرين الاسيويين من الدرجة الثانية . وكان السؤال الذى يثور هو مدى طاقاتهم الثقافية الأمر الذى قدم ذريعة لحظر المناصب الهامة والهيئات التمثيلية على الافريقيين .

بل منع الافريقيون فى كينيا من زراعة المحاصيل التصديرية بعد أن زعم أن البن والسيسال يفقدان قيمتهما اذا ما قام الافريقيون بزراعتهما . وقد فضل المستعمرون أن « يتناسوا » أن نفس هذه المحاصيل ـ بعد أن يزرعها الافريقيون فى أوغندا وتانجانيقا ـ كانت تلاقى تقديرا عاليا فى الأسواق العالمية .

نفس هذا التمييز العنصرى كان هو المتحكم فى مجالات التجارة والصناعة فقد حظرت السلطات الاستعمارية على الافريقيين العمل بالتجارة الخارجية أو بتجارة الجملة فى الداخل او بتصنيع او تسويق المحاصيل التصديرية ، وذلك لحماية رجال الأعمال البريطانيين من خطورة المنافسة الافريقية ، كما انها حالت بينهم وبين الحصول على أية مساعدة مالية .

ولم تعرف سياسة التمييز البربرية هذه أى نظير فان الضمير الانسانى لا يمكنه أن يتواءم أبدا مع نظام

يحظر على الافريقيين السكنى بالقرب من الأوروبيين أو الهنود ، واستخدام نفس العربة أو الاتوبيس أو

باب المحل التجارى نفسه .. الخ . ففى كينيا كانت كل الأماكن العامة والعربات تحمل لافتات عليها كلمات « للبيض فقط » .

اما فى تانجانيقا واوغندا فان التمييز العنصرى لم يشرع قانونا ، والسبب فى ذلك هو أن هذين البلدين لم يكن فيهما الا عدد قليل من الأوروبيين وبالتالى فانه لم تكن بهم حاجة الى تأمين امتيازاتهم . ولكن التمييز العنصرى على الرغم من ذلك كان قاعدة مقبولة فى المكاتب العامة وفى الادارة الاقتصاد .

وفى أو لالامر أثار التمييز العنصرى الذى ابتدعه وأطال بقاءه الامبرياليون استياءا تلقائيا بين شعوب افريقيا ، ما لبث أن تحول على نحو تدريجى حتى اتخذ شكله المنظم .

المنظمات السياسية الأولى للشعوب الافريقية

وان الامبرياليين كانوا وهم ينهبون ويستغلون شرق افريقيا يخلقون دون وعى حفارى قبورهم .

اذ كان المزارعون والصناع الأجانب فى حاجة الى الأيدى العاملة الرخيصة ، الأمر الذى هيأ الظروف لخلق الكوادر الاولى لطبقة العمال فى شرق افريقيا .

كما كانت الادارة الاستعمارية فى حاجة الى عدد كبير من صغار الكتبة مما خلق الكوادر الأولى من المثقفين الافريقيين .

واثار ادخال زراعة محاصيل التصدير وتطوير التجارة وتوسيع السوق الداخلية امكانية قيام البرجوازية الافريقية .

ولقد كانت هذه المجموعات فى تعارض عنيف مع الامبرياليين فكلما ازدادت قواهم الاجتماعية عددا وكلما نما وتطور وعيهم السياسى كلما احتدمت هذه التناقضات مع الامبرياليين . فان هذه القوى الجديدة هى التى قامت بدور الريادة فى الحركة المناهضة للامبريالية فى بلدان شرق افريقيا ، اذ تزعم الشباب الافريقى المثقف نضال شعوبهم .

وقد ادخلت ثورة أكتوبر الاشتراكية الروسية لعام ١٩١٧ العالم فى مرحلة جديدة من مراحل تاريخ

الجنس البشرى ، وهيأت دافعـــا قويا لحـــركة التحرر الوطنى العالميـــة . فان موجة الهبات الثورية التى اكتسحت أوروبا وحركات التحرر الوطنى التى عصفت بآسيا بعد هذه الثورة لم تعبر القارة الافريقية دون أثر ، فقد الهبت فكرة الثورة الوطنية والاشتراكية العلميـــة حماس القـــوى التقدمية فى أفريقيا فانبثقت المنظمات السياسية الافريقية الأولى فى كينيا وأوغندا وتانجانيقا . .

ويقرر الأدب الاستعمارى نفســه أن حركة التحرر الوطنى فى شرق افريقيا لم تبدأ الا بعد الحرب العالمية الثانية وهو يصف الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين بفترة الوفاق بين القوى الحاكمة والشعب « الممتن » وبفترة الانسجام والثقة المتبادلة .

والحقيقة هى أن تاريخ الاستعمار كله هو تاريخ متصل من كفـــاح الشعوب ضـــد القهر ، فقد تطور الاستياء الوطنى الذى بدأ ينمو قبيل الحرب العالمية الاولى متخذا شكل الهبات المحلية ـ تطور فى الفترة بين الحربين الى حركة منظمة ضد الاستعمار صاغت برامجها التحريرية الأولى وبحثت عن أسلحتها التكتيكية الفعالة . وقد أدى انتصار الشعب السوفيتى والأمم

الأخرى المحبة للحرية على الفاشية الالمانية والعسكرية اليابانية الى عاصفة دمرت نظام الاسترقاق الاستعمارى البغيض .

وقد تركزت حركة التحرير الوطنى فى شرق افريقيا فى كينيا اساسا . وكان هذا امرا طبيعيا ، لأن الامبرياليين قد كشفوا هناك عن أبشع أنماط الاستغلال .

وبينما كانت الحرب العالمية الاولى تشرف على نهايتها بدات قبائل كينيا والكيكويو والكافيروندو بالذات تبدى استياءها الصريح من نزع الملكية والسخرة وظروف العمل وانخفاض الاجور .

وفى سنة ١٩٢٠ أقامت الكيكويو منظمتها السياسية الأولى وهى رابطة الكيكويو التى تشكلت من الرؤساء المعتدلين فى وجهات النظر والموالين للحكومة الاستعمارية. وقد كانت هذه المنظمة منظمة تمتص السخط وتخفف من النقد الحاد الموجه الى الامبريالية أكثر من كونها مدافعا بطلا عن مصالح الكيكويو .

وبهذا أثبتت هذه المنظمة عجزها عن قيادة

الافريقيين ضد الحكام الامبرياليين ، وهى لذلك لم تكن محبوبة بين الكتل .

وفى سنة ١٩٢١ انشأ مجموعــــة من المثقفين الافريقيين رابطة شباب الكيكويو برئاسة هارى ثوكو كاتب البريد . وقد رفض أعضاؤها التعاون مع الرابطة الاولى معتبرين رؤساءها عملاء للاستعمار . وقد علم الشعب الافريقى بامر هذه المنظمة الجديدة فى اجتماع جماهيرى عقــــد فى نيروبى للاحتجاج على ما كانت السلطات تعتزمه من تخفيض للاجور بمقدار الثلث . ان أعضاء هذه الرابطة هم الذين صاغوا قائمة بالمطالب بعثوا بها الى السلطات الاستعمارية كمـا بعث ثوكو نفسه ببرقية بنفس المعنى الى الحكومة البريطانية .

وقررت الرابطة توسيع نشاطها ليضم قبـــائل اخرى غير الكيكويو فاسست فروعا محلية لها وبدأت تشن حملة ضد انتزاع ملكية الاراضى . وأصبح هارى ثوكو يخطب بشكل مستمر فى الاجتماعات التى كانت تعقد فى اقليم الكافيروندو وغيره من الاقاليم .

وكان نشاط هذه الرابطة مصدر قلق كبير للسلطات والمستوطنين الاوروبيين ، فاعتقــل ثوكو فى مارس

١٩٢٢ ؛ واعقب اعتقاله مظاهرة سياسية كانت الاولى من نوعها في شرق افريقيا ، واحتشد المتظاهرون امام سجن نيروبى يطالبون باطلاق سراح رئيس الرابطة وما كان من السلطات الاستعمارية الا ان اطلقت نيران البنادق على المتظاهرين العزل الذين لم يكونوا يتوقعون ذلك . فقتل العديدون وجرح اكثر من مائة ..

وانتقمت السلطات بحظر كل الاجتماعات الجماهيرية والمنظمات السياسية ، وباعتقالات واسعة النطاق كما اجبرت الرؤساء على تقديم اسماء انصار الرابطة وتسليمهم للبوليس . ونفى هارى ثوكو واثنان من اقاربه دون محاكمة الى منطقة نائية داخل كينيا .

ولم يصب هذا القهر الذى وقع على رابطة شباب الكيكويو قوى كينيا الوطنية بالوهن ، فقد صممت على مواصلة النضال ضد الامبرياليين . ومما ذكره جومو كينياتا الذى أصبح فيما بعد رئيس حكومة كينيا « ان فكرة الاتحاد كانت قد امسكت بخيال الجماهير . »

فبعد اعتقال ثوكو مباشرة انضم اعضاء رابطة شباب الكيكويو الى صفوف منظمة جديدة هى الرابطة المركزية للكيكويو برئاسة جوزيف كانجيثى ، وجيس

ثاربوكى وجومو كينياتا . وقد اتخذت هذه الرابطة الجديدة هدفا لها ، وضع حد لنزع ملكية الاراضى ، واتاحة الحقوق السياسية للافريقيين وتمثيلهم فى المجلس التشريعى ، وان يكون رؤساؤهم منتخبين وكذلك هيئات الادارة المحلية ، واتاحة الحقوق المتساوية للعمال والمستخدمين الافريقيين .. الخ وفى الالتماس الذى تقدمت به للادارة الاستعمارية فى ١٩٢٥ طلبت هذه الرابطة السماح للافريقيين بزراعة البن وبنشر قوانين كينيا بلغة الكيكويو ، واطلاق سراح هارى ثوكو .

ولانها كان مشكلة من شباب مثقف نشط متحمس تمكنت هذه الرابطة من بسط نفوذها على الجماهير ، اذ اخذ أعضاؤها ينتفعون بالاعياد التقليدية للقيام بحملات فى صفوف الشعب كما لعبت «مويجويثانيا ــ جريدة جومو كينياتا دورها الهام فى توحيد الكتل وتثقيفها سياسيا .

وادرك المستعمرون ان الرابطة تشكل خطرا داهما على حكمهم . ولذلك حذر حاكم كينيا وهو يخطب فى اكتوبر ١٩٢٩ فى المجلس التشريعى ــ حذر «المشاغبين» من القصاص الذى سيحل بهم بتهمة تخريب «السلطات

الدستورية » وفى ديسمبر من نفس السنة حظرت السلطات الاستعمارية كل أداء جماعى للاغانى والرقصات التقليدية مدعية ان الاعياد تخلق جوا مناسبا للنشاط التخريبى .

وغضت السلطات النظر عن كل الاحتجاجات والالتماسات التى تقدمت بها الرابطة بهذا الصدد الامر الذى حدا بقادتها الى البحث عن التأييد فى خارج البلاد فارسلوا چومو كنياتا سكرتيرهم العام الى بريطانيا حيث قام بنشاط واسع دفاعا عن مصالح السكان الافريقيين فى كينيا .

ونتيجة للضغط الذى قامت به الشعوب الافريقية والرأى العام البريطانى اطلق سراح هارى توكو فى سنة ١٩٣٠ ، فانتخب فى سنة ١٩٣٢ رئيسا للرابطه ولكن اعوام المنفى قد جعلت ثوكو رجلا معتدل الافكار الامر الذى كان من اسباب انقسام الرابطة . فقدتركها ثوكو يشكل منظمته الخاصة .

كما كانت كل محاولة تبذلها الرابطة المركزية للكيكويو للتعاون مع المنظمات الكينية الاخرى تنتهى بالفشل ، اذ كانت ماتزال المصالح الاقليمية المحلية

اليد العليا فوق الواجبات القومية المتجسدة فى تحدى الامبريالية .

وفى بوغندا أسس مجموعة من المثقفين الافريقيين الشبان فى سنة ١٩١٨ رابطة الشباب البوغندى أولى المنظمات السياسية فى اوغندا وكان الهدف الاساسى لهذه الرابطة تحقيق الاصلاح الديمقراطى فى اللوكيكو المجلس المحلى لبوغندا . وقد انضم معظم اعضاء هذه الرابطة فى ١٩٢١ الى رابطة الباتاكا التى كانت تسعى الى استعادة ملكية الاراضى القبلية المنزوعة عام ١٩٠٠ من الفلاحين فى بوغندا لصالح السادة الاقطاعيين . واشتد نشاط الفلاحين بعد ان عرفوا فى هذه الرابطة قائدهم . ودب فى قلوب السلطات الاستعمارية الذعر من الانفجارات الاجتماعية المتوقعة ، فاجبرت السادة الاقطاعيين البوغنديين على التخفيف من وطأة استغلالهم الفلاحين كما سنت فى سنة ١٩٢٧ قانون البوسولو والنبيقيجو ونصب فيه على حق الفلاح فى وراثة الارض التى يحوزها وعلى تخفيض الايجارات الاقطاعية

ولقد كان تأسيس المنظمات الجماهيرية العمالية والفلاحية امارة على نمو الحركة المعادية للامبريالية فى تانجانيقا ، ففى ١٩٢٩ اقيمت جمعية تعاونية لتسويق

المحاصيل بهدف حماية الفلاحين من خداع التجـار الاجانب عند شراء المحاصيل التصديرية ، وفى سنة ١٩٣٩ تشكل الاتحاد التعـاونى للكليمنجارو من ٢٧ جمعية تعاونية تضم ٢٥٧٠٠ عضوا .

وفى الثلاثينيات الاولى قام العمـال الافريقيين بمحاولة لتشكيل نقابة لهم . وفى ١٩٣٣ شن ١٢ ألفا من عمال مناجم الذهب فى لوبا اضرابا دام اسبوعا فى سبيل رفع الاجور وتحسين ظروف العمل ولم يعودوا الى العمل الا بعد أن جلبت قوات البوليس الى موقع العمل . وهنـــا حظرت السلطات الاستعمارية كل الاضرابات والنقابات ، ولكن هذا لم يحل بين العمـال والكفاح . وقد كبتت السلطات اضراب عمال الارصفة فى تانجا عام ١٩٣٩ بقوة النار .

وقد نشأت انفجارات اجماعية وسياسية عديدة هناك على شـــكل الاحتجاجات الدينية . فانتشرت الحركة المالاكيتية فى كل انحاء أوغندا عام ١٩١٣ . وقـــد سميت هذه الطائفة الوثنية باسم مؤسسها مالاكى موسى جاكوا وبلغ اتباعها فى ١٩٢١ ، تسعين الفا . وكانت هذه الحركة معادية للمسيحية والكنيسة وللسلطات الاستعمارية ثم أخذ نشاطها يفتر بعـــد

اعتقال ونفى مالاكى (والذى مات فى سنة ١٩٢٩) وأن كان اتباعها حتى فى عام ١٩٣٤ خمسين الفا .

وفى كينيا ايضا جسدت هذه الطوائف الوثنية كل مظاهر الاحتجاج على الكنيسة والارساليات التى وقفت بشكل مطلق فى صف الامبرياليين . ومن هذه الطوائف طائفة واتا وامونجو (شعب الله) التى تأسست فى ١٩٣١ وكانت تنكر كل ماله أصل أوروبى . كل هذه الطوائف كانت ذات طابع عام معاد للاستعمار . وفى خدمة اهداف تحطيم الحكم الامبريالى فى شرق افريقيا .

وفيما بين الحربين العالميتين نشبت فى شرق افريقيا حركة شعبية شملت كل المناطق وكل المجموعات الافريقية . وفى هذا الصدد ساندت الحكومة البريطانية تمام المساندة خطة الامبرياليين الرامية الى خلق دولة عنصرية فى كينيا على غرار جنوب أفريقيا ولم يقف امام تنفيذ هذه الخطة التى رسمتها العصابة العسكرية الحاكمة فى ١٩٢١ الا المقاومة التى لم يسبق لها مثيل من جانب الشعب الافريقى الذى وحد قواه فى مجرى هذا النضال .

وفى سنة ١٩٢٥ وضعت بعثة أورميسبى – رجور مشروعا لتشكيل اتحاد سياسى فيدرالى من كينيا وتنجانيقا واوغندا ، فاقترحت كخطوة اولى تشكيل مؤتمر لحكام شرق أفريقيا يشكل الهيئة المخولة لتنفيذ هذا المشروع . وبالفعل تأسست هذه الهيئة فى سنة ١٩٢٧ .

لكن هذه الخطة العنصرية الاولى لاقت من مقاومة السكان الاصليين ما اجبر الحكومة البريطانية على التراجع مؤقتا عن احلامها فى هذا الاتحاد الفيدرالى ثم قامت بمحاولةاخرى فى سنة ١٩٣٠ وفقا لما رسمته بعثة هيلتون يونج لاحياء هذه الخطة فباءت بالفشل .

وقد وحدت كينيا واوغندا وتانجانيقا وهى تقاوم هذا الاتحاد الفيدرالى قواها للكفاح ضد الامبريالية البريطانية .

وبهذا وضع الاساس لحركة قوية مناهضة للامبريالية بين شعوب شرق افريقيا هى التى أخذ ساعدها يشتد بعد الحرب العالمية الثانية بما كسبته من تنظيم وقيادات ومنظمات وطنية وسياسية وطبقية ذات برامج نضالية تعكس مصالح كل المجموعات التقدمية فى افريقيا .

وعلى كل فان الوعي السياسي والوطني للجماهير لم تكن في ذلك الوقت قد استيقظ بحق ، اذ كانت المنظمات السياسية ما تزال في طور التكوين كماكانت المصالح القبلية ماتزال تحجب المصالح القومية .وكانت المنظمات السياسية ماتزال تثق في اسلوب الالتماسات والبيانات والبعثات الملكية . وهي في ذلك الوقت لم تكن قد وقفت بعد بعنف ضد النظام الاستعماري الذي كانت تناضل ضد مظاهره المختلفة .

ولكن وعلى الرغم من نقائصها الخطيرة فان حركة التحرر الوطني كانت، قد شرعت في تقويض النظم الاستعمارية في شرق افريقيا .

* * *

الفصل الثالث

حركة التحرر الوطنى بعد الحرب

شرق افريقيا فى الحرب العالمية الثانية

كانت الدعاية البريطانية تزعم خلال الحرب العالمية الثانية ان الحرب ضد القوى الفاشية انما تشن فى سبيل تحرير الامم المقهورة ولتأمين حقها فى تقرير المصير . وقد اعترف ميثاق الاطلنطى الذى وقعته كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكيةفى سنة ١٩٤١ بحق كل الامم فى حكم نفسها وفى الاستقلال . هذا الميثاق كان الامبرياليون فى مسيس الحاجـــة اليه بضمان تأييد شعوب المستعمرات لاستمرار الحرب ، ولكنهم لم يكونوا يقصدون بالمرة الوفاء بعهودهم .

وخلال سنى الحرب استفادت الحكومة البريطانية استفادة كاملة من المواد الخام والمنتجات الزراعية فى مستعمرات شرق افريقيا . وكانت تبدى التردد فى تجنيد الافريقيين داخل الجيش خشية ان تستخدم

الاسلحة التي يتلقونها ضـد المستعمرين البريطانيين وضد الحكم الاستعماري نفسـه . ولذلك كانت الغالبية من الافريقيين لايخدمون الا فى الفرق الاحتياطية او فى فرق العمل . فراحوا يدفعون الى بناء الطـرق والمطارات وغيرها من الاعمال ذات الاهمية العسكرية. وقد ضمت وحدات الاستكشاف الاحتياطية التىكانت مشكلة اساسا . من ابناء شرق افريقيا الى الجيش الثامن فى شمال افريقيا حيث كانوا يعملون فى فرق الخدمة داخل القواعد العسكرية وفى بناء الطـرقات العامة ، وتفريغ شحنات السفن فى طبرق .

ولكن نقص القوى البشرية اجبر الحكومةالبريطانية على تشكيل وحدات افريقية مقاتلة لعبت دورا هاما فى معارك شرق افريقيا والحبشة ومدغشقر وبورما . وبعد ان دخلت ايطاليا الحرب جلبت فرق من شرق وغرب ووسط افريقيا الى كينيا . كما لعبت هـذه الفرق الافريقية دورا حاسما فى معارك شرق افريقيا فى ١٩٤٠ ــ ١٩٤١ . وفى ١٤ فبراير ١٩٤١ قامت الفرقة الافريقية الحادية عشر والثانية عشر بتحـرير « قسمايو » ودخلت مقديشيو فى ٢٥ فبراير وواصلت زحفها الي الحبشة . وفى ٢٦ مارس استولت الفـرق

الافريقية على هرر ، ثم حررت فى ٦ ابريل اديس ابابا عاصمة الحبشة .

وبعد تحرير الحبشة نهائيا نقلت فرقة شرق افريقيا الواحدة والعشرون الى سيلان ، بينما استمرت الفرقة الثانية والعشرون فى تحرير مدغشقر .

وفى خلال ١٩٤٤ ـ ٩٤٥ لعبت وحدات شرق أفريقيا دورا نشطا فى العمليات العسكرية التى نشبت فى بورما . وقد لحقت الفرق الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون والثامنة والعشرون ، وكانت ماتزال جديدة ومشكلة من فصائل كينية وتنجانيقية واوغندية بفرق شرق افريقيا فى بورما . وكان هناك حتى عام ١٩٤٥ ـ ٣٧٤ الفا افريقيا يخدمون فى التشكيلات النظامية والاحتياطية للجيش البريطانى . وكان ٢٢٨ الفا من هذا العدد من ابناء شرق أفريقيا (وبنسبة ٦٠ ٪) .

ووفقا لمكتب الحرب البريطانى بلغت الخسائر من الفرق الافريقية ١١٩٨٣ رجلا منذ بداية الحرب الى اكتوبر ١٩٤٥ .

ولقــد كان الجنود الافريقيون الذين حاربوا فى صفوف الجيش البريطانى ، شأنهم فى ذلك شأن كل جنود الحلفاء يحترمون القــوات المسلحة السوفيتية احتراما كبيرا لانها تحملت عبء النضال ضدالفاشية ولان مساهمتها كانت حاسمة فى تحرير الشعوب من القهر النازى .

وقد سفك الجنود الافريقيون دماءهم فى الكفاح ضد العدو المشترك آملين ان ينتهى النظام الاستعمارى بانتهاء الحرب ، وكانوا تواقين بعد عودتهم الى افريقيا الى النضال فى سبيل تحرير شعوبهم واستقلالهـــا ووضع حد نهائى للاستعمار .

التغيرات الاجتماعية الاقتصادية :

وقد افضت الحرب العالمية الثانية الى تغــيرات اجتماعية اقتصادية فى بلدان المنطقة ، ففى خـــلال الحرب كانت التجارة بين بريطانيا ومستعمراتها قــد توقفت مؤقتا مما ادى الى كساد فى استيراد المنتجات الصناعية وفي الانتاج نفسه . ونتج عن ذلك نمــو فروع صناعية معينة فى افريقيا منها مصانع جديدة للصابون ، ولنشر الخشب وحفظ اللحوم وتصــنيع

الخضروات ، وفاء بالامدادات اللازمة للجيش والسكان فارتفع انتاج اللحوم المحفوظة في المنطقة ٧ مرات والخشب ٤ مرات في عام ١٩٤٢ .

وفي نفس الوقت اصيبت صناعة المناجم بازمة حادة نتيجة نقص القوى البشرية ، كما ركزت الحكومة البريطانية جل اهتمامها على استخراج المواد الاستراتيجية مثل الماس والوولفرام ، فارتفعت صادرات الماس التنجانيقي من ٦٠٠٠ قيراطا في ١٩٤٠ الى ١١٥ر٢٠٠ قيراطا في ١٩٤٥ . كما استخرج الوولفرام لاول مرة من أوغندا ، واتخذت تدابير خاصة لرفع انتاج تانجانيقا من المايكا . وكانت وزارة الامدادات البريطانية هي التي اشترت كل ما انتجته شرق افريقيا من هذه المادة في الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٤٥ . وقد استخدمت بريطانيا كل وسيلة ممكنة للنهوض بالانتاج الزراعي وانتاج المواد الخام الاستراتيجية . وخلال هذه الفترة ارتفع كذلك انتاج السيسال والمطاط والبيروثروم

وقد اكتسبت المستعمرات الافريقية في السنوات التي اعقبت الحرب اهمية كبرى في الاقتصاديات الراسمالية ، ذلك ان انبثاق عدد من الدول الاشتراكية في شرق اوروبا وآسيا وتداعي النظام الاستعماري في

كما لعب الجنود الافريقيون المسرحون دورا هاما فى الهاب حركة التحرر الوطنى - واصبحت الطبقــة العاملة فى ذلك الوقت بعد أن اقامت خلال الحرب اولى نقاباتها قوةثورية نشطة فى النضال المناهض للاستعمار.
وكان العمال الموسميون هم الذين يشكلون أغلبية هذه الطبقة العاملة الافريقية ، فان العامل المهاجر كان يعود بعد أن يعمل فى مشروع زراعى أو فى احد المصانع الى قريتهالاصلية فيلعبدور المثير ضد النظام الاستعمارى ولقد كان اتحاد العمال والفلاحين هو نواة الجبهـــــة الوطنية التحريرية العريضة .

كما لعبت العناصر البرجوازية دورا نشطا فىحركة التحرر الوطنى لكن البرجوازية الوطنية كانت ضعيفة للغاية بحكم ظروفها الاقتصادية اذ أن اليد العليــا فى مجــالات الصناعة والتجارة الخارجيــة كانت دائما للاحتكارات الاجنبية ، وان كان الامبرياليون يمنحون بعض ممثلى البرجوازية الافريقية بعض الفرص لانتزاع قليل من الربح فى مجال الزراعة والصناعات الحرفيــة والتجارة المحلية الصغيرة . ولا ينفى هذا أن احــوال

الملاك الافريقى الصغير لم تكن أفضل بكثير من أحوال الكتل فى ظل هذا النظام الاستعمارى ، مما حدا به الى المساهمة النشطة فى حركة التحرر الوطنى . وفى هذه السنوات التى تلت الحرب انبثقت الاحزاب السياسية فى افريقيا يقودها المثقفون الافريقيون أو العناصر البرجوازية الصغيرة .

الاحزاب الوطنية السياسية :

ولقد قامت فى شرق أفريقيا فيما قبل الحرب العالمية الثانية منظمات سياسية قبلية ومحلية الا أن الخطوة الاولى فى اتجاه تشكيل الاحزاب السياسية الوطنية لم تتحقق الا فيما بعد الحرب . وفى سنة ١٩٤٠ قام المجلس المتحد فى كينيا فوحد فى اطارة الرابطة المركزية للكيكويو ورابطة الاوكامبا ورابطة تلال تيتا . واستهدفت هذه المنظمة توحيد شعوب كينيا فى النضال ضد الاستعمار ، ولكن السلطات البريطانية قضت على نشاطها باعتقال ٢٣ من أعضاء المجلس ، بل حظرت هذه السلطات قيام الرابطة المركزية للكيكويو أكثر

المنظمات شعبية فى كينيا ، ونفت آلافا من أعضائها الى معسكرات السخرة .

وقامت فى تنجانيقا وأوغندا منظمات محلية ، ولكن فيهما أيضا وقفت السلطات عقبة كأداء أمام أيةمحاولة لاقامة اى تنظيم وطنى سياسى . ولم يتأسس اى حزب سياسى وطنى هناك الا فى عام ١٩٤٤ حين تشكلت الرابطة الافريقية التى اشتهرت بعد ١٩٤٦ باسم الاتحاد الافريقى الكينى بقيادة جومو كينياتا . وفى اطارها توحد العمال والفلاحون ومستخدمو المكاتب والمثقفون . وقد صاغ هذا الحزب أهدافه فى :

توزيع الارض على الفلاحين المعدمين والذين يملكون شرائح صغيرة من الارض ـ توسيع الحقوق السياسية للسكان الاصليين ـ رفع نسبة التمثيل الافريقى فى المجلس التشريعى ـ ازالة التمييز العنصرى ـ كفالة حرية النشاط النقابى ـ تطوير مناهج التعليم .

وفى عام ١٩٤٦ تأسس حزب الباتاكا ، اول حزب سياسى فى أوغندا . وقد ناضل هذا الحزب فى سبيل

الحقوق السياسية للافريقيين ، وعارض الاتحاد الفيدرالى الذى كانت السلطات البريطانية تعتزم اقامته فى شرق أفريقيا ، وطالب باستقلال البلاد . وقد جاء فى رسالة بعث بها سيماكولا مولومبا قائد هذا الحزب الى حاكم أوغندا فى ٢٠ ابريل ١٩٤٩ أن الشعب يرفض الاتفاقيات التى فرضتها بريطانيا من جانب واحد حين وقعتها فى سنة ١٩٠٠ مع الافريقيين الذين كانوا ما يزالون أميين ، وان الشعب يطالب بحكومة افريقية ديمقراطية .

وما لبثت السلطات أن حظرت نشاط هذا الحزب فى سنة ١٩٤٩ فقام فى ١٩٥٢ أى بعد ثلاث سنوات حزب وطنى جديد باسم المؤتمر الوطنى الاوغندى .

أما تانجانيقا فقد تصدر حركتها التحريرية حزب الاتحاد الوطنى التانجانيقى (تانو) الذى تأسس فى سنة ١٩٥٤ .

الخطوات الاولى فى حركة الطبقة العاملة :

وقد لعبت النقابات العمالية دورا نشطا فى الكفاح

المناهض للامبريالية ، ففى شرق أفريقيا لم تتحــول الحركة النقابية إلى حركة جماهيرية الا بعد الحرب العالمية الثانية وان كان رابطة سائقى العربات الاوغندى تنظيما نشطا حتى فى سنة ١٩٣٩ . وجاءت سنــوات الحرب لتتشكل معها نقابات عمال السكك الحديدية فى كينيا وتانجانيقا ، ثم تأسست فى ١٩٤٤ نقابة لعمال المكاتب الكينيين .

ولقد كانت الصلة وثيقة بين كفاح الطبقة العاملة فى سبيل تحسين أحوالها الاقتصادية وبين النضـــال المعادى للاستعمار ، وعلى هــذا فان الصراع الطبقى للبروليتاريا الافريقية كان جزءا لا يتجزأ من الـكفاح ضد النظام الاستعمارى وفى سبيل الحرية والاستقلال . وقد عمــدت الطبقة العاملة الى الاضرابات لتحقيــق اهدافها . وكان اضراب عمال الارصفة فى ممبسا واحدا من اكبر الاضرابات التى نشبت ابان الحرب ، ومما يذكر أن أعضاء الرابطة المركزية للكيكويو كانوا قادة هـــذا الاضراب ، وقد وافقت اللجنة التى كلفت بالتحقيق فى الاضراب على أن مطالب العمال عادلة ، وأوصت بتحسين أحوالهم المعيشية .

وفى كينيا نشبت العديد من الاضرابات فى أواسط الاربعينيات ناجمة عن الانخفاض البشع فى الاجور التى ظلت ثابتة على حالها طوال الحرب على النقيض من الارتفاع الهائل فى نفقات المعيشة .

وفى اكتوبر ١٩٤٢ أضرب عما ل السكك الحديدية فى ممبسا لثلاثة أيام مطالبين بارتفاع كبير فى الاجور ورفع علاوات غلاء المعيشة ، وقد تحققت بالفعل هذه المطالب جزئيا من خلال لجان التحكيم . وكان لهذا الانتصار أثره الكبير فى تحسين مستوى معيشة عمال السكك الحديدية فى بقية انحاء البلاد ، كما اضطرت محكمة التحكيم والتوفيق فى نيروبى الى الاستجابة لمطالب عمال السكك الحديدية حول رفع الأجور .

وقد لعب اضرابان فى سنة ١٩٤٣ قام بهما عمال الارصفة فى دار السلام وليندى فى تانجانيقا دورا هاما فى حركة الاضراب العامة . وقد شرع عمال الارصفة فى دار السلام اضرابهم المحكم التنظيم والذى استغرق ١٢ يوما فى الثالث والعشرين من اغسطس ، فتوقف

العمل تماما ، واشتد التوتر ، فقامت لجنة التحكيم المنبثقة عن المحكمة العليا في تانجانيقا بالتحقيق في الاضراب لتقرر بعده أن الدافع اليه هو مستويات المعيشة المنخفضة للغاية . وكان العمال يطالبون برفع الاجور وزيادة علاوات غلاء المعيشة ووضع حد للاستقطاعات الجائرة ، والحق في العلاج الطبي . ووجدت لجنة التحكيم نفسها مضطرة الى الاعتراف بعدالة هذه المطالب فانتهى الاضراب بانتصار مظفر للعمال .

وقد كان اضراب لينبدى شبيها بهذا الاضراب من كافة وجوهه ، كما تحققت بالفعل مطالب العمال الاساسية في ليندى .

اضراب اوغندا العام ـ ١٩٤٥ :

وحينما كان انتصار الحلفاء وشيكا حاول الشعب الاوغندى في اول الامر ممارسة حقه في الاستقلال ، ولقد كانت الحركة الاضرابية شائعة في أوغندا خلال

الحـرب . ففى سنة ١٩٤٣ حققت وزارة العمـل فى ٢٨٤ مظلمة . وتحول الاضراب العام الذى اندلع فى يناير ١٩٥٤ الى هبة مسلحة . ولم تكن الاسـباب الدافعة لهذا الاضراب مجرد الانخفاض البشع فىالاجور بل كذلك واهم من ذلك ازمة لااستعمارية التى عجلت الحرب بها .

فعلى الرغم من الارتفاع الحاد فى نفقات المعيشة كان المخدمون يرفضون اية زيادة فى الاجور ، فشرع مستخدمو مصلحة الاعمـال الاجتماعيـة اضرابهم فى الخامس من يناير ١٩٤٥ ، وكانوا أول من بدأ الاضراب فى أوغندا من اجل تحسين أجورهم .

وما هى الا ثلاثة أيام حتى انضم اليهم عمـالة عنتابة . وفى العاشر من يناير امتد الاضراب الى كامبالا والمناطـق المحيطة بها ثم انضم عمال كيوجا وجينجا ومبابى وايجانجا ولوجازى وموبندىومبارا الىالاضراب من ١٧ الى ٢٠ يناير .

وتقدموا بمطالب : رفع الاجور ــ اقالة سيرواو

كولوبيا وزير المالية فى حكومـة بوغندا المكروه بسبب تواطئه مع المستعمرين ـ رفع نسبة تمثيل الافريقيين فى اللوكيكو .

وتدل هذه المطالب على أن هذا الاضراب العام قد تجاوز نطاق المطالب التى شـاعت فى شرق أفريقيا ، بها تحول الاضراب الى مظاهرة سياسية حقة .

وقد استثار هذا الاضراب العام مشاعر التعاطف الحارة والمساندة بين صـفوف الفلاحـين والحرفيين والمثقفين .

فاشـتدت مخاوف السلطات الاستعمـارية من احداث أوغندا ، فقامت للاضطلاع بكبت الاضراب العام باستدعاء فرق مسلحة من الاوروبيين والهنود .

كما نقلت وحدات عسكرية نظامية الى كامبالا حيث تدعمت واتسعت الحركة الاضرابية . وفى السابع عشر من يناير وقع الصدام بين الافريقيين والقوات المسلحة

فقتل اربعة وجرح عشرة . ثم نقلت هذه الفرق الى ماساكا حيث سالت دماء الافريقيين أيضا .

هذه القوة المسلحة هى التى كبتت الهبة فى أماكن مختلفة من البلاد . وانه لامر عسير القيام بتحديد دقيق لعدد الضحايا الذين صرعهم المستعمرون البريطانيون الا انه جاء فى التقرير الذى قدمته وكالة الوزارة البريطانية للمستعمرات الى مجلس العموم أن ثمانية قتلوا فى « الاضطرابات » بينما جرح خمسة عشر .

ولكن عدد الوفيات كان فى الحقيقة اكبر من ذلك ؛ اذ جاء فى التقرير الذى كتبه حاكم أوغندا أن القتلى كانوا ثمانية والجرحى ١٥ فى كيوجا وحدها . وقد استخدمت قوة السلاح كذلك ضد المضربين فى مناطق أخرى . وفى الرابع والعشرين من يناير ١٩٤٥ تم كبت الهبة المسلحة فى أوغندا تماما وان كانت بعض الاضرابات الفردية قد استمرت فى تورو الى فبراير . وقد أعقبت السلطات الاستعمارية كبت الهبة بأعمال قهر جماعية، ففى كمبالا مثلا تم اعتقال ٣١٩ من المواطنين ، كما نكل

بعدد كبير من رؤساء القبائل الذين أبدوا تعاطفهم مع حركة التحرر الوطنى .

وقامت الاحداث الاوغندية الدامية أمام العالم كله شاهدا على أن الامبرياليين البريطانيين ، لم يكونوا يعتزمون ، على النقيض من بياناتهم الرصينة حول حق الامم فى تقرير المصير ، تلبية مطالب الشعوب المستعمرة. وقد أدركوا انهم سيعجزون عن الحفاظ على سلطتهم بالكبت وحده ، فأبدوا استعدادهم لتقديم بعض التنازلات الهينة ، لكن ما من اصلاح من هذا النمط امكنه أن يبدل من جوهر النظام الاستعمارى نفسه . وقد ادى قانون اصلاح المجلس التشريعى فى ١٩٤٥ الى ادخال الافريقيين الثلاثة الاول فى هذا المجلس ، وانه لامر جلى للغاية أن هذا لم يكن ليؤثر على الهيمنة البريطانية فيه .

ولقد كان لاضراب ١٩٤٥ العام أثره الهائل على حركات التحرر الوطنى فى بلدان شرق افريقيا الاخرى ، حتى أن الشعب الاوغندى يعتبر هذا الاضراب بداية ثورته الوطنية .

وتشير الاضرابات العديدة التى اندلعت ابان الحرب العالمية الثانية الى ان الطبقة العاملة فى شرق افريقيا تحولت الى قوة اجتماعية هامة فى الكفاح ضد الاستعمار وفى سبيل الحرية والاستقلال .

تغيرات فى الاوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

بانهزام الفاشية الالمانية واندحار العسكرية اليابانية تعززت القوى الديمقراطية فى العالم بأسره . ومما له مغزى هام فى فترة ما بعد الحرب انبثاق الدول الاشتراكية فى أوروبا وآسيا ، فقد شكلت هذه الدول مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية معسكرا اشتراكيا جبارا . ولقد كان نشوء هذا النظام الاشتراكى العالمى حدثا تاريخيا ، فمنذ وجوده باتت حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات تجد المساندة والتمضد المادى والروحى من الاسرة الاشتراكية العظيمة الممتدة من ضفاف الالب الى بحر الصين الجنوبى ، لتضم ٩٠٠ مليونا من البشر ، وبذلك لم تعد القوى الامبريالية

قادرة كما كانت من قبل على استخدام القـوة لكبت الحركة المعادية للاستعمار .

فان الكفاح من أجل القضاء على النظام الاستعمارى ومنح المستعمرات استقلالها قد بات وبين يديه تعضيد وتعاطف الحركة الشيوعية والعمالية الدولية . كما أن الاحزاب الشيوعية فى البلدان الرأسماليةنفسها كسبت فيما بعد الحرب مزيدا من القوة وراحت تعبىء الطبقة العاملة والشعب العامل كله لمساندة المطالب العـادلة لشعوب المستعمرات ، مهيئة بذلك عونا هائلا لحـركة التحرر .

وكان من مصادر الالهام بالنسبة للشعوب المستعبدة فى أفريقيا ذلك النضال الظافر الذى خاضـته شعوب آسيا التى انجزت استقلالها بعد الحرب مباشرة . وقد ادى نشوء التضامن الافرو ـ أسيوى الى تقوية ساعد الشعوب فى كفاحها من أجل الحرية . واذا كان انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية فى روسيا هى الشرارة التى بدأت منها ازمة النظام الاستعمارى بأسره ، فان انبثاق وانبعاث حركة التحـرر الاوطنى بعد الحرب العالميـة الثانية هو الذى دفع هذا النظام الى الانهيار الكامل .

هذه الحقيقة تصدق كذلك حتى بالنسبة لبقايا هذا النظام والتى ما تزال فى شرق أفريقيا .

الهيئة المعادية للامبريالية فى أوغندا
عام ١٩٤٩

ويعتبر الاضراب العــام الذى حـدث عام ١٩٤٥ البداية الاولى لنضال الشعب من اجل الاستقلال . فبعد الحرب ، انتشرت بسرعة حركة التحرر الوطنى فى جميع أنحاء البلاد . واكتسحت البلاد فى خلال شهرى ابريل ومايو ١٩٤٩ سلسلة من المظاهرات . وكان مطلب الشعب الافريقى هو مجلس تشريعى ديمـوقراطى ، ولوكيكو ، ووضع سياسة أثمان عادلة بالنسبة للمنتجات الزراعية والمطالبة بزيادة الاجور .

وقدمت هذه المطالب فى التماس الى كاباكا بوغندا فى ٢٥ ابريل ١٩٤٩ . وحالما انتشرت الاخبار عن رفض الكاباكا للمطالب ، حتى بدأ الشعب فى التعبير بشـكل سافر عن سخطه . وحدث فى ٢٦ ابريل صدام دموى

بين الشعب ورجال البوليس امام قصر الكاباكا . ومن كامبالا انتشرت الحركة الى غيرها من المدن وعم البلاد اضراب عام . وفى عـدد من الاماكن ، هاجم الشعب مكاتب الادارات المحلية والسجـون ، واطلقوا سراح السجناء واقاموا مخافر فى الطرق وصادروا جميـع العربات وحطموا خطوط التلغراف والتليفون . وفى ٢٧ ابريل أصبحت لهم السيطرة الكاملة على كامپالا وضواحيها .

واعلنت السلطات الاستعمارية حالة الطوارىء فى بوغندا والمقاطعة الشرقية واعتبر حزب الباتاكا واتحاد المزارعين الافريقيين وقادة الحركة خارجين عن القانون وصودرت ممتلكاتهم . وأقيم نظام بوليس ارهابى فى البلاد . وتقدر الاحصـائيات الرسمية عدد المقبـوض عليهم خلال التمـرد بـ ١٫٧٠٠ شخص ، وأرسلت قوات نظامية من كينيا لتدعيم قوات البوليس المحلية . وبحلول منتصف مايو أعيـد « النظام » والسيطـرة الاستعمارية مرة أخرى فى أوغندا .

ومما يذكر ان الطبقة العاملة البريطانية قد عبرت عن تضامنها مع شعب أوغندا وضد الامبريالية البريطانية . ونشرت جريدة الدايلى ووركر الشيوعية وصحافة الجناح اليسارى فى حزب العمال مقالات تكشف وحشية البريطانيين فى أوغندا مع المطالبة بالانهاء الفورى لحالة الارهاب .

وحاول ممثلون من حزب الباتاكا اثارة انتباه الرأي العام العالمى لحوادث أوغندا عن طريق الامم المتحدة . وارسل سيماكولا مولومبا زعيم حزب الباتاكا مذكرة عن الحالة فى أوغندا الى الامم المتحدة بواسطة المندوب السوفيتى ، غير ان بريطانيا ومؤيديها رفضوا مناقشة المذكرة .

وكان السبب الرئيسى فى هزيمة هبة ١٩٤٩ يكمن فى الافتقاد الى هيئة منظمة وقادرة على قيادة الحركة التى كان يغلب عليها الطابع التلقائى ، فلم يكن حزب الباتاكا قد أصبح تنظيما جماهيريا ، ولم يكن له برنامج لتحقيق الاستقلال الوطنى . وكما حدث فى عام ١٩٤٥ فان هبة

١٩٤٩ تركزت فى بوغندا ولم تمتـــد الى المقاطعـات الاخرى . كما يجب الاشارة الى أن الهبة فى أوغندا لم تلقى المساندة من البلدان الافريقيـة الاخرى ، وذلك يرجع الى أن حركة التحرر الوطنى لم تكن قد انتشرت بعد فى مناطق عديدة من القارة . وهذه العوامل جميعا كانت فى صف الأستعماريين الذين استطاعـوا اخماد التمرد بدون صعوبة . ان هبة ١٩٤٩ رغم فشلها كانت مدرسة للتدريب الثورى للجماهير وتمكنت من جذب جماعات جديدة من السكان الى حركة التحررالوطنى.

الهبة المعادية للامبريالية
فى كينيا (١٩٥٢ ــ ١٩٥٦)

واكتسب النضال ضد الحكم البريطانى قوته فى كينيا بقيادة الاتحاد الافـريقى الكينى وعمله التربوى وسط جموع السكان . وفى اكتربو ١٩٥١ نظم الحزب اجتماعا جماهيريا فى نيروبى حضره ٣٠٫٠٠٠ شخص ، وفى يوليو ١٩٥٢ تم اجتماع جماهيرى فى جيتينجورى

ضم ۳۰٫۰۰۰ فلاح من مختلف أرجاء البلاد .

واثار قلق الاستعماريين نمو حركةالتحرر الوطنى ووضعوا الخطط للقضاء عليها . وفى بحثهم عن شيءما يتخذونه مبررا ويتيح لهم فرصة القبض على أكثر العناصر النشطة المشتركة فى الحركة المعادية للاستعمار وفى حزب الاتحاد الافريقى الكينى (KAU) فقد اخترعوا واختلقوا وجود منظمة ارهابية سرية تدعى ماوماو وزعموا انها ستقطع رقاب كل الاوربيين فى كينيا.

- حقا ، لقد كان هناك عدد من المنظمات السرية الصغيرة فى كينيا ، ولكن لم يكن هناك تنظيما معروفا بهذا الاسم قبل عام ١٩٥٢ . ويقول الخبراء فى الشئون الافريقية بأن كلمة ماو ماو لامعنى لها على الاطلاق . لقد كان الحكم البريطانى مهددا ليس بواسطة الجماعات السرية ذات النفوذ الضئيل بين السكان ، بل بواسطة TANU ذلك التنظيم الشرعى الذى يمثل القوة الدافعة لحركة التحرر الوطنى فى كينيا . وكان الاستعماريون فى حاجة الى أسطورة الماوماو لتبرير نظامهم الارهابى

وحركات العنف الموجهة ضد العناصر النشيطة المشتركة في حركة التحرر الوطني .

أما بخصوص القصص التي تحكي عن أعمال القتل والهجمات الجماعية التي قامت بها جماعة ماوماو ، فلا أساس لها على الاطلاق ويتضح ذلك من الحقيقة البسيطة التالية : فلم يقتل في كينيا الا أوربي واحد فقط في الفترة ما بين ابريل ١٩٥٢ حتى اعلان حالة الطوارىء في أكتوبر من نفس العام . وعملية القتل هذه كانت من الممكن أن تحدث في اية فترة اخرى من الزمن .

وابتدأت تنتشر حملة من الدعاية حول أسطورة نشاط ماوماو الارهابي المزعوم ساعدت كتبرير في اعلان حالة الطوارىء في كينيا في أكتوبر ١٩٥٢ . وشرعت السلطات في سلسلة من عمليات القبض الجماعية لاعضاء KAU الذين وجهت اليهم تهمة الانتساب الى الماوماو . وقبض على جوموكينياتا زعيم حركة التحرر الوطني وسجن وحوكم بتهمة قيادة منظمة الماوماو . وبعد ذلك بست سنوات في نوفمبر ١٩٥٨ ، اعترف

ماشـــازيا الشاهد الرئيسى فى القضية ، بأن السلطات الاستعمارية قد رشـــته ومنحتـــه نقودا لغرض الادلاء بوقائع مزيفة ضد كينياتا .

وفى أبريل ١٩٥٣ حكم على قادة الاتحـــاد الوطنى الافريقى KAU بسنوات طويلة من السجن والاشغال الشاقة والابعاد الى مناطق نائية من البــلاد . واعتبر الاتحاد خارجا عن القانون . وساد حكم الارهاب الموجه ضد شعب الكيكويو بوصفهم اكبر المجموعات العرقية عـــددا فى البلاد . وتحت دعـــوى سحق الماوماو القى بعشرات الآلاف من أعضاء حركة التحرر الوطنى الى السجون والمعتقلات ، ونظمت غارات من فصائل رجال البوليس المسلحين على القرى الافريقية وألقى القبض على اناس أبرياء ، وصـــــودرت ثرواتهم وماشيتهم . وليس من المستغرب بعد ذلك أن يلجأ الاهلون الافريقيين فرارا من الارهاب الى الادغال ، حيث تجمعوا ســـويا وكونوا فصائل لحرب العصابات التى أطلق عليها حينئذ الماوماو ، ومن ثم لم تعد حينئذ مجرد منظمة خرافية ،

فقد أصبحت قوة مسلحة حقيقية شنت الهجمات على الحكم البريطانى .

وكانت هذه الهبة عبارة عن حركة تلقائية للفلاحين تهدف الى طرد الاستعماريين من البلاد والحصول على الارض التى كانت تملكها فى الماضى الجماعات القبلية .

اما من الزاوية العسكرية المحضة ، فقد كانت الهبة سيئة التنظيم ، وتفتقر الى الاسلحة الضرورية والقادة العسكريين مما جعلها فى وضع ضعيف امام الجيش البريطانى المجهز تجهيزا حسنا .

وبالرغم من هذا الاختلال فى ميزان القوى ، فقد شنت فصائل العصابات فى كينيا حربا بطولية لمدة اربعة سنوات من اجل استقلال البلاد . وفى عام ١٩٥٣ شنت القوات البريطانية سلسلة من العمليات العسكرية بهدف القضاء على جيش العصابات الذى كان ينشط فى الهايلاندز . ومع ذلك فقد باءت هذه الحملات

بالفشـــل . فقد كانت قوات الجوريلا تلقى المساندة الكاملةمن السكان ، وكانت تصل اليهماخبار التحركات البريطانية مقدما ، وهكذا فانهمتمكنوا فضلا عنالمحافظة على قوتهم المحاربة ، من شن هجمات مضادة ناجحة .

وفى نفس الوقت ، حصل رجال العصـابات على الخبرة اللازمة فى شن الحرب ضـــد عدو متفوق فى القوة ، ووحــدوا جماعاتهم المتفرقة ، وتزايد عددهم بشكل كبير فى الفترة ما بين ١٩٥٣ الى عام ١٩٥٤ . وكانت « جيوش تحرير الارض » كما كانوا يطلقـون على أنفسهم ، تتكون من ثلاثة تشكيلات . أحدها بقيادة ديدان كيماتى كانت تحارب فى جبال أبيرداره والتشكيل الثانى كان يحارب فى منطقة كينيا الجبلية والثالث فى نيروبى .

وفى عام ١٩٥٤ ارسلت الحكومة البريطانية قوات وطائرات اضافية من بريطانيا وروديسيا . وحوصرت وقصفت بالقنابل مناطق الادغال التى كانت تشـكل ساترا بالنســـبة لرجال العصـابات ، وتوقـع الارهابيون البيض بأن الجـوع سيجبر المتمردين على

التسليم . ورغم ذلك ، فان رجال الجوريلا واصلوا الحرب بشجاعة ضد القوات البريطانية المتفوقة حتى عام ١٩٥٦ . وبقيت بعض الوحدات فى الادغال حتى انتهى الحكم الاستعمارى . وفى ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ يوم عيد استقلال كينيا ، سارت قوات الجوريلا فى شوارع نيروبى فخورة وسعيدة بأن القضية التى كافحت من أجلها انتصرت فى النهاية .

وتقدر الاحصائيات البريطانية عدد الافريقيين الذين قتلوا فى حركة التحرر فى الفترة ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ بـ ١١٫٥٠٠ قتيل . وفى الحقيقة فان الرقم أكبر بكثير ، لانه قد قتل فى النضال ما لا يقل عن ٣٠٫٠٠٠ شخص ، بالاضافة الى أنه قد ألقى بما يقرب من ٨٠٫٠٠٠ أفريقى الى معسكرات الاعتقال ابان حالة الطوارىء . وطبق نظام وحشى من الاشغال الشاقة على هؤلاء السجناء ، وكشف موت أحد عشر سجينا فى معسكر هولا (مقاطعة الساحل) هذه الواقعة الهمجية للعالم . واثبت التحقيق الذى أجرى الوحشية

والاستبداد الفظيع الذى كان يسودهذا المعسكر ، كما اثبت أن السجناء كانوا يضربون بالعصى الغليظة لاجبارهم على العمل أو كعقوبة لمن يرفض العمل . وكان هذا هو القانون المعترف به فى المعسكرات ، فان عمليات الضرب كانت سائدة وهمجية فى معسكر هولا لدرجة أن احد عشر مسجونا ماتوا بمفعول الجروح والاصابات فى ٣ مارس ١٩٥٩ .

اما قائد معسكر هولا م. ج. سوليفان ومساعديه الذين كانوا مسئولين مباشرة عن جرائم القتل فقد احيلوا الى الاستيداع أو صدرت ضدهم أحكام خفيفة. وبالرغم من أن الشخصيات المذنبة قد عوقبت الأ أن هذا لا يخفف مسئولية عديد من الأشخاص المسئولين الذين لم ينالهم أى عقاب . وكان جيكونيو كيانو على حق عندما تحدث فى المجلس التشريعى بكينيا قائلا بأنه لا يمكن اعتبار كووان سوليفان وكوتس مسئولين وحدهم عن عمليات الموت ، بل أن هذه المسئولية تمتد فتشمل كل السجانين فى المعسكر حتى الحاكم نفسه .

وفى ١٠ مايو ١٩٥٩ جاء فى مقالة نشرت فى جريدة الاوبزرفر « ان عملية قتل الاحد عشر مسجونا فى معسكر هولا بكينيا تعتبر من أسوأ الحوادث فى التاريخ الطويل للادارة البريطانية بأفريقيا . ولا يمكن ان تنمحى ذكراها » .

فشل الخطة الاستعمارية
لانشاء اتحاد افريقيا الشرقية

وفى سنوات ما بعد الحرب وبهدف تدعيم الامبريالية البريطانية فى وسط وشرق أفريقيا ، بعثت الحكومة البريطانية الى الحياة من جديد مشروعها الخاص بتوحيد مستعمراتها . وكانت عملية التوحيد تهدف من الناحية الاقتصادية الى خلق ظروف أفضل لاستغلال الموارد الاقتصادية بينما كانت تهدف من الناحية السياسية الى تقوية مركز الامبريالية البريطانية .

وتشكل اتحاد روديسيا ونياسالاند فى ١٩٥٣ . وكان من المتوقع ان يتلوه اتحاد شرق افريقيا ولكن

الشرارة التي اندلعت فى وسط افريقيا امتد لهيبها الى شرق افريقيا حيث كانت حركة التحـــرر الوطنى فى تصاعد . وعارض الافريقيون هذا المشروع الاستعمارى لاعتقادهم بان مثل هذا الاتحـــــاد سيدعم من مركز الاوربيين فى شرق افريقيا ويعرقل من تقـــدم حركة الاستقلال .

وفى أوغندا ، عارض جميع السكان كل مشـــاريع الاتحاد ، وطالب المجلس الوطنى بالاستقلال لاوغنـــدا وعارض كاباكا اوغندا أدوارد فريدريك موتيسا الثانى مشروع توحيد مستعمرات شرق افريقيا . . وكان رؤساء اوغنــــدا واللوكيكو يسعون فقط الى تحقيق الاستقلال لبوغنـــدا وحدها دون سائر البلاد ويرجع ذلك الى أن هؤلاء الملاك الكبار الاقطاعيين كانوا مهتمون فقط بمصالحهم الشخصية ولا يبـــدون أدنى اهتمام بمصالح الشعب .

وفى شهر نوفمبر حاولت الحكومة البريطانيـــــة التغلب على معارضة الكاباكا لمشروع الاتحاد ولكنهدافع

بحزم عن وجهة النظر الافريقية بهذا الخصوص ، وكان هذا هو السبب فى ان تخلعه الحكومة البريطانية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣ ثم القاء القبض عليه وارساله الى لندن حيث بقى محتجزا حتى عام ١٩٥٥ .

وادى الاعتداء الوقح للاستعماريين الى انبعاث موجة جديدة من المقاومة فى أوغندا وغيرها من مستعمرات شرق افريقيا . كما أثار ذلك سخط الرأى العام العالمى . واكتسبت حركة التحرر الوطنى فى أوغندا قوة جديدة وقدم وفد المجلس الوطنى فىاوغندا الذى وصل الى لندن فى مايو ١٩٥٥ اعلان ارادة شعب اوغندا لتحقيق الاستقلال الكامل فى عام ١٩٦٠ ، واعلن الوفد بان رغبة شعب أوغندا هو تحقيق الاستقلال وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة فى ميعاد لا يتجاوز عام ١٩٦٠ .

وكان العمال أكثر القوى نشاطا فى الاضرابات التى قامت ضد الامبرياليين . وفى الفترة ما بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٥ ارتفع عدد الاضرابات والمضربين من ٨ر٦٠٠ مضرب عام ١٩٥٢ الى ١٤ر٧٠٠ مضرب عام ١٩٥٣ ثم

الى ١٨٫٣٠٠ مضرب عام ١٩٥٥ . واضرب عشرة آلاف من عمال السكر فى مزارع لوجازى عام ١٩٥٦ ، ولكن قوات البوليس قمعت الاضراب واستخدمت البنادق والغازات المسيلة للدموع .

وكانت المقاطعة الجماهيرية الجماعية للبضائع غير الافريقية أحد اشكال النضال ضد الاستعماريين ووجهت ضربة حادة للتجار الاجانب .

وانتهت ازمة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ بالوصول الى اتفاق بين اللوكيكو والحكومة البريطانية . وادخلت عدد من الاصلاحات الدستورية ، كما أجبرت ازمة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ الحكومة البريطانية على العدول عن مشروعها الخاص بتكوين اتحاد شرق افريقيا .

الفصل الرابع

تحلل النظام الاستعماری للامبريالية

فی شرق أفريقيا

المرحلة الحاسمة فی حركة التحرر الوطنی

وفی اعقاب عام ١٩٥٥ بدأ هجوم حاسم علیالنظام الاستعماری ، وكان يستند الی القوة المتزايدةللمعسكر الاشتراكی العالمی الذی اصبح الان عاملا حاسما فی تاريخ العالم ، والی القوة المتزايدة للحركة الشيوعية العالمية ولحركة الطبقة العاملة العالمية . فلم يعد فی امكان الامبريالية اللجوء الی العنف فی قمع حركات التحرر الوطنی . واصبحت أزمة السويس مثلاصارخا علی اجبار بريطانيا وفرنسا علی التخلی عن اعمالها التدخلية فی مصر . كما ادی الموقف الحازم من جانب الاتحادالسوفيتی والبلدان الاشتراكية الاخریواعلانهم استعدادهم للدفاع عن الحق العادل لمصر فی تأميم قناة السويس الی قفل الطريق امام هذه المغامرة الامبريالية

وامام شعوب شرق افريقيا اصبح نجـــاح حركة التحرر الوطنى فى شمال وغرب افريقيا والانتصارات التى حققتها شعوب غانا وغينيا ، نماذج ملهمة للنضال

واخذت الشعوب الافريقية تضم قواها فى النضال ضد الامبريالية والاستعمار . وانعقـدت سلسلة من المؤتمرات لممثلى الشعوب الافريقية ابتداء من عام ١٩٥٨ ولعبت هذه المؤتمرات دورا هاما فى تقوية حـــركات التحرر الوطنى فى جميع المستعمرات الافريقية .

وفى عام ١٩٦٠ ، وبمبادرة من الحكومة السوفيتية اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة الاعـلان التاريخى عن منح الاستقلال للبلدان والشعوب الافريقية ، الذى يعلن ضرورة وضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره . وبمجرد آقرار الاعـــلان ، اصبحت مشكلة التغلب على بقايا الاستعمار بندا هاما فى جدول اعمال لجان هيئة الامم والجمعية العامة . وايدت البلدان الاشتراكية بحزم التصفية العاجـــلة والمباشرة لكل الانظمة الاستعمارية القائمة .

وضاعفت الاحزاب السياسية الافريقية من نشاطها فى الخمسينيات الاخيرة وبدأت تنظم الجماهير توطئة للنضال المرتقب ضد الاستعمار ومن اجل الاستقلال ففى اوغندا كانت هناك عدة احزاب تتقاسم القيادة ، بينما كانت حركة التحرر الوطنى فى تانجانيقا تحت قيادة واحدة هى الاتحاد الوطنى الافريقى لتانجانيقا . وفى زنجبار كان هناك ثلاثة احزاب سياسية . أما فى كينيا فقد حظر قانون الطوارىء نشاط جميع الاحزاب السياسية الوطنية ولكن عديدا من التنظيمات السياسية المحلية ظلت قائمة . وعندما انتهت حالة الطوارىء فى كينيا ، ظهر الى الوجود حزبان سياسيان متنافسان

ان وجود عدد من الاحزاب السياسية المختلفة يعمل على قسم صفوف الجبهة المتحدة لحركة التحرر الوطنى . ويستغل الاستعماريون هذا الوضع لتأجيل تاريخ الاستقلال .

وفى هذه الفترة تطورت بسرعة الحركة النقابية فى شرق افريقيا وفى غيرها من البلدان الافريقية . وقام

العما لتحت قيادة النقابات بدور نشيط فى النضال التحريرى الوطنى . وتشكل مؤتمر النقـابات لشرق أفريقيا فى عام ١٩٤٩ الذى وحد بين صفوفه ١٠٫٠٠٠ عامل . ولكن هذا المركز النقابى لشرق افريقيا لم يعمر الا فترة قصيرة . فقد حظر نشاطه عام ١٩٥٠ وقبض على قادته فريد كوباى وماكهانج سنغ . وفى كينيا ، بعد اعلان حالة الطوارىء ، استمر نشاط الحـركة النقابية فى جو من الارهاب والاضطهاد ، ولكن القـوى الاستعمارية لم يكن فى وسعها أن تقضى عليها . وتشكل اتحاد العمل فى كينيا ليحل محل مؤتمر شرق افريقيا الذى صدر قرار بحله والذى كان يضم ٤٤ نقابة يبلغ مجموع اعضائها ٤٥٫٧٠٠ عضـوا . وفى تانجانيقا تأسس اتحاد العمـل فى عام ١٩٥٥ ، وكان يضم فى صفوفه ٦٠٫٠٠٠ عضو فى عام ١٩٥٩ . وفى اوغندا لم تنتعش الحركة النقابية منذ ان حلت نقابة السائقين فى عام ١٩٤٥ الا فى الخمسـينيات . وفى عام ١٩٥٦ تشكل مؤتمر نقابات اوغندا موحدا بين صفوفه ١٣ نقابة بلغ مجموع اعضائها ٦٫٠٠٠ . وفى زنجبار ، تأخر

نمو الحركة النقابية ، ورغم هذا فقد كان هناك فى عام ١٩٥٨ ـ ١٨ نقابة يبلغ مجموع اعضائها ٣٫٥٠٠ .

وكانت النقابات تناضل من أجل حياة معيشية افضل وارتبطت ظروف العمل بالهجوم العام على النظام الاستعمارى من اجل تحقيق الحرية والاستقلال وكانت الطبقة العاملة اكثر القوى نشاطا ونضالية فى حركة التحرر الوطنى . ورغم ان الاضراب كان الشكل الرئيسى للنضال الا ان العمال بقيادة النقابات قاموا بدور نشيط فى جميع الحملات السياسية .

وادانت النقابات فى كينيا واوغندا وتنجانيقا عملية الاغتيال الوحشى لباتريس لومومبا الابن البطل لافريقيا وفى عام ١٩٦١ رفض عمال شحن السفن فى دار السلام تفريغ شحنة من البضائع مرسلة الى كاتنجا حيث كانت حكومة تشومبى الانفصالية قائمة فى السلطة . وفى الفترة ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ حدث ٥٨٠ اضرابا اشترك فيه ١١٨٫٠٠٠ عامل . وبالمقارنة ، حدث ٢٠٣ اضراب ضم ٨٩٫٥٠٠ عامل وموظف فى عام ١٩٦٠ .

وتعتبر تنجانيقا المركز الرئيسى للاضرابات فى افريقيا .

ونجحت النقابات فى تنجانيقا نجاحا باهرا فى تنظيم العمال الزراعيين . وهكذا ، حدث ١٣٤ اضرابا للعمال الزراعيين فى عام ١٩٦٠ . وكان تحريم نشاط الاحزاب الوطنية السياسية فى كينيا عاملا حاسما فى وضع النقابات فى مقدمة حركة التحرر الوطنى . وحيث انها كانت المنظمات القانونية الوحيدة للشعب الافريقى خلال هذه الفترة ، فقد كافحت من اجل تحسين ظروف العمل والظروف المعيشية للطبقة العاملة وتحولت كثير من الاضرابات الى مظاهرات سياسية حقيقية . وهكذا فان اضراب عمال السكك الحديدية الذى يعد من اكبر الاضرابات التى حدثت فى البلاد والذى شمل ٢٣٫٠٠٠ مضرب قد نتج عن فصل اثنان من العمال الافريقيين والتمييز العنصرى الوقح من جانب الموظفين الرسميين فى هيئة ادارة السكك الحديدية .

وتزايد عدد المضربين سنويا فى كينيا . ففى الثلاث سنوات السابقة للحصول على الاستقلال (١٩٦٠ —

١٩٦٢) حـــــدث ٦٧٩ اضرابا بلغ مجموع المضربين ٢٣١٫٧٠٠ . وبالمقارنة بالسنوات الخمس السابقـــة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٩) فقد حدث ٣١٤ اضرابا بلغ مجموع المضربين ١٠٨٫٠٠٠ .

أما فى أوغندا ، ففى السنتين اللتين سبقتا اعـلان الاستقلال ، بلغ متوسط عدد الاضرابات من ستة الى سبعةشهريا وكانت تحمل الطابع الاقتصادىوالسياسى معا .

واجبر النمو السريع فى حركة التحـــرر الوطنى الاستعماريين البريطانيين على اللجـــوء الى المناورات بمختلف انواعها . فان الاصلاحات الدستوريةالعديدة التى ادخلت فى المستعمرات فى الســنوات التى اعقبت الحرب تعتبر فى الحقيقة تنازلات جبرية نابعة منضغط قوى النضال الجماهيرى المعادى للامبريالية .

نداء تنجانيقا من أجل

انهاء الوصاية

وكمنطقة خاضعة لوصاية هيئة الامم ، فقد وضعت

تنجانيقا تحت الحكم البريطاني في عام ١٩٤٦ . وملزم ميثاق هيئة الامم الحكومة البريطانيـــــة بان تهيىء الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياســية التي تكفل اعداد تنجانيقا للاستقلال . فــكان من الواجب الماشر على الحكومة البريطانية ان تشجع عملية تطور المؤسسات السياسية الحرة في البلاد وان تنمي مشاركة الافريقيين في الهيئات الادارية المحلية والمركزية .

ومع ذلك ، فقد اهملت الحكومة البريطانية واجباتها هذه وفوق هذا بذلت قصارى جهدها من اجل ابقاء تنجانيقا معتمدة اقتصاديا عليها وغير ناضجة سياسيا حتى يمكن أن تستمر في فرض الوصاية عليها .

ولكن حركة التحرر الوطني نمت قواها تحت قيادة الـ تانو (TANU) وكانت شعاراتها : انهاء الوصاية وتحقيق الاستقلال . وفي اجتماع لمجلس الوصاية عام ١٩٥٧ تحدث جوليوس كامباراجا نيريري زعيم التـــانو عن ضرورة تطور تنجانيقا الى دولة افريقية ديموقراطية وطالب بتحديد تاريخ لانهاء الوصاية واثيرت هذه القضية عديدا من المرات . وقدم الممثلون السوفييت في مجلس

الوصاية مساندة لا تقدر للمطالب العادلة لتنجانيقـــا بينما اصرت الحكومة البريطانية على أن البلاد ليست أهلا بعد لان تحكم نفسها بنفسها .

وبذلت السلطات البريطانية كل ما فى وسعها من اجل الابقاء على نظـــام وصايتها . ومن ثم ، ففى عام ١٩٥٣ حرم حاكم تنجانيقا على موظفى الدولة الانضمام أو الانتماء الى المنظمات السياسية . وحاربت السلطات نشاط التانو بكل الطرق الممكنـــة . ففى عام ١٩٥٧ رفضت الموافقة على تسجيل عشرة فروع من فروع الحزب . وكثيرا ما كان يحرم جوليوس نيريرى من حق الخطابة فى الاجتماعات والمجتمعات الجماهيرية .

وفى عام ١٩٥٨ قدم للمحاكمة ووقعت عليه غرامة وكانت جريمته انه عمل على كشف الاعمال غير القانونية التى ترتكبها الادارة البريطانية .

ورغم أعمال الاضطهاد ، فان نفوذ حزب التـانو نمى باضطراد وبلغ عـــدد اعضـــائه فى عام ١٩٥٧ ٢٠٠,٠٠٠ عضوا .

المناورات الاستعمارية :

وادخلت السلطات الاستعمارية عددا من الاصلاحات الدستورية فى تنجانيقا فى الخمسينات ، ولكنها لم تغير بأية حال من جوهر الحكم الاستعمارى حيث ان هذه الاصلاحات لم تتعدى حدود زيادة عدد الافريقيين فى المجالس التشريعية والتنفيذية وهى هيئات استشارية «لغايةعام ١٩٥٨» واعضاؤها معينون وليسوا منتخبين . وحدث اول اشتراك للافريقيين فى المجلس التشريعى عام ١٩٤٧ بواسطة ثلاثة من الافريقيين ، كما ان اول اول افريقى اشترك فى المجلس التنفيذى عام ١٩٥١ وتزايد العدد الى ثلاثة افريقيين فى عام ١٩٥٨ .

وحدثت اول انتخابات للمجلس التشريعى فى عام ١٩٥٨ ــ ٥٩ وهذا لم يغير من تركيب المجلس الى هيئة تمثل الافريقيين . فالاستعماريين البريطانيين مدفوعين بالرغبة فى الابقاء على سيادتهم وضعوا نظاما للانتخاب يعطى تمثيلا متساويا لثلاثة مجموعات من السكان ، الافريقيون والاوروبيون والاسيويون . واطلق

صارخة . فقـــد أعطى للغالبية العظمى من السكان البريطانيون على هذا ، صفة « النظام التمثيلى» المتوازن الذى يتبع سياسة المشاركة والتوافق العنصرى » . وفى الحقيقة كانت هذه السياسة سياسة تمييز عنصرى الافريقيين الذين يمثلون ٩٨ر٥ فى المائة من الســـكان تمثيلا متساويا مع الاوربيين الذين يمثلون ٢ر٠ ٪ من السكان ومع الاسيويين الذين يمثلون ٣ر١ ٪ .

ومن بين مجموع أعضاء المجلس التشريعى الـ ٦٧ كان الاعضاء المنتخبون لايتجاوزون ٣٣ عضوا ، بينما كان الحاكم يعين رسميا ٣٤ من الاعضاء مما يقوى من سيادة الاستعماريين .

ومن الواضح أن هذا النظام التمثيلى ابعد مايكون عن الديموقراطية ، لانه ترك الافريقيين كما كانوا من قبل بدون آية حقوق شرعية فهو لذلك لم يكن ليرضى الشعب . فبعد انتخابات المجلس التشريعى (١٩٥٨ ــ ١٩٥٩) طالب السكان الافريقيــون فى تنجانيقا باعادة تنظيم المجلس بحيث يلغى نظام فى التوازن « المزعــوم فى التمثيل وان يحل محله مجلسا منتخبا . وهـــذا هو الوضع الوحيد الذى يجعل من المجلس جهازا تمثيليا

حقيقيا يستطيع أن يدافع عن مصالح الغالبية العظمى من السكان .

وأجبرت الحكومة البريطانية تحت الضغط ، على الموافقة فى ادخال اصلاح دستورى جديد . ففى أغسطس ١٩٦٠ اجريت انتخابات جديدة للمجلس التشريعى مع ضمان الاغلبية للافريقيين ، ولم يتعدى عدد الممثلين للاقلية الاوربية عشرة مقاعد من مجموع المقاعد البالغ عددها ٧١ مقعدا .

تنجانيقا تحصل على الاستقلال

بيد ان اصلاح عام ١٩٦٠ كان مجرد خطوة نحو الاستقلال السياسى الكامل . ورغم أن انتخابات عام ١٩٦٠ قد جعلت فى المجلس التشريعى اغلبية أفريقية يقف على راسها زعيم التانو كرئيس للمجلس الا أن الحاكم البريطانى كان ما يزال يحكم البلاد . والى جانب ذلك ، ظل الموظفون الاستعماريون البريطانيون يديرون الوزارات الرئيسية مثل وزارة الدفاع ووزارة المالية ووزارة الخارجية ووزارة العدل . وفى ٣ سبتمبر ١٩٦٠ اعلن نيريرى فى خطاب له اذيع بالراديو بان

حكومته ستعمل على تحقيق الاستقلال الكامل لتنجانيقا في داخل اطار الكومنولث فى حدود عام ١٩٦١ .

وفى التو شرعت حكومة نيريرى فى المفاوضات حول هذه المسألة مع الحكومة البريطانية ، وفى مارس ١٩٦١ أمكن الوصول الى اتفاقية حول منح تنجانيقا الاستقلال في ديسمبر ١٩٦١ .

وهكذا فربما يبدو ان تنجانيقا قد حصلت على استقلالها بوسائل الاصلاحات الدستورية عن طريق التوسع التدريجى فى اشراك الافريقيين فى الحكومة . ومع ذلك ، فلا بد للمرء الا ينسى ان هذه الاصلاحات لم تكن ممكنة لولا النضال النشيط للجماهير ضد الحكم الاستعمارى . فانه فقط بواسطة حركة التحرر الوطنى بقيادة التانو اجبر الاستعماريون على التراجع خطوة اثر خطوة وفى النهاية اجبروا على قبول الاستقلال السياسى الكامل لتنجانيقا .

الوضع السياسى وانتخابات عام ١٩٥٨ فى أوغندا

وادى قمع عدد من الانتفاضات فى أوغندا فى اواخر

الخمسينيات الى انبعاث قوى فى حركة التحرر الوطنى .
ففى عام ١٩٥٥ تشكلت عديد من الاحزاب السياسية الجديدة . وتأسس الحزب التقدمى بانفصال احد المجموعات بزعامة ا . موليرا عن المؤتمر الوطنى الاوغندى وفى عام ١٩٥٦ أسس أتباع م . موجوانيا الحزب الديموقراطى . واسست مجموعة ا . مووازى و ج . بينايزا المؤتمر الوطنى المتحد . ان نشوء هذه الاحزاب الجديدة سبب انقساما فى الجبهة المتحدة المناضلة من اجل الاستقلال .

وتركزت الخلافات الرئيسية بين الأحزاب حول مستقبل شكل الدولة فى أوغندا المستقلة . وكان للحزب الديموقراطى نفوذ كبير بين الافريقيين الكاثوليك وكان يدعو الى الانفصال الدينى ومن ثم فقد اضعف وحدة الشعب ، وأضعف حركة التحرر الوطنى أيضا . ولا يثير أية دهشة بعد ذلك اذا كانت السلطات البريطانية قد اعطت الحزب الديموقراطى المساندة بكل ما تملك .

وكانت هناك تناقضات خطيرة بين القوى التقدمية

وكبار ملاك الاراضى الاقطاعيين فى بوغندا الذين كانوا يطالبون بمد سلطة الكاباكا حتى تشمل كل انحاءالبلاد او انسحاب بوغندا وتكوينها لدولة مستقلة . وكان هنـــاك نشاط للانفصاليين فى تورو وبونيورو وانكولا ايضا .

وكانت احد نتائج ازمة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ هـــو الاصلاح الذى حدث فى المجالس التشريعية والتنفيذية فى اوغندا . وكان يجرى انتخاب نصف اعضاء المجلس التشريعى المكون من ٦٠ عضوا . ومنح الافريقيون ١٨ مقعدا بالانتخاب . وكانت الوزارة التى تمثل الجهــاز التنفيذى تضم بين صفوفها ثلاثة افريقيون .

وكما حدث فى تنجانيقا ، فان الاصلاح الدستورى لعام ١٩٥٦ لم يوفر الا اقل حد ممكن من التمثيــل للافريقيين دون أن يغير من جوهر النظام الاستعمارى مما ادى بدوره الى تذمر الشــعب . ودعى المجلس الوطنى الاوغندى الى تعديل الدستور حتى يصـبح المجلس التشريعى جهازا تمثيليا حقيقيا عن طــريق الانتخاب العام والمباشر .

وفى عام ١٩٥٧ عندما عين فردريك كروفورد حاكما لأوغندا ، نظم المجلس الوطنى الاوغندى اجتماعا جماهيريا فى ملعب ناكيووبو بمناسبة الاحتفال الرسمى وكانت الشعارات التى يرددها المتظاهرون « يسقط الحكم البريطانى ! » « لا نريد حكاما بريطانيين ! »

وحدثت زيادة حادة فى النشاط السياسى بين الجماهير فيما يتعلق بانتخابات عام ١٩٥٨ . وكانت السلطات الاستعمارية تستعد لها هى الاخرى . وابتدأت باضطهاد الزعماء السياسيين التقدميين ، فألقى القبض على ج . انجور نائب رئيس المجلس الوطنى الاوغندى فى اكتوبر ١٩٥٧ ، ذلك الزعيم الذى كان قد قاد الحملة ضد الارهاب الذى يشنه الحكم البريطانى وقضى فى السجن ثلاث سنوات .

وكان من المفروض أن يتم انتخاب النواب الافريقيين للمجلس التشريعى فى أكتوبر ١٩٥٨ . ولكن اللوكيكو فى بوغندا ، الذين يمثلون العناصر الاقطاعية ، امتنعوا عن الاشتراك فى الانتخاب ، بينما طالبت حكومة بوغندا باقامة نظام اقطاعى على رأسه الكاباكا فى أوغندا على أن

يعطي لبوغندا حق المفاوضة من أجل الحكم الذاتى باسم المحمية كلها . ولاقت هذه التطلعات من جانب السادة الاقطاعيين فى بوغندا ، معارضة من الأحزاب السياسية الأخرى ، ورؤساء التورو وأنكولا وبونيورو.

وبرهنت انتخابات عام ١٩٥٨ على اليقظة السياسية للشعب الافريقى . فقد ذهب الى صناديق الانتخاب ٥٣٤٫٠٠٠ ناخب أو ما يوازى ٨٥ فى المائة من مجموع الناخبين . وحيث أن بوغندا رفضت الاشتراك فى الانتخابات فقد كان عدد المرشحين الافريقيين عشرة بدلا من ثمانية عشر . وكانت المنافسة الرئيسية تتمركز بين المؤتمر الوطنى الأوغندى والحزب الديمقراطى . وكانت نداءات المؤتمر الوطنى تدعو الى شن نضال شامل ضد الأوتوقراطية والاقطاعية ورفع كل القيود على الديمقراطية وتدعو الى تضامن جميع أهالى أوغندا ، كما تطالب بزيادة عدد الافريقيين فى الهيئات التشريعية للدولة وفى الاقتصاد .

وبرهنت الانتخابات على أن هذا البرنامج يلقى التأييد الكامل من جانب الجماهير . فأحرز حزب

المؤتمر الوطنى خمسة مقاعد ، ونال الحزب الديمقراطى مقعدا واحدا ، بينما حصل المستقلون على أربعة مقاعد، وهذا يثبت بشكل لا جدال فيه بأن حزب المؤتمر الوطنى هو أكثرها شعبية . على أنه لم تمض فترة طويلة حتى حدث انقسام فى الحزب . ففى أثناء مؤتمر ميبال (يناير ١٩٥٩) طرد فريق من الزعماء المعتدلين بزعامة ا . موسازى من الحزب وذلك لخرقهم القواعد الحزبية ومخالفتهم لبرنامج الحزب وسياسته ، وانتخب بدلا منهم قادة جدد . فانتخب ميلتون أوبوتى زعيما ، وجوزيف كيوانوكا رئيسا وبارناباس كورنونكا سكرتيرا عاما .

وبعد الانقسام انضمت مجموعة موسازى الى الانفصاليين البوغنديين والعناصر الاقطاعية . ولكن قلب الحزب وعلى رأسه ميلتون أوبوتى ، واصل منهجه التقدمى بهدف خلق أوغندا موحدة وديمقراطية ومعادية للامبريالية والاستعمار .

أوغندا تحصل
على الاستقلال

واجتاحت أوغندا فى عام ١٩٥٩ موجة من المقاطعة

للبضائع الأجنبيـة احتجاجا على محاولة السـلطات الاستعمارية كفـالة امتيازات خاصـة للسـكان غير الافريقيين . واشتركت عدد من المنظمات السياسـية التى توحدت فى الحركة الوطنية فى هذه الحملة ، بينما رفض المؤتمر الوطنى الأوغنـدى والحزب الديمقراطى تأيد ومساندة المقاطعة بدعوى أنها ستقف عائقـا فى طريق الاصلاحات الدستورية المقبلة .

وكانت المقاطعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنضال من أجل تحقيق الاسـتقلال العاجل لأوغنـدا . وحدثت عمليات تنكيل واسعة النطاق لسـحق الحركة . وفى أواخر شهر مايو حظرت السلطات الاستعمارية نشاط حزب « الحركة الوطنية » واعتبرته خارجا عن القانون والقت القبض على موليرا وموسـازى وغيرهمـا من الزعماء . وفى ٤ يونيـو أطلق البـوليس النيران على مظاهرة فى كامبالا .

وفى فترة ترقب انعقاد المؤتمر الذى سيطرح فيـه تعديل الدسـتور الأوغنـدى ، طالب المؤتمر الوطنى

الأوغندى باعلان الاستقلال فى عام ١٩٦١ ، بينمـا كان برنامج الحزب الديمقراطى أكثر اعتـدالا فطالب بحكم ذاتى فى عام ١٩٦١ ، وباسـتقلال سـياسى كامل عام ١٩٦٦ ، وازدادت هـذه الخلافات تعمقـا وسببت فى حدوث انقسام جديد فى حزب المؤتمر الوطنى فى نهاية ١٩٥٩ حيث أصبح جوزيف كيوانوكا وبارناباس كونوكا فى الأقلية ، بينما اتبع الجنـاح الراديكالى فى الحزب ميلتون أوبوتى . وطالبت المجموعة الأخيرة بعمل مباشر ضد الامبريالية ومن أجل تحقيق الاستقلال واتخذت عددا من الخطوات الحاسمة من أجل تدعيم المنظمـات السياسية المتعددة فى جبهة موحدة ضد الامبريالية .

وفى مارس ١٩٦٠ انضمت هـذه المجمـوعة الى « اتحاد شعب أوغندا » لتشكيل حزب جديد ، ألا وهو « مؤتمر شعب أوغندا » . وكان برنامج هـذا الحزب يطالب بالاستقلال الكامل المبـاشر لأوغندا مع قيـام حكومة مركزية ذات نفـوذ . وانتخب ميلتون أوبوتى سكرتيرا عاما لحزب « مؤتمر شعب أوغندا » .

وفى مارس ١٩٦١ أجريت انتخابات عامة فى أوغندا، وتوجه الى صناديق الانتخابات مايقرب من ٣٠٠ر٠٠٠ر١ ناخب . وقاطعت الحكومة واللكيكو ببوغندا هذه الانتخابات مما تسبب فى قلة عدد الناخبين فى هذه المقاطعة . وحاز « مؤتمر شعب أوغندا » على أغلبية واضحة ، حيث حصل على ٦٩٥ر٠٠٠ صوتا . وحصل الحزب الديمقراطى على ٢٩٤ر٠٠٠ صوت ، بينما حصل « المؤتمر الوطنى الأوغندى » (مجموعة كيوانوكا) على ٤٠ر٠٠٠ صوتا .

غير أن توزيع المقاعد فى المجلس التشريعى لم يتم وفق نفوذ كل حزب . وهكذا فان «الحزب الديمقراطى» (٤٩٤ر٠٠٠ صوت) حصل على ٤٣ مقعدا فى المجلس ، بينما حصل « مؤتمر شعب أوغندا » (٦٩٥ر٠٠٠ صوت) على ٣٥ مقعدا لا غير . وهذا يوضح لنا كيف ان الحزب الديمقراطى حصل على ٢٠ مقعدا من الواحد وعشرين مقعدا المخصصة لبوغندا نتيجة لهذه اللعبة (حيث أن عدد من توجهوا الى صناديق الانتخاب لم يزيد عن واحد فى المائة) وبذلك استفاد كثيرا من عملية المقاطعة التى نفذتها حكومة بوغندا الاقطاعية .

وفى ابريل ١٩٦١ شكلت حكومة وطنية فى أوغندا ، تضم تسعة مقاعد للافريقيين كانوا من نصيب الحزب الديمقراطى وثلاثة مقاعد للأوربيين ومقعدا واحدا للهنود . وعين رئيس الحزب الديمقراطى وزيرا بلا وزارة وزعيما للمجلس التشريعى ، وأصبح رئيسا للوزراء فى يونيو ١٩٦١ . وتحددت اختصاصات الحكومة كمجلس تنفيذى خاضع للحاكم وبذلك اصبحت ابعد ما تكون عن أن تمثل حكومة فى دولة مستقلة .

ودعى مؤتمر تشريعى للانعقاد فى سبتمبر ١٩٦١ لعمل دستور ولتحديد موعد لاعلان استقلال أوغندا .

وبرهنت العناصر الاقطاعية ببوغندا على انها العقبة الرئيسية فى طريق تخطيط مستقبل شكل الدولة المقبل . وطالما أن آمالهم فى تحقيق السيادة الوطنية قد تحولت الى هباء ، فقد صمموا على الدفاع عن مركزهم وطالبوا بالانفصال أو بالاستقلال الذاتى لبوغندا كبديل للانفصال .

وأصبح الرؤساء البوغنديين يمثلون مركز تهديد

خطير ينبىء بتحطيم جدول أعمال المفاوضات الدستورية التى أجريت فى لندن ، وتسبب فى تأجيل منح الاستقلال العاجل للبلاد . ولكن مؤتمر لندن (١٨ سبتمبر — ٩ أكتوبر ١٩٦١) حدد أول مارس ١٩٦٢ كموعد لمنح الاستقلال الذاتى لأوغندا ، كما حدد ٩ أكتوبر كميعاد لمنح الاستقلال السياسى الكامل لأوغندا . وكان هذا يمثل انتصارا هاما للنضال الذى تشنه الشعوب الافريقية ضد الاستعمار . وفى تعليق على نتائج المؤتمر قال رئيس حزب « مؤتمر شعب أوغندا » .. « لقد حصلنا على كل ما كنا نريده من المؤتمر » .

واغتبطت الدوائر الحاكمة فى بوغندا بنتائج المؤتمر ، فجميع مطالبهم قد أجيبت . فقد حصلت بوغندا على مركز قانونى كملكية فيدرالية لها حكومتها وبرلمانها (اللوكيكو) ومحكمتها العليا ، كما أصبح لحكومة بوغندا مواردها المالية الخاصة وقوة بوليسها الخاصة بها .

غير أن المؤتمر لم يرض حكام التورو وأنكولا وبونيورو الذين كانوا يسعون هم الآخرون للحصول

على الحكم الذاتى . وبجانب هذا ، فان رؤساء البونيورو طالبوا باعادة « المقاطعات السليبة » التى كان المستعمرون البريطانيون قد اقتطعوها وضموها الى بوغندا منذ سنوات عديدة .

وابتدأت أوغندا فى التحضير لانتخابات الجمعية الوطنية ، التى ستكون لها دور حاسم فى تقرير مستقبل الدولة المستقلة الجديدة .

وفى نوفمبر ١٩٦١ ، شكلت العناصر الانفصالية فى بوغندا تنظيما سياسيا خاصا بها أطلقوا عليه اسم كاباكا ييكا (لا أحد غير الملك) . وكان هذا التنظيم يدعو الى المحافظة على مؤسساتهم التقليدية وعلى النظام الملكى فى المقاطعة ، ثم اتخذ هذا التنظيم فيما بعد شكل الحزب السياسى .

وفى الفترة السابقة للانتخابات ، وحد كلا من « مؤتمر شعب أوغندا » و « كاباكا ييكا » قواهما من أجل قلب حكومة الحزب الديمقراطى . ونتج عن

الانتخابات التى جرت فى ابريل عام ١٩٦٢ ، أن نال « مؤتمر شعب أوغندا » ٤٣ مقعدا فى الجمعية الوطنية، ونال حزب كاباكا يكا ٢٤ مقعدا والحزب الديمقراطى ٢٤ مقعدا .

وكان هذا يمثل انتصارا كاسحا « لمؤتمر شعب أوغندا » ولكنه لم يمكنه من الحصول على أغلبية مطلقة فى الجمعية الوطنية . ومن أجل تشكيل حكومة مستقرة شكل « مؤتمر شعب أوغندا » ائتلافا مع كاباكا يكا . وفى أول مايو ١٩٦٢ أعلن عن تشكيل الحكومة الائتلافية وكان تضم ١٢ ممثلا « لمؤتمر الشعب » وأربعة ممثلين من الـ كاباكا يكا . وكانت الوزارة الجديدة تحت رئاسة م . موبوتى زعيم « مؤتمر شعب أوغندا » .

وفى ٩ أكتوبر ١٩٦٢ رفع العلم الوطنى لأوغندا بشيرا بفترة جديدة من التطور المستقل .

الاصلاحات الدستورية

فى كينيا

ولم يكن للقضاء على هبة عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ أن ينجم عنه تحطيم الحركة التحريرية الوطنية فى كينيا ،

فانفجار ثورى جديد كان على الأبواب . ومن أجل تهدئة الجماهير قررت الحكومة البريطانية القيام بما يسمى بالاصلاحات الدستورية . ولم ينجم عن تلك الاصلاحات التى أعقبت ذلك سوى زيادة ضئيلة فى تمثيل الافريقيين فى المجالس التشريعية والتنفيذية ، ولكنها أعطت بريطانيا حجة فيما تدعى من حدوث تقدم نحو الحكم الذاتى . ففى عام ١٩٥٤ زيد عدد مقاعد ممثلى الافريقيين فى المجلس التشريعى من أربعة الى ستة . وفى عام ١٩٥٧ حدث تعديل جديد فزيد العدد الى ثمانية ثم الى ١٤ مقعدا فى عام ١٩٥٨ . والاصلاحات من هذا الطراز لم تؤثر لاعلى جوهر الحكم الاستعمارى ولا على مركز الحكم البريطانى حيث أن السلطة العليا كان يحتفظ بها الحاكم بينما كانت المجالس التشريعية والتنفيذية التى يغلب عليها الأوربيون ، لا تدافع عن مصالح الافريقيين بل تدافع عن مصالح الاحتكارات البريطانية والأقلية الأوربية الصغيرة العدد .

ولم تكن لتلك الاصلاحات الهزيلة أن ترضى المنظمات

الافريقيـــة التى تكافح من اجــل الحكم الذاتى . وفى الخمسينيات الأخيرة ضاعفت هذه المنظمات من نضالها فى سبيل تحقيق مبدأ الانتخاب العام ، واغلبية افريقية فى المجلس التشريعى والغاء قانون الطوارىء والسماح القانونى بتكوين الأحزاب السياسية الوطنية الافريقية. واثر انتخابات عام ١٩٥٨ ، رفض الممثلون الافريقيون فى المجلس التشريعى التعاون مع الحكومة ورفضـــوا المنصبين الوزاريين اللذان عرضا عليهم ، وطالبوا بعقد مؤتمر لاعادة النظر فى دستور كينيا .

ووقفت الحكومة البريطانية فى طريق جميع هــذه المحاولات الهــادفة الى الحصـــول على الحكم الذاتى والاستقلال ، تلك الحكومة التى لم تكن لديها أية نيــة لعمل تنــازلات كبيرة ذات اثر ... ففى حــديث الان لينوكس بويد وزير المستعمرات فى مجلس العموم عن السياسة البريطانية فى كينيا قال : « انه من الضرورى لفترة طويلة مقبلة ان تظل الأدارة الاستعمارية واننى لا ارى فى هذه اللحظة تاريخــا يمكن تحــديده لامكان الاستغناء عن الادارة الاستعمارية » .

تفاقم الاضطهاد

وهذا الموقف العنيد من جانب الحكومة البريطانية نجم عنه اندلاع عظيم فى النضال التحريرى الوطنى فى كينيا . وفى أوائل عام ١٩٥٨ تشكل حزب سياسى جديد هو حزب كياما كييا موينجى . وحيث أن قوانين الطوارىء كانت تحظر نشاط جميع الأحزاب السياسية الوطنية ، فقد مارس حزب كياما كييا موينجى نشاطه سرا .

اعتبرت السلطات البريطانية الحزب الجديد حزبا غير قانونى ، مدعية أنه ينهج نفس المنهج الذى يتبعه ماوماو وابتدات حملات من القبض الجماعى . وصرح مستر نورمان هاريس وزير دولة فى كينيا بأنه فى الفترة ما بين ينـاير ١٩٥٨ وابريل ١٩٥٩ اتهم ما يبلغ من ١٣٧ر٢ شخصا بعضويتهم فى حزب كياما كيا موينجى.

وادى الافتقاد الى وجود الأحزاب السياسية الوطنية ، الى زيادة دور النواب الافريقيين بالمجلس التشريعى فى الحياة السياسية للبلاد ، فهم لم يترددوا

فى كشف سياسة الاستعماريين ودعوا الجماهير الى النضال من اجل حقوقهم . وفى ابريل عام ١٩٥٨ القى القبض على سبعة من هؤلاء النواب لالقائهم خطبا ادانوا فيها هؤلاء الافريقيين الذين يتعاونون مع الاستعماريين ولقيامهم بحملة ضد دستور لينوكس بويد .

غير ان السلطات الاستعمارية كانت تخشى اندلاع ثورة جديدة ، فلم تجرؤ على توقيع عقوبات شديدة ، وعلى ذلك فقد قدموا للمحاكمة فى مايو ١٩٥٨ ، ووقعت عليهم غرامة ٧٥ جنيها لكل منهم . وعند مغادرتهم المحكمة استقبل المتهمون جمهور حاشد يحمل لافتات كتبت عليها الشعارات الآتية : « يسقط الامبرياليون البريطانيون ! » « يسقط دستور لينوكس بويد ! »

وفى مارس ١٩٥٩ ابتدأت السلطات الاستعمارية عمليات اضطهاد ضد أحد الأحزاب الاقليمية القوية جدا ، الحزب الشعبى النيروبى التعاهدى برغم ان نشاط هذا الحزب لم يكن محل تحقيق من قبل . والقى القبض على اربعة وثلاثين من زعماء الحزب من

بينهم يولو أجار السكرتير التنظيمى ورئيس تحرير جريدة الحزب يوهورو . وكانت التهمة هى تنظيم الاضطرابات . وحكم على أغلب الزعماء بالبقاء فى أماكن الحجز الخاصة بالافريقيين واغلقت جريدة يوهورو .

وأثارت محاولات السلطات الاستعمارية أن تقضى على حركة التحرر الوطنى بواسطة الارهاب والاضطهاد، السخط لا بين الشعب الكينى فحسب بل وبين القوى التقدمية فى بريطانيا أيضا . وقدم الجناح اليسارى فى حزب العمال مرارا استجوابات عن وقائع الاضطهاد والارهاب المشينة التى تحدث فى كينيا . وفى ابريل ١٩٥٨ نشر الحزب الشيوعى البريطانى بيانا يكشف فيه السياسة البريطانية فى كينيا . ويقول البيان « أن قوانين الطوارىء فى كينيا امتدت أكثر من خمس سنوات . وما زال هناك ١٠٫٠٠٠ افريقى فى معسكرات الاعتقال ، والاجتماعات السياسية محظورة ، والتمييز العنصرى يمارس فى جميع اشكاله . والوقت قد حان لانهاء هذا التاريخ الطويل من الكبت ، وايقاف هذه الاعتداءات الجديدة » . ودعى الحزب الشيوعى

البريطـانى الشعبى « الى المطـالبة بوقف عمليـات الاضـطهاد » و « اطـلاق سراح جميـع الافريقيين الموجودين فى الاعتقال » . وحث الشعب على « تأييد مطالب الافريقيين الخاصة بالانتخاب العـام والحقوق الديمقراطية المتساوية » .

النضال من أجل الغاء حالة الطوارىء واطلاق سراح جومو كينياتا

واجبر نمو حركة التحرر الوطنى فى كينيا والتأييد الذى لقيته من القوى التقدمية فى بريطانيا والعالم كله، الحكومة البريطانية على اللجوء الى مناورات جديدة . فوافقت فى عام ١٩٥٩ على انعقاد مؤتمر دستورى فى لندن .

وازداد النضال السياسى فى كينيا فى الفترة التى سبقت انعقاد المؤتمر . وطالبت المنظمات الافريقيـة بالالغاء الفورى لحالة الطوارىء واطـلاق سراح آلاف الافريقيين الموجودين فى السجون والمعتقلات . كمـا ابتدأت حملة قوية فى كينيا وغيرها من البلدان تطالب

باطلاق سراح جومو كينيــاتا فورا ذلك الرجل الذى يعتبر زعيم حركة التحــرر الوطنى ، وتحت الضغط الشعبى أطلق سراحه فى ١٤ ابريل عام ١٩٥٩ ، ولكن مع حرمانه من حرية التنقل داخل كينيا وعدم القيــام باى نشاط سياسى ، فبدلا من السجن أصبح كينياتا منفيــا فى البرارى الواقعة فى المقاطعة الشــمالية فى لودوار . وبدلا من ان يؤدى هذا الى تهدئة المناضلين من أجل حرية كينياتا ، فقد ادى الى حدوث اندفاعة جديدة للنضال . فطالبت جميع المنظمات الافريقيــة باعطائه الحرية الكاملة ، حتى يستطيع أن يمثل شعب كينيا فى المؤتمر الدستورى المقبل .

وكانت الحــكومة البريطانيــة تخشى من أن يؤدى تحرير كينيــاتا الى تقوية مركز القوى الراديكاليــة ، وبالتالى القضاء على مشاريعها فى مؤتمر لندن المقبل . وصدر تصريح من حاكم كينيا فى ٩ مايو ١٩٥٩ يقــول فيه أن العودة المباشرة لكينياتا الى النشاط السياسى ستؤدى الى حدوث قلاقل ، مما يجعل من اعطائه الحرية الكاملة أمرا غير مرغوب فيه .

والغت الحكومة البريطانية حالة الطوارىء بهدف تهيئة جو مناسب أمام مؤتمر لندن فى أوائل عام ١٩٦٠ . وأعقب هذا صدور عفو عام عن العديد من الافريقيين الذين كانوا قد اتهموا بعضوية ماوماو أو التعاطف مع هذه المنظمة . ولكن العفو العام لم يمنع السلطات من حجز ألف شخص من العناصر النشطة فى النضال ضد الاستعمار . وبدعوى المحافظة على النظام ، احتفظ الحاكم بحقه فى الرقابة على نشاط الأحزاب السياسية ولم يسمح للافريقيين بعقد الاجتماعات بدون الحصول مقدما على الاذن بعقدها رسميا ، وهذا جعل من الغاء حالة الطوارىء اجراء شكليا أكثر من اى امر آخر .

احزاب سياسية جديدة فى كينيا

وبينما كانت الاستعدادات جارية للتحضير لمؤتمر لندن ، ظهر اتجاهان سياسيان بارزان بين الأعضاء الافريقيين فى المجلس التشريعى . واختلفت وجهتيا

نظرهما بشكل كبير بالنسبة لشكل الدولة المقبل فى كينيا . ونجح الاستعماريون البريطانيون نجاحا باهرا فى تعميق الانقسام بين الزعماء الافريقيين .

وشكلت الجماعة المعتدلة التى يقودها ماسيندى موليرو الحزب الوطنى الكينى ، بينما شكل الأعضاء الأكثر راديكالية الذين يقودهم أوجينجا أودينجا ، حركة كينيا المستقلة التى أعلنت أنها ستقدم المطالب التالية فى مؤتمر لندن الدستورى : الانتخاب العام القائم على مبدأ « صوت واحد لكل فرد واحد » ، وقيام حكومة تعبر عن الحزب الذى ينال أغلبية الأصوات ، واستقلال كينيا العاجل ، واطلاق القيود المفروضة على جومو كينياتا . وكانت هذه المطالب تعبر عن الآمال العميقة لشعب كينيا .

ولكن مطالب الحزب الوطنى الكينى كانت اكثر اعتدالا . فلم تصر على ضرورة الاستقلال العاجل لكينيا كما أبدت الاستعداد لاستمرار الحكم الاستعمارى حتى عام ١٩٦٨ . وليس من المستغرب أن يعتبر الافريقيون مثل هذا الموقف خيانة .

وعندما حاول أعضاء الحزب الوطنى الخطابة فى اجتماع عقد فى مومباسا عام ١٩٥٩ اضطروا الى الهروب من على المنصة وقد غمرتهم حجارة الطوب والصيحات المنادية « الحرية » . كما أن مؤتمر حركة الحرية الافريقية الذى يضم شرق ووسط افريقيا والمنعقد فى سبتمبر ١٩٥٩ فى موشى ، رفض الاعتراف بممثلى الحزب الوطنى الكينى .

وبذلت العناصر الرجعية المكونة من المستوطنين الأوربيين قصارى جهودها من أجل استمرار الحكم الاستعمارى فى كينيا . وكانوا هم الآخرون يعدون عدتهم لمؤتمر لندن . ففى اغسطس ١٩٥٩ شكلت الحزب الموحد الكينى ، وبرنامجه يتضمن المحافظة على استمرار الحكم الاستعمارى فى كينيا لفترة غير محدودة . ومن وجهة نظر زعمائه فان اعطاء الحكم الذاتى لكينيا فى السنوات الخمسين القادمة ، تعتبر مسألة خارجة عن نطاق البحث . كما اقترح الحزب الموحد توسيع سلطات الأجهزة الادارية المحلية ، تلك الخطوة التى يمكن أن تدعم حكم الأقلية الأوربية وتزيد

من الفرص المتاحة امامها لتطبيق شعار «فرق تسد»
ولقد دعى حاكم كينيا السابق ادوارد جريج (الذى
منح لقب لورد أولترينشام فيما بعد) الى نفس الفكرة
فى كتابه عن كينيا » .

وطالب الحزب الموحد الكينى بأن تحجز الأراضى
المرتفعة فى كينيا للمستوطنين الأوربيين وأن يستمر
فصل البيض عن السود فى المدارس .

بينما كان المستوطنون البيض الأكثر اعتدالا ،
مدركون لعدم جدوى محاولة المحافظة على الوضع
الراهن للحكم الاستعمارى ، فكانوا مقتنعين بأن شعبية
الحركة الوطنية التحريرية تستدعى مرونة اكبر من
جانب السلطات ، التى كانت مضطرة حينئذ للجوء الى
التنازلات من أجل المحافظة على مركزها فى كينيا .
وفى أكتوبر عام ١٩٥٩ شكل سكرتير وزارة الزراعة
السابق ميشيل بلونديل الحزب الكينى الجديد الذى
ضم المستوطنين الليبراليين الأوربيين . وعلى نقيض
الحزب الموحد الكينى ، طالب الحزب الكينى الجديد

بزيادة طفيفة فى تمثيل الافريقيين فى أجهزة الحكومة ، ونادى بحق مشـاركة المزارعين الافريقيين فى الأراضى المرتفعة . كما دعى بلونديل الى خلق طبقة من المزارعين الافـريقيين الكبـار يكونون السـند الاجتمـاعى للمستوطنين . وبالرغم من ليبراليته الواضحة ، فان الحزب الكينى الجـديد لم يكن يختلف فى الواقع عن الحزب الموحد . فالاثنان عارضا الاقتراع العام وعارضا اعطاء كينيا الاستقلال فى المستقبل القريب . كما ان الاثنين جاهدا من أجل زيادة دور الاحتكاريين الأوربيين والابقاء على الامتيازات الممنوحة للاقلية الأوربية .

مؤتمر لندن لعام ١٩٦٠

وافتتح المؤتمر المنوط به تعديل الدستور الكينى فى لندن بتاريخ ١٨ يناير ١٩٦٠ واستمر انعقـاده لمدة تزيد عن شهر . وتحت ضغط الجمـاهير كان ممثلى الحزب الوطنى الكينى قد توصلوا الى اتفاق مع ممثلى الحركة الكينية المسـتقلة ، وهكذا شكل المنـدوبون الافريقيون جبهة متحدة فى المؤتمر . فطالبوا بالاقتراع العام ، وصوت واحد لكل ناخب ، وحكومة مسـئولة

أمام البرلمان ، ومنح كينيـا الاستقلال فى عام ١٩٦٠ . وعارضت كلا من الحكومة البريطانيـة واحـزاب المستوطنين البيض فى كينيا هذه المطالب .

وختم المؤتمر أعماله فى ٢١ فبراير بعد أن اغفـل المطلبين المتعلقين بالاقتراع العام ومنح الاستقلال لكينيا، هذان المطلبان التى قدمهما المنـدوبون الافريقيـون . ومع ذلك فقد وافق المؤتمر على تشكيل مجلس تشريعى أغلبيته من الافريقيين (٣٧ مقعدا من مجموع ٦٥ مقعد) وتشكيل وزارة بها ٤ مقـاعد للافريقيين من مجموع المقاعد البالغ عددها اثنى عشر .

وبالرغم من ان دستور ١٩٦٠ الذى وضعة المؤتمر يعتبر خطوة ملموسة الى الأمام ، الا انه لم يكن ليرضى الشعب الافريقى . فازداد الموقف السياسى فى البلاد توترا ففى كل مكان كان الشعـب يطالب بالاسـتقلال المباشر لكينيا .

وكمـا حـدث فى عام ١٩٥٢ شرعت العنـاصر الاسـتعمارية الرجعيـة فى نشر الاشاعات عن ظهور

نشاط جديد لماوماو في المقاطعة الوسطى وفى وادى ريفت مع نشر أخبار عن هجوم قوات البوليس على قرى الكيكويو . وفى يوليو ١٩٦٠ شرعت الحكومة البريطانية فى ارسال قوات اضافية الى كينيا ، كما زادت سرعة العمل فى بناء القاعدة العسكرية فى كاهاوا الذى بدىء فيه عام ١٩٥٩ .

ونظرا لازدياد سخط الجماهير مع مخاطر تحوله الى عمل شعبى مباشر ، أعلن باتريك رينيسون الحاكم البريطانى فى حديث له بالراديو عن أنه لن يتورع عن استخدام أكثر الاجراءات حسما اذا تعرض النظام القائم للخطر .

الكانو والكادو

وكان محددا لانتخابات المجلس التشريعى أن تتم فى فبراير ١٩٦١ . وبعد الغاء حالة الطوارىء تشكل حزبان وطنيان فى كينيا : حزب الاتحاد الوطنى الافريقى لكينيا (كانو) وحزب الاتحاد الديمقراطى الافريقى لكينيا (كادو) . وتأسس الكانو فى مارس ١٩٦٠ وضم

بين صفوفه اكثر القوى ثورية فى كينيا وطالب بالاستقلال الفورى وانتخب جومو كينياتا رئيسا للكانو فى مايو ١٩٦٠ ، ولكن السلطات الاستعمارية رفضت تسجيل الحزب اذا ظل كينياتا زعيما له حيث أنه محظور عليه النشاط السياسى كلية . ولهذا تقرر أن يكون جيمس جيشورى رئيسا مؤقتا للكانو بفرض عدم تعطيل نشاط الحزب فى الفترة السابقة للانتخابات . وانتخب أوجينجا أودينجا نائبا للرئيس وتوم موبويا سكرتيرا عاما .

وتأسس الكادو فى يونيو عام ١٩٦٠ — وضم بين صفوفه عددا من المنظمات السياسية المحلية ذات الاتجاهات العنصرية : التحالف السياسى لكالينجين ، والجبهة المتحدة لماساى ، وحزب الشعب الافريقى الكينى ، والاتحاد السياسى لساحل افريقيا والرابطة الوطنية الصومالية ويترأس الحزب م . موليرى .

وعلى عكس الكانو الذى طالب بدولة مركزية فقد كانت خطة الكادو هى تقسيم كينيا الى اقاليم متمتعة

بالحكم الذاتى . وفى أكتوبر ١٩٦١ ، نشر الكادو خطته عن الهيكل الادارى المقبل للبلاد ، فدعى الى اقامة خمسة أقاليم لكل منها حكومته الخاصة وبرلمانه الخاص . وكانت هذه الخطة تتفق كثير مع الاقتراحات التى سبق أن اقترحها الحزب الموحد والتى كانت تحبذ هى الأخرى تدعيم الاجهزة الادارية المحلية . ولقد كان هذا هو السبب فيما كتبته التيمز اللندنية عن أن مشروع الكادو للتخطيط الاقليمى قد رسم بمساعدة المستوطنين .

وفى عشية انتخابات عام ١٩٦١ ، حل حزب الائتلاف الكينى التابع للمستوطنين محل الحزب الموحد واصبح على راسه كاڤينديش بينتينك ، وكان يسعى للابقاء على امتيازات المستوطنين واولا واخيرا حقهم فى ملكية الارض .

وأجريت الانتخابات للمجلس التشريعى فى مارس ١٩٦١ واحرز فيها الكانو انتصارا ساحقا ، فحصل على ٤٦٠٫٠٠٠ صوت فى مقابل ١٤٠٫٠٠٠ صوت

للكادو . ونال الحزب الكينى الجديد ٢٨٫٠٠٠ صوتا والائتلاف الكينى ٢٨٫٠٠٠ صوت وكان كلا الحزبان الافريقيان يطالبان باستقلال كينيا عام ١٩٦١ ، كما وافقا على مقاطعة الحكم طالما كينياتا ما زال سجينا ، وذلك هو السبب الذى دعى المرشحون المنتخبون من حزب الكانو الى رفضهم دعوة الحاكم لشغل مراكزهم الشرعية فى الوزارة . ولكن مرشحو الكادو نقضوا اتفاقهم مع الكانو وقبلوا المناصب الوزارية . وهكذا مثل الشعب الافريقى حزب لم يحصل فى الانتخابات الا على ثلث (١/٣) عدد الاصوات التى نالها الكانو .

ولزيادة شعبية الكادو ، وافقت السلطات الاستعمارية على نقل جومو كينياتا من لودوار الى مارالال حيث حددت اقامته . ولم يسمح به بالنشاط السياسى الا فى اغسطس عام ١٩٦١ .

وحاول جومو كينياتا عبثا أن يوحد نشاط الحزبين الافريقيين على أساس برنامج موحد . ولكن زعماء الكادو كانوا مصرين على مشروعهم فى التقسيم الاقليمى وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٦١ أصبح كينياتا الزعيم الرسمى للكانو . وحدد الحزب فبراير ١٩٦٢ كموعد لاستقلال كينيا . وفى نوفمبر ١٩٦١ توجه وفد من الكانو على

راسه كينياتا الى لندن ليطرح أمام الحكومة البريطانية قضية عقد مؤتمر دستورى جديد لمنح كينيا الاستقلال الفورى .فى أثنـاء زيارته لكينيا فى نوفمبر ١٩٦١ ، أعلن وزير الـدولة للمستعمرات ريجينالد مودلنج الموافقة على انعقاد مؤتمر دستورى لكينيا فى فبراير ١٩٦٢ .

الحركة الانفصالية

ولم تتوانى السـلطات الاسـتعمارية عن بذل كل الجهود من أجـل تدعيم مركز حزب الكادو فى المؤتمر القادم ، فعن طريق تقديم تأييدها الكامل لخط الكادو فى التقسيم الاقليمى ، تكون قـد شـجعت الحـركة الانفصالية بكل الطرق الممكنة . كما أوعز البريطانيون بحملة تطالب بانفصال المنطقة الساحلية عن باقى أجزاء كينيا ، تحت دعوى أن هذه المنطقة كانت تابعة رسميا لسلطان زنزبار . واستخدمت الحكومة البريطانيـة هذه الحجة لتدعيم مركز هذه المنطقة الهامة ولحرمان دولة كينيـا المسـتقلة فى المستقبل من هذه المنطقـة الساحلية ، ومن مومباسا أكبر موانىء شرق افريقيا . وفى مقالة نشرت بالتيمز فى ٣ نوفمبر ١٩٦١ نجد تأييدا لهذا الاتجاه كما يتضح من الاقتباس التالى :

« أن مسألة اعطاء المنطقة الساحلية الحكم الذاتى يرتكز على حق منصوص عليه بحكم المعاهدة ، كما يستند الى حق قانونى (للمحمية ـ المؤلف) لايمكن نقضه . ومع ذلك ، أفسدت المعارضة القوية من جانب الشعب مخطط الاستعماريين .

وفى عام ١٩٦١ ابتدأت الحركة الانفصالية فى المقاطعة الشمالية ، حيث طالب السكان الصوماليين بالانضمام الى جمهورية الصومال وطالب الحزب الديموقراطى باجراء استفتاء لحل الخلاف وفقا لرغبات السكان .

وفى الجنوب شرع الماساى هم الآخرون بالمطالبة بالانفصال عن كينيا ليكونوا دولة مستقلة تضم المناطق التى تسكنها الأقلية من الماساى فى كينيا وتنجانيقا . ونقلت جريدتى « شرق افريقيا » و « روديسيا » الأخبار عن حضور القائم بالاعمال فى المنطقة لاجتماع عقد فى جاريسا حيث وضعت خطة الانفصال ، وكان الاجتماع يتكون من الموظفين الاداريين وهذا لا يترك مجالا للشك فى من هم المحرضون الحقيقيون على الأفكار الانفصالية .

مؤتمر لندن لعام ١٩٦٢

انعقد المؤتمر الدستورى لكينيا فى لندن فى الفترة

ما بين ١٤ فبراير الى ٦ ابريل ١٩٦٢ . وقــدمت الحكومة البريطانيــة مساندتها الكاملة لخطــة الكادو الاقليمية التى ترمى الى تقسيم كينيا الى ستة أقاليم تتمتع بالحــكم الذاتى . وعارض مندوبو الكانو هذه الخطــة بقــوة ونشاط ووقفوا الى جانب قيام دولة مركزية مستقرة تتمتع حكومتها المركــزية لســلطات قوية .

ونشب صراع بين الحزبين بشـــأن شكل وبنيان الدولة الكينية المقبلة . ولكن الحكومة البريطانية التى كانت تســـاند بالكامل خطة الكادو الاقليميـــة حاولت تحطيم المؤتمر ، وعمدت مرة أخرى الى تأجيل مسألة اعــلان اســـتقلال كينيـــا ولكن هذه المرة تحت زعم الاختلافات القائمة بين الحزبان السياسيان الافريقيان الأساسيان . غير أنه أمكن الوصول الى اتفاق وسط فى النهاية . فقد تضمن الدستور المقترح تكوين برلمان من مجلسين ، مجلس نواب ينتخب بواسطة الاقتراع العــام فى جميع المنــاطق الانتخابية ، ومجلس شيوخ يتكون من ممثلين للمقاطعات الستة المقترحة . وأعطيت السلطة التنفيذية للحكومة المركزية ، التى يصبح لها الحق فى تولى الشئون الخارجية والتجارة الخارجية والتنمية الصناعية . وتحت ضغط من حزب الكادو

تضمن مشروع الدستور تكوين ستة هيئات محلية لها سلطات تشريعية محلية ، وحكومة ذاتية لكل مقاطعة .

وهكذا ، فان مقررات مؤتمر لندن لعام ١٩٦٢ كانت حصيلة لاتفاق وسط . وترك اتمام الصيغة النهائية للدستور لمفاوضات مقبلة تجرى بين الحزبين السياسيين قبل الانتخابات الجديدة للمجلس التشريعى المحدد لها مايو ١٩٦٣ .

وظلت المسألة الرئيسية — الا وهى موعد اعلان استقلال كينيا — بغير تحديد . وتوصل مؤتمر لندن الى اتفاق بمقتضاه يتم تشكيل حكومة ائتلافية من الكانو والكادو قبل الانتخابات . وأعطى لكل حزب سبعة مقاعد وزارية ، كما أصبح زعيما الحزبين جومو كينياتا وروناك نيجالا وزيرين فى الوزارة للشئون الدستورية وللادارة ، بينما احتفظ المستوطنون بالوزارات الرئيسية مثل وزارات الدفاع والعدل والزراعة . وظلت السلطة العليا فى يد الحاكم العام .

كينيا تصبح دولة مستقلة

كانت انتخابات عام ١٩٦٣ للمجلس التشريعى ذات أهمية سياسية حاسمة بالنسبة لكينيا ، فستترك نتائجها تأثيرا عميقا على تطور البلاد .

وجرت الانتخابات فى مايو ١٩٦٣ واظهـــرت أن برنامج حزب الكانو يلقى تأييدا وطنيا عريضا بحصوله على ٦٤ مقعدا فى مجلس النواب و١٩ مقعدا فى مجلس الشيوخ بينما حصل حزب الكادو على ٣٢ مقعدا فى مجلس النواب و ١٦ مقعدا فى مجلس الشيوخ .

ونتيجـة للانتصـــار الكاســح لحـزب الكانو فى الانتخابات أصبح الحزب الحــاكم . وبعد الانتخابات ســعى حزب الكانو لتدعيم مركزه بتوحيد قــواه مع الحزب الشعبى الافريقى الكينى والنواب المستقلين فى مجلس النواب .

واجبر الحاكم على أن يعطى لزعيم حزب الكانو ، جومو كينياتا حق تأليف الحكومة . وهكذا منيت خطة تقسيم البــلاد اقليميا بهزيمة نهــائية ، ولم يعد من الممكن للمستوطنين أن يستغلوا التناقضات بين الحزبين السياسيين ، كما أصبح فى غير مقدورهم تأجيل اعلان استقلال كينيا الذى اعلن جومو كينياتا بأن حكومته ترى اتمامه فى عام ١٩٦٣ .

ودعى كينياتا شعب كينيــا الى الوحــدة . ولكن زعماء الكادو واصلوا الدعوة الى مشاريعهم الانفصالية ووصل بهم الأمر الى حــد اقتراح تقسيم كينيــا الى

دولتين منفصلتين . وانعقد مؤتمر دستورى آخر فى لنــدن من سبتمبر ــ اكتوبر ١٩٦٣ . وبالرغم من معارضة الكادو ، فان حكومة كينياتا أدخلت تعديلات فى مقررات مؤتمر لنــدن الســابق تنص على توسيع سلطات الأجهزة الحكومية المركزية .

وحــدد مؤتمر لنــدن ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ موعدا لاعلان استقلال كينيا . وعند عودته من المؤتمر ، صرح كينياتا بأن الامبرياليين كانوا ينتوون تحويل كينيا الى كونغو آخر ولكنهم منوا بالفشل .

وفى ١٢ ديســـــمبر ١٩٦٣ اصبحت كينيا دولة مستقلة .

الحركة الوطنية التحررية فى زنزبار

لم تتسع دائرة نفوذ الحركة الوطنية التحررية فى زنزبار حتى الخمسينيات الأخيرة ، حتى تكون حزبان سياسيان ، الحزب الوطنى لزنزبار الذى تأسس عام ١٩٥٥ وهو يمثل مصــالح الدوائر العــربية الثرية ، وكبار الملاك والتجار ، وكان يسعى الى الحصول على تأييد شعبى بين جماهير الافريقيين . وفى عام ١٩٥٧ تشكل الحزب الافريقى الشيرازى وهو يمثل مصالح

الغالبية العظمى من الافريقيين فى الجزيرة . وكان الحزبان يكافحان من أجل الحصول على استقلال زنزبار . كما أن الحركة النقابية كانت تكتسب مزيدا من القوة بسرعة ، فتأسس فى عام ١٩٥٩ اتحاد العمل لزنزبار وبمبا وأصبح يمثل المركز التجميعى لهذه الحركة .

وتحت قيادة الأحزاب السياسية والنقابات ، انتشرت حركة المطالبة بالغاء الحماية واعلان الاستقلال فى طول البلاد وعرضها .

واجبر الاستعماريون البريطانيون على ادخال تعديلات فى المجلس التشريعى فى عام ١٩٥٦ ، بتوسيع عدد أعضاء المجلس الى ٢٥ عضوا . ولكن عدد الاعضاء الممثلين للافريقيين لم يزيدوا عن ١٢ وكان ستة فقط منهم منتخبون . وظل المقيم البريطانى كما كان من قبل رئيسا للمجلس التشريعى .

وكان الموظفون البريطانيون الاستعماريون يشغلون سبعة مقاعد من العشرة مقاعد فى المجلس التنفيذى . ومن الواضح أن هذا التعديل لم يغير شيئا من جوهر الادارة الاستعمارية .

غير أن الانتخابات التى جرت فى يوليو ١٩٥٧

لانتخاب الاعضـــاء الستة فى المجلس التشريعى دفعت الجماهير الى النشاط السياسى : فتوجه الى صناديق الانتخاب اكثر من ٣٥٠٫٠٠٠ ناخب . وانتصر الحزب الافريقى الشيرازى ففاز مرشحيه فى خمسة دوائر من الدوائر الستة .

وكان من نتيجة الانتخابات أن اتسعت دائرة نفوذ حركة التحرر الوطنى ، وأصبح شـعارها الاستقلال السياسى الكامل . وعارض الاستعماريون البريطانيون هذا المطلب بقوة مستندين الى حجتهم القـديمة بأن الشـعب « لم يصبح أهلا » بعـــد الاستقلال . ومن اجـــل تهدئة الجماهـــير استعانوا بأوهام الانتقـــال التدريجى الى الاســتقلال فأجروا اصلاحا دستوريا جـديدا فى عام ١٩٦٠ ، يتضمن زيادة عـدد الاعضاء المنتخبين فى المجلس التشريعى الى ٢٢ على أن يكون من بين العدد ثلاثة من الوظفين السابقين وخمسة يعينهم السـلطان . اما المجلس التنفيـذى فقـد ظل المقيم البريطانى يتراسه ويضم بين أعضائه ثلاثة من الموظفين الاستعماريين وخمسة من الوزراء السابقين من بينهم يعين المقيم البريطانى رئيسا للوزراء . كما تقرر اجراء انتخابات جديدة فى يناير ١٩٦١ . ولكن اصلاح عام

١٩٦٠ لم يرضى الأحــزاب السياسية فى زنزبار التى اعتبرته مجرد خطوة نحو الاستقلال .

واستعدادا للانتخابات المقبـــلة ، ازداد النشاط السياسي فى البلاد ، كما ظهر حزب جديد حزب زنزبار وبمبا الشعبى .

وفى الانتخــابات ادلى ما يقــرب من ١٠٠,٠٠٠ شخص بأصواتهم ، ومرة اخرى انتصر الحزب الافريقى الشيرازى ففاز بعشرة مقاعد فى المجلس التشريعى ، ونال الحزب الوطنى الزنزبارى تسعة مقاعد ، وحزب زنزبار وبمبا الشــعبى ثلاثة مقاعد . ولكن الحــزب الأفريقى الشيرازى لم يتمكن من الاستفادة من نجاحه، ويرجع ذلك الى أن اثنين من نواب حزب زنزبار وبمبا وقفوا الى جانب النواب الوطنيين بينما وقف واحد منهم الى جانب الحزب الافريقى الشيرازى . ومن ثم لم يتمكن حــزب من الحزبين الرئيسيين من تشكيل حكومة للأغلبية . ولكن السلطات الاستعمارية حلت الأزمة باعلانها اجــراء انتخابات جديدة فى أول يونيو ١٩٦١ . ولتجنب الوقوع فى نفس المأزق المقيد ، زيد عدد المقاعد فى المجلس التشريعى الى ثلاثة وعشرين .

واشتدت الحملة السابقة للانتخابات ، ولكن نتيجة انتخابات يونيو لم تغير شيئا من الناحية العملية . فنال الحزب الافريقى الشيرازى عشرةمقاعد ، والحزب الوطنى ١٠ مقاعد أيضا ، وحزب زنزبار وبمبا الشعبى ثلاثة مقاعد . وكون الحزبان الأخيران ائتلافا مكنهما من تكوين أغلبية فى المجلس التشريعى . وأصبح محمدشامتى هامادى زعيم حزب زنزبار وبميا الشعبى رئيسا للحكومة ، ولكن جميع الأمور السياسية كانت فى أيدى الحزب الوطنى . وكان توزيع المقاعد فى المجلس التشريعى منافيا للرغبات الحقيقية للناخبين مما دعى الحزب الافريقى الشيرازى الى الاعلان بأن نتائج الانتخابات قد زيفت ومسخت . وحدثت اصطدامات بين انصار الأحزاب المختلفة فى أماكن عديدة من البلاد ، ونجم عن حوادث ٨ يونيو ١٩٦١ الدامية ، سقوط ٦٧ قتيلا واكثر من ٣٠٠ جريحا .

زنزبار تحصل على الاستقلال

وطالبت الحكومة الوطنية الحكومة البريطانية بمنح زنزبار الاستقلال فورا ، رغبة منها فى تدعيم انتصارها السياسى . وانعقد مؤتمر دستورى فى لندن

فى مارس ١٩٦٢ لتحديد موعد لاستقلال البلاد . وأصر محمــد شامتى هامادى رئيس الوزراء على ان يعــلن الاستقلال فى اكتوبر ١٩٦٢ . ولم يكن هنــاك ثمــة اعتراض على الاستقلال الفورى من جانب الحزب الأفرو شيرازى وطالب الحزب باجــراء انتخابات جــديدة للمجلس التشريعى قبل حلول هذا اليوم التاريخى حتى تكون هناك حكومة تمثل الشعب تمثيلا صادقا . ولكن قضية اجراء انتخابات جديدة أثارت ارتباكا فى المؤتمر لأن الحكومة البريطانية استغلت الخلافات بين الحزبين السياسيين الرئيسيين كمبرر لانهاء المؤتمر فى ٦ ابريل ١٩٦٢ . ولم يحدد تاريخ ما لاعلان استقلال زنزبار .

وفى حديث لوزير المستعمرات البريطانى ريجنالد مودلنج فى مؤتمر صحفى عن مشاريع بريطانيا المقبلة قال : ليس فى الامكان حدوث أى تقدم طالما أن الزعماء السياسيين لزنزبار وشعبها لم ينجحوا فى تخفيف حدة التوتر والخلافات التى تمزق صفوفهم .

وفى يونيو ١٩٦٣ منحت الحكومة البريطانية زنزبار حكما ذاتيا وجرت فى شهر يوليو انتخابات عامةللمجلس التشريعى . وحصل الحزب الأفرو شيرازى على ٥٤ فى المائة من الأصوات ، بينما حصل الوطنيون وحزب زنزبار وبمبا الشعبى على ٤٦ فى المائة . ومرة أخرى

اتحدت تلك الأحزاب من اجل تشكيل حكومة ائتلافية حيث انهـا قـد حصلت على ٨١ مقعـدا فى المجلس التشريعى بينما حصل الحـزب الأفرو شيرازى على ١٣ مقعدا فقط .

وفى سبتمبر ١٩٣٦ انعقد مؤتمر جديد فى لنـدن حيث تحـدد نهائيا يوم ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ لاعـلان استقلال زنزبار . وكان هذا انتصارا عارما لحـركة التحرر الوطنى . حقـا ان غالبية الشعب كانت غير راضية عن الحكومة التى كانت تتشكل من ممثلين لفئة اقطاعية صغيرة العـدد ومن قطاع ثرى من السـكان العرب . ومع ذلك فلابد من تقديم تضحيات مؤقتة اذا كان من الضرورى تحقيق الاستقلال .

وفى ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ أعلنت زنزبار دولة مستقلة واقيم بها نظام ملكى دستورى .

ثورة ١٢ يناير ١٩٦٤

ولكن السياسة المعادية للشعب من جانب الحزب الوطنى الحاكم اتضحت اكثر فأكثر ، فكان الحـزب

يدافع عن مصالح العناصر الاقطاعية ولم يعمل شيئا من أجل تحسين أحوال الجماهير . وسرعان ماتحققت العناصر الليبرالية الوطنيـــة من تلك الحقيقـة حتى تركت الحزب وكونت حزب اليوما .

وفى ١٢ يناير ١٩٦٤ بعد شهر واحـد من اعلان الاستقلال ، حدث تمرد عسكرى تسانده الجمـاهير وخلع السلطان سيد جامشيد بن عبد الله وحكومة الحزب الوطنى ،واستولى على السلطة المجلس الثورى لزنزبار وأعلن الجمهورية ، وشكل حكومة جديدة من أعضاء الحزب الأفرو شيراى وحزب اليوما الذى كان قد تشكل حديثا . كما نصب عبيد كروم زعيم الحزب الأفرو شيرازى رئيســا للجمهـورية وراس الحكومة عبد الله قاسم هانجا بينما أصبح زعيم حزب اليوما عبد الرحمن محمد بابى وزيرا للخارجية .

وكان الامبرياليون البريطانيون والامـريكيون على استعداد للتدخل فى شئون زنزبار الداخلية من أجـل اعادة النظام الرجعى للسلطان غير أن مشاريعهم انهارت لأنه كان من الواضح تماما أن حكومة زنزبار الجديدة تتمتع بالتأييد الكامل من جانب الشعب ،كما كان على الامبرياليين أن يضعوا حسابا لموقف الاتحاد السوفيتى الذى أعلن انه لن يسمح بأى تدخل من جانب الدول

الأمبريالية فى شئون زنزبار الداخلية . ففى تصريح لوزارة الخارجية السوفيتية بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٦٤ جاء فيه : « أن أى استخدام للقــوة ضــد جمهورية زنزبار وبمبا المستقلة بواسطة هؤلاء الذين لا يريدون التخلى عن امتيازاتهم الاستعمارية السابقة يعتبر عملا دوليا عدوانيا له نتائجه الخطيرة » .

وكانت الحكومة السوفيتية من أوائل الدول التى اعترفت بالجمهــورية الشــعبية لزنزبار وبمبا . وفى غضون الأيام القليلة الأولى لقيام الحكومة الجـديدة طبقت عددا من الاجراءات الهامة فى صالح الشعب ، ومن بين هذه الاجراءات كان تأميم الأراضى .

الجمهــورية المتحــدة
لتنجانيقا وزنزبار ـ تانزانيا

وفى ٢٢ أبريل ١٩٦٤ وقع جوليوس نيريرى رئيس تنجانيقا وعبيد كروم رئيس زنزبار اتفاقية تنص على توحيــد الدولتين فى جمهــورية متحدة تضم كلا من زنزبار وتنجانيقا باسم تانزانيا . وفى ٢٥ أبريل صدق على الاتفاقية كل من المجلس الوطنى فى تنجانيقــا ومجلس الثــورة فى زنزبار ونصــب جوليوس نيريرى رئيسا وعبيد كروم نائبا للرئيس كما عين خمسة من أعضاء مجلس الثورة فى زنزبار فى الحكومة الجديدة .

الفصل الخامس

شرق افريقيا يتطلع الى المستقبل

التطور الاجتماعى الاقتصادى

والاستقلال السياسى قدم لشعوب شرق افريقيا امكانيات عظيمة من أجل التطور الاقتصادى والثقافى المستقل ولرفع مستوى معيشة الجماهير بصورة كبيرة ولكن النجاح فى حل هذه المهام الرئيسية يتوقف على نوع الطريق الذى ستختاره دول شرق افريقيا .

فالامبريالية وقد اضطرت الى التخلى عن الشكل « الكلاسيكى » للاستعمار ، تسعى الى اطالة أمد سيطرتها باللجوء الى نوع جديد من السياسة الاستعمارية ، وهدفها من ذلك هو المحافظة على مركزها الاقتصادى المسيطر وعلى الروابط الوثيقة التى كانت قد أقيمت بين الدولة الأم والمستعمرات ، واستمرار بقاء الاقتصاديات الزراعية وموارد المواد الخام الرخيصة لبلدان شرق افريقيا .

غير أن الدول الافريقية الفتية لا تكافح فقط من أجل الاستقلال السياسى بل من أجل الاستقلال الاقتصادي أيضا . وقال جوليوس نيريرى فى مايو ١٩٦٤ فى حديث له عن الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية : « لابد من قيام قاعدة صناعية فى بلادنا فعند ما نحقق هذا الهدف فان مستقبلنا يمكن أن يكون أكثر أمانا » .

ولكن الامبرياليون كانوا عاقدين العزم على ابقاء مستعمراتهم السابقة داخل دائرة النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى ، وكان هذا منافيا لرغبات وخطط دول شرق افريقيا ، التى ترغب فى تطوير اقتصادياتها وفق مناهج اشتراكية . وفى الوقت الحاضر من الواضح أمام الدول الافريقية أن البورجوازية الوطنية عاجزة تماما عن القيام بالتطوير الصناعى للبلاد حيث أن النظام الرأسمالى لا يمكن أن ينمو فى شرق افريقيا الا بمصاحبة تدفق رؤوس الأموال الاجنبية من الخارج ، مما يؤدى بدوره الى اخضاع تلك الدول اقتصاديا للامبريالية . فالتقدم الاقتصادى المستقل السريع لشرق افريقيا لا يمكن تحقيقه الا بتدعيم القطاع الصناعى المملوك للدولة وبتطوير الانتاج الاشتراكى .

وحددت خطة التنمية الخمسية لأوغندا وتنجانيقا

السير فى طريق تنمية قطاع الدولة فى الاقتصاد والسماح للاستثمارات الرأسمالية الأجنبية بالعمل اذا اتفق هذا مع مصالح البلاد . كما صممت حكومات دول شرق افريقيا على تطوير صناعاتها الوطنية الخاصة وعلى تحرير نفسها من أستيراد البضائع التى يمكن أن تقوم هى نفسها بانتاجها ، وهذا يقلل بدوره من مصروفات العملة الاجنبية ويعمل على زيادة تراكم الأموال الضرورية لتطوير اقتصادياتها الوطنية .

وتعتبر أوغندا وتنجانيقا من المنتجين الاساسيين للقطن ، وعلى الرغم من هذا فقد استمرت فى استيراد كميات كبيرة من المنسوجات ، وقال جوليوس نيريرى فى خطاب له أمام الجمعية الوطنية فى مايو ١٩٦٤ فى مجال الحديث عن الخطة الخمسية للتنمية : « .. فى السنوات الخمس القادمة نحن نسعى الى زيادة سرعة التصنيع بغرض تحقيق معدل فى النمو فى الصناعة يبلغ ضعف أو أكثر من ضعف معدل النمو فى الزراعة » وفى ميزانية ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ رصدت اوغندا فى الزراعة» وفى تقدر من ١٠ ـ ٢٠ فى المائة للتنمية الصناعية . ومن أجل الحصول على الاموال اللازمة زادت الحكومة من الضرائب على أرباح المؤسسات وأصحاب الاسهم الاجانب الى ٤٥ فى المائة . وفى عام ١٩٦٣ ابتدات أوغندا

فى بنـاء مصنع ثانى للنسيج ومصنــع للورق ومصنع للكبريت ومطحن للدقيق ومؤسسة ضخمة للحوم .

وكان مما ساعد على اقامة العلاقات الاشتراكية فى الزراعة ، عدم وجود ملكية خاصة فى الارض والتقاليــد المتوارثة للعمل الجماعى والمساعدة المتبادلة ، فاليــوم لا يمكن تحقيــق زيادة فى الانتــاج الزراعى بدون اقامة مزارع كبيرة حديثــة تستخدم فيها الآلات الحديثــة والوسائل المتقدمة فى تحسين التربة. وهذا هو السبب الذى دعى جميع دول شرق افريقيا الى تشجيع قيــام التعاونيات الزراعية والى اقامة مزارع تملكها الدولة فى الاراضى المستصلحة .

وتهــدف الخطة الخمسية للتنمية فى تنجانيقا الى شق قنوات للرى والاستخدام الواسع للآلات الزراعية وزراعة اراضى جديدة فى كيلومبيرو وبانجانى وحــوض ڤالا باستخدام الوسائل الحديثة فى الزراعة . كما تقوم حكومة اوغندا بتمويل مشروع لاستصلاح ١١٠٠٠ آكر من الاراضى البور فى المقاطعات الشماليــة وبوجندا ، وتعمل على تشجيع قيام تعاونيات انتاجيــة كما تزمع اقامة محطات لتأجير التراكتورات .

وتهتم حكومات دول شرق أفريقيا أهتماما شديدا برفع مستويات المعيشة . ففى عام ١٩٦٣ رفع الحد الادنى للاجور فى أوغندا بمقدار ٥ ٤الى ٥٠ فى المائة كما يجرى تشييد مساكن للعمال والموظفين بايجار منخفض وفى عام ١٩٦٤ اتخذت كينيا عددا من الاجراءات للقضاء على البطالة ، ففى نفس السنة وقعت اتفاقية من جانب الحكومة واتحاد موظفى كينيا واتحاد عمال كينيا لزيادة عدد المستخدمين فى مؤسسات الدولة بـ ١٥ فى المائة وبـ ١٠ فى المائة للعاملين فى المؤسسات الخاصة . وتحت حكم سلطان زنزبار بلغ عدد العاطلين ٩٠٠٠ ، أما فى مايو ١٩٦٤ فقد أعلن عبيد كروم نائب رئيس الجمهورية المتحدة لتنجانيقا وزنزبار بان البطالة قضى عليها نهائيا .

وتواجه دول شرق أفريقيا الفتية مهمة اخرى كبيرة ، الا وهى رفع مستوى التعليم وتدريب الاخصائيين اللازمين لادارة الصناعة والزراعة والوظائف الادارية . وجميع حكومات هذه الدول تعمل على زيادة شبكة المدارس الاولية والثانوية . وهكذا تم تشييد ٣٦٨ مدرسة جديدة فى تنجانيقا فى فترة السنوات الخمس الاولى للاستقلال ، مع مشاركة اختيارية من السكان فى عمليات البناء ، وافتتحت أول جامعة فى البلاد فى

دار السلام . ووضعت حكومة أوغندا خطة لزيادة سنوية فى عدد تلاميذ المدارس الاولية بـ ٨ آلاف والمدارس الثانوية بـ ٥ آلاف ، بينما تهدف خطة الثلاث سنوات للتنمية فى زنزبار الى تشييد عشرين مدرسة أولية وثلاث مدارس ثانوية وجامعة وطنية .

ويوجد نقص خطير فى الاخصائيين المدربين على ادارة الاقتصاد القومى فى دول شرق أفريقيا . ولكن هذه المشكلة قد توصل الى حل لها بمساعدة البلدان الاشتراكية التى فتحت أبواب كلياتها وجامعاتها أمام الطلبة الافريقيين بالاضافة الى تنفيذ برنامج ضخم لتحسين العناية الطبية والضمان الاجتماعى .

وتؤمن القوى التقدمية فى شرق أفريقيا ، بأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العديدة القائمة يسهل حلها اذا اتحدت دولها فى دولة اتحادية . وفى ٥ يونيو ١٩٦٣ عقد اجتماع لقادة دول شرق افريقيا فى نيروبى ، أعلن فيه اقامة اتحاد شرق أفريقيا ، وتشكلت لجنة لوضع مشروع دستور للاتحاد . ويقول الاعلان : « والآن وقد حصلنا على حريتنا ثانية ، أو أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من الحصول عليها ، فاننا نؤمن

بان الوقت قـــد حان لتدعيم وحدتنا بوضع أساس دستورى لها . » (١)

وتستطيع الدول المستقلة لشرق أفريقيا المتحـــدة ان تلعب دورا تقدميا اذا قام الاتحاد على مبادىء معاداة الامبرياليـــة والنضال ضـــد الاستعمار ومن أجـل الديموقراطية والاشتراكية . وكانت هذه المبادىء هى المرشد الهادى للقـوى التقدميـة فى تنجانيقا وزنزبار عندما أعلنت تشكيـل الجمهـورية المتحدة لتنجانيقا وزنزبار .

السياسة الخارجية :

وتتبع دول شرق أفريقيا فى سياستها الخارجيـة سياسة الحياد الايجـابى واقامة علاقات صـداقة مع جميع بلدان العالم ، وقد أنهت هذه السياسة الحواجز الصناعية التى أوجدها الامبرياليون لعزل دول شرق أفريقيا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبلدان الاشتراكية الاخرى . ولا تعنى سياســة

---

(١) عندما تم التوقيع على هذا الاعلان لم تكن كينيا قد حصلت بعد على استقلالها .

الحياد الايجابي هذه ،بأن الدول الافريقية تعزف عن المشاركة فى حل المشاكل الدولية الهامة .

فالتطور الاقتصادى والثقافى وكذلك الاستقلال السياسي والسيادة القومية لا يمكن الحفاظ عليها الا فى ظروف السلام . وذلك هو السبب فى بطولة دول شرق أفريقيا فى الدفاع عن سياسة تخفيف التوتر الدولى وتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل ، كما أن هذا هو السبب أيضا فى سعيها لحظر تجارب الاسلحة الذرية. واعلان أفريقيا منطقة خالية من الاسلحة الذرية وهو السبب أيضا فى نضالها فى القضاء على القواعد العسكرية فى افريقيا .

ودول شرق أفريقيا رغم حصولها على الاستقلال ، الا أنها مدركة تماما بأن الشعوب الافريقية كلها لم تتخلص بعد من قبضة الاضطهاد الاستعمارى . ويدا بيد مع القوى التقدمية فى العالم ، فهى تناضل من أجل التصفية الكاملة والنهائية للاستعمار . وتدرك الدول الافريقية المستقلة بأن الحرية لا يمكن ضمانها بالكامل حتى يتم حصول كل مستعمرة أفريقية على استقلالها، ولهذا فهى تساند ماديا ومعنويا حركة التحرر الوطنى فى المستعمرات البرتغالية ، وهذا هو السبب فى مطالبتها

باتخاذ اجراءات حازمة ضد الحكومة الفاشستية الرجعية فى جمهورية جنوب افريقيا التى تمارس سياسة وحشية من الاضطهاد والتمييز العنصرى ، كما أن هذا هو ما يدعوها الى مطالبتها الحكومة البريطانية باعطاء الافريقيين فى روديسيا الجنوبية الحق فى الادارة المستقلة لبلادهم .

وفى حديث لجوموكينياتا فى مؤتمر القاهرة لاقطاب الدول الافريقية قال : « انه لواجب علينا تحطيم كل المراكز الاستعمارية التى مازالت قائمة فى قارتنا » . وفى مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث طالب قادة دول شرق افريقيا بأن تمنح الحكومة البريطانية السكان الافريقيين فى جنوب روديسيا حقوقهم الديموقراطية وأن تعدل الدستور ، وأن يطبق مبدأ الاقتراع العام القائم على مبدأ « صوت واحد للشخص الواحد » ، واطلاق سراح الزعماء السياسيين لحركة التحرر الوطنى .

وحذرت حكومات أمم شرق افريقيا الحكومة البريطانية بكلمات تتسم بالحزم بأنها اذا لم تقيم فى روديسيا الجنوبية حكومة ديموقراطية للاغلبية فانها

ستكون مجبرة على اعادة النظر فى موقفها من الاستمرار فى عضوية الكومنولث البريطانى .

وتقاطع دول شرق أفريقيا بضائع جنوب أفريقيا. وقطعت حكومات تانزانيا وأوغندا وكينيا علاقاتها التجارية مع جنوب أفريقيا وتطالب بطردها من الامم المتحدة . وفى يوليو عام ١٩٦٤ أثناء انعقاد مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث فى لندن ، طالب قادة الحكومات الافريقية من الحكومة البريطانية توقيع عقوبات اقتصادية على جنوب أفريقيا وفرض حظر على توريد الاسلحة لها .

وتتبع دول شرق أفريقيا سياسة حازمة ضد الاستعمار فى هيئة الامم ، وتشكل قوة يعتمد عليها ويعمل حسابا لها فى جميع المشاكل الدولية الهامة .

* * *

لقد جلبت الامبريالية مآسى لا حد لها لشعوب شرق أفريقيا ، ففترة الحكم الاستعمارى هى أسوأ الفترات فى تاريخها . ففى هذه الفترة أخضعت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لبلدان

شرق أفريقيا ، لمصالح الاحتكارات الاجنبية . وتقع على الامبرياليين تبعة تخلف شعوب شرق أفريقيا .

غير أن الافريقيين لم يركنوا أبدا للحكم الاستعمارى فشنوا نضالا حازما ضد الغزاة الاجانب ، ويعتبر نضالهم من أجل الحرية والاستقلال جزءا مكملا ومتداخلا فى العملية الثورية العالمية الموجهة ضد النظام الرأسمالى . ولقد ساند المعسكر الاشتراكى القوى والطبقات العاملة فى البلدان الرأسمالية والقوى التقدمية فى العالم أجمع ، وما زالوا يساندون حركة التحرر الوطنى للشعوب المستعمرة والبلدان التابعة .

ولا يشكل الاستقلال السياسى الا المرحلة الاولى فى الثورة المعادية للامبريالية . فالامبريالية وقد أجبرت على التخلى عن تحكمها الاقتصادى والسياسى المباشر ، تجاهد من أجل الابقاء على سلطتها بواسطة الاستعمار الجديد . ومن ثم فعن طريق النضال الحازم للحصول على الاستقلال السياسى والاقتصادى الكامل يصبح فى الامكان تأمين الحرية والاستقلال الحقيقيان لشعوب شرق أفريقيا .

واليوم تقوم هذه الشعوب ببناء مجتمعات جديدة ،

مجتمعات لاتعرف استغلال الانسان للانسان ، مجتمعات تؤمن التطور الاقتصادى والثقافى وتوفر لكل أفرادها الحق فى العمل والعلم والضمان الاجتماعى . وتدرك الشعوب الافريقية وقادتها بأن هذه الاهداف يصبح فى الامكان تحقيقها عن طريق وحيد لا غير الا وهو التطوير الاشتراكى .

الناشر

مكتب يوليو

٣٣ شارع صبرى أبو علم - القاهرة

ت ٥٦٥٠٧ - ٤٢٧١٨

و

مؤسسة مجدونارودنايا كنيجا

بموسكو

الثمن ٨ قروش

دار الهنا للطباعة ت : ٧١٣٢٧